جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسـلـة قضايـا التخطيـط والتنميـة

سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية

رقـم (319) - يونيو 2020

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (319)
(سلسلة علمية محكمه)

سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية

يونيو 2020

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد. "الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الإدارة العامه للبحوث

رئيس المعهد
أ.د . علاء زهران

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . خالد عطية

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على تجارة مصر الخارجية

تأليف: حسين صالح وآخرون

الطبعه الأولى: معهد التخطيط القومي 2020

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران -مدينة نصر - جمهورية مصر العربية – ص. ب. 11765.

0222621151 – 0222634747

Salah Salem intersection with Al Tayran st, Nasr City, Cairo, Egypt.

www.inp.edu.eg

الطباعه والتنفيذ
معهد التخطيط القومي

صالح، حسين وآخرون

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية:
سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على تجارة مصر الخارجية

حسين صالح وآخرون، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2020.

174 ص: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

الكلمات الدالة:
ميزان المدفوعات، التنافسية، سعر الصرف، الحمائية، الإغراق، سلاسل القيمة المضافة العالمية، التكتلات الدولية، الشفافية، الحوكمة

رقم الايداع: 2020|13050

ISBN 978-977-6641-61-7

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الاول

حقوق الطبع والنشر
محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الإقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة الي المصدر

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومى من دراسات وبحوث جماعية محكمة فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعى ومتعددى التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التى يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأى من القضايا محل البحث.

تضمنت الاصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها فى عام 1977 عدداً من الدراسات التى تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعى السياسات ومتخذى القرارات فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر : السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...إلخ

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتى تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولى والذى يضم الأبحاث التى تم قبولها أو مناقشتها فى المؤتمر، وسلسة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز

سياسات الإصلاح الاقتصادى وآثارها
على هيكل تجارة مصر الخارجية

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل تقييم أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على هيكل تجارة مصر الخارجية بهدف الوصول إلى توصيات عملية تساعد في إصلاح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها. ومن هذا المنطلق تعرض البحث من خلال فصوله الثلاثة إلى هذه القضية كما يلي:

– **الفصل الأول** متابعة وتقييم تجارة مصر الخارجية، وتوضيح الاختلالات الهيكلية بين الصادرات والواردات وفي ميزان المدفوعات، وابتعاد القيم المحققة عن المستهدفة، والتعرف على عوامل القوة والضعف والفرص والتحديات في السنوات الأخيرة حيث اتضح ضعف كفاءة تجارة مصر الخارجية وإن معدل نمو الواردات أكبر من معدل نمو الصادرات وزيادة الاختلالات الهيكلية، وتوصي الدراسة بأهمية تطوير أساليب متابعة وتخطيط التجارة الخارجية، كذلك تقييم اتفاقيات التجارة الخارجية المصرية، وتشمل اتفاقية الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبى، منطقة التجارة العربية الحرة، اتفاقية الكوميسا، واتفاقية أغادير، واتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية لدول التكتلات الأفريقية الكبرى الثلاثة، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتوضح الدراسة أهداف الاتفاقيات والأحكام العامة والقانونية للاتفاقيات، والمزايا التى تتيحها الاتفاقيات لمصر من التجارة البينية فى السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة، وتطور التبادل التجارى بين مصر ودول الاتفاقيات من حيث حجم وهيكل الصادرات للتجارة البينية، وإجراءات تسوية المنازعات، والتحديات التى تواجه الاتفاقيات، ومتابعة وتقييم الأثر التنظيمى الجديد لقطاع التجارة والصناعة على هيكل تجارة مصر الخارجية.

– **الفصل الثاني** تناول أهداف التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، وإستراتيجية وزارة التجارة والصناعة 2020 والخطة متوسطة المدى وبرنامج عمل الحكومة 2016–2019 وتوصي الدراسة بأهمية التنسيق بين الجهات المسؤولة عن إعداد خطة التجارة الخارجية والاستفادة مما حققه الإصلاح المالي والاقتصادي في السنوات السابقة والانتقال إلى الإصلاح الهيكلي في الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار.

– **الفصل الثالث** ركز على آثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي و أهمها سياسة سعر الصرف والتي لم تحقق كل أهدافها المرجوة في معالجة الاختلال في هيكل الصادرات و الواردات وذلك لعدة أسباب أهمها ضعف مرونة جهاز الإنتاج، كما تناول الفصل السياسة الحمائية وأوضحت الدراسة زيادة الاتجاه الحمائي بين الدول المتقدمة دون مراعاة للدول النامية ولذا توصي الدراسة بالعودة إلى المفاوضات الدولية متعددة الأطراف ويمكن التوفيق بين حماية الإنتاج المحلي و مبدأ الالتزام بحرية التجارة وفق القواعد المرعية في منظمة التجارة العالمية، أما فيما يتعلق بسياسة الإغراق والتي تناولها هذا الفصل بالتحليل فيلاحظ وجود العديد من الثغرات في مكافحة الإغراق و ضعف كفاءة أجهزة المكافحة في الدول النامية إلا أن الدراسة تشير إلى قدرة جهاز مكافحة الإغراق في مصر على تحقيق نسبة جيدة من أهدافه.

توصي الدراسة بأنه بالبناء على ما تم تحقيقه في الإصلاح المالي والنقدي للسنوات السابقة يجب الاهتمام في المرحلة المقبلة بسياسات وبرامج وتشريعات الإصلاح الهيكلي للإنتاج والاستثمار والصادرات والواردات، وبذلك يمكن تحقيق الإصلاح الهيكلي لميزان المدفوعات وللاقتصاد المصري.

الكلمات الدالة: ميزان المدفوعات، التنافسية، سعر الصرف، الحمائية، الإغراق، سلاسل القيمة المضافة العالمية، التكتلات الدولية، الشفافية، الحوكمة.

فريق البحث

الأسم	الدرجة العلمية	التخصص
الهيئة العلمية بالمعهد:		
أ.د. حسين صالح	أستاذ	اقتصاد– اقتصاد دولى
أ.د. محمود عبد الحى	أستاذ	اقتصاد– اقتصاد دولى وتنمية
أ.د.محمد عبد الشفيع عيسى	أستاذ	العلاقات الدولية – النقل الدولى للتكنولوجيا
أ.د.مجدى خليفة	أستاذ	اقتصاد – تجارة خارجية
د. إمام على كامل	مدرس	اقتصاد – تجارة دولية
د. يحيى حسين	مدرس	قانون – قانون تجارى دولى
د.فاطمة خميس الحملاوى	مدرس	اقتصاد– اقتصاد دولى
الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد:		
أ. ثريا محمد حسين	مدرس مساعد	اقتصاد دولى – اقتصاد
الدعم الفني والإداري:		
أ. محمد عيد	حاصل على درجة الماجستير	اقتصاد

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	2-1
الفصل الأول : متابعة وتقييم تجارة مصر الخارجية	3
1-1 ميزان المدفوعات المصرى (2008-2018)	3
1-2 تطور الميزان التجارى المصرى فى الفترة (2008-2018)	9
1-3 هيكل الصادرات المصرية	12
1-4 التوزيع السلعي والجغرافي للواردات والصادرات المصرية والأسواق التصديرية	14
1-5 التحليل الرباعى لقطاع التجارة فى مصر (SWOT Analysis)	17
1-6 كفاءة التجارة الخارجية المصرية	20
1-7 متابعة وتقييم اتفاقية تجارة مصر الخارجية	24
1-8 متابعة وتقييم أثر التنظيم الجديد لقطاع التجارة والصناعة على هيكل تجارة مصر الخارجية	42
الفصل الثانى : أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادى فى مجال التجارة الخارجية	55
2-1 أهداف التجارة الخارجية فى استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030	55
2-2 أهداف التجارة الخارجية فى خطة التنمية متوسطة المدى (2019/18 – 22/21)	56
2-3 أهداف التجارة الخارجية فى استراتيجية تنمية الصادرات المصرية 2020	58
2-4 أهداف التجارة الخارجية فى برنامج عمل الحكومة (مارس 2016)	63
2-5 نتائج مراجعة بعثة صندوق النقد الدولى	64
2-6 الاقتصاد المصرى بعد برنامج صندوق النقد الدولي	65
2-7 توقعات إيجابية لصندوق النقد الدولى لمستقبل الاقتصاد المصرى	67
الفصل الثالث : أثر السياسات الاقتصادية على هيكل تجارة مصر الخارجية	68
3-1 سياسة سعر الصرف	68
3-1-1 سعر الصرف وميزان المدفوعات	71
3-1-2 سعر الصرف و الموازنة العامة للدولة	76
3-2 الإطار العام للحمائية التجارية الدولية الجديدة (مع تركيز خاص على حالة أمريكا والصين)	84
3-2-1 الحمائية الدولية من المنظور الجيوبوليتكي (حالة امريكا والصين)	89
3-2-2 العودة إلى منظمة التجارة الدولية	95
3-2-3 حماية المصالح الوطنية مع الإلتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية	97

الموضوع	رقم الصفحة
3-2-4 سلاسل القيمة المضافة العالمية و الآثار المحتملة على النظام العالمي للتجارة المفتوحة	**100**
3-3 تأثير الإغراق على الاقتصاد المصرى وجهود مواجهته على الصعيدين المحلى والدولى (دراسة تحليلية)	**103**
3-3-1 المحور الأول: النظام المصري لمكافحة الإغراق	**103**
3-3-2 المحور الثاني: مكافحة الإغراق على المستوى الدولي	**117**
النتائج والتوصيات	**127**
قائمة المراجع	**136**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	مؤشرات ميزان المدفوعات وفقاً لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي (2009/2008 – 2018/2017)	4
(2-1)	مقارنة المحقق والمستهدف للصادرات والواردات 2015/2014 – 2018/2017	8
(3-1)	صادرات وواردات مصر، وعجز الميزان التجاري ونسبته من GDP (2009/2008 – 2018/2017)	10
(4-1)	التحليل الرباعي SWOT Analysis لقطاع التجاره الخارجيه المصري	18
(5-1)	مؤشرات قياس كفاءه التجاره الخارجيه في الفتره (2009/2008 – 2018/2017)	22
(6-1)	التجارة البينية بين دول منطقة التجارة الحرة العربية (2014- 2018)	28
(7-1)	التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير (2014- 2018)	36
(8-1)	تطور عجز الميزان التجارى والقيمة المضافة للقطاع الصناعى خلال الفترة(2010-2017)	44
(9-1)	تطور الميزان التجارى وميزان المدفوعات ومساهمة قطاع التجارة الخارجية فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (2012-2013/2017-2018)	45
(1-2)	أهداف التجاره الخارجيه في استراتيجيه التنميه المستدامه – رؤيه مصر 2030	55
(2-2)	تطور نسبه مساهمه الواردات السعليه والخدميه فى العرض الكلى والناتج المحلى الإجمالى وبالأسعار الجاريه	56
(3-2)	نسبه الواردات والصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى	57
(4-2)	درجه الاندماج الاقتصادى العالم لمصر (% من التجاره التخارجيه إلى الناتج المحلى الإجمالى)	58
(1-3)	تطور عدد دعاوى الاغراق المرفوعه من قبل المنتجين المصريين على الواردات المصريه خلال الفتره (1998-2018)	107
(2-3)	التدابير النهائيه لدعاوى الاغراق المعمول بها على الواردات المصريه وفقاً للمجموعات السلعيه	108
(3-3)	تطور دعاوى مكافحه الإغراق مقسمه على الشركاء التجاريين خلال الفتره (1998-2018)	109
(4-3)	تطور واردات مصر من الحديد والصلب والاجهزه الكهربائيه خلال الفتره (2001-2018)	110
(5-3)	تطور دعاوى الاغراق المرفوعه على مصر خلال الفتره (1994-2018)	113
(6-3)	تطور عدد دعاوى التدابير النهائيه لمكافحه الاغراق المرفوعه على مصر مقسمه على السلع	114
(7-3)	تطور صادرات مصر من الحاصلات الزراعية والصناعات الكميائية والمنسوجات خلال الفترة (2001-2018)	115
(8-3)	أهم جولات مفاوضات التجارة العالمية وصولا لمنظمة التجاره العالمية	118
(9-3)	تطور عدد دعاوى مكافحه الاغراق خلال الفتره (1994-2018)	120
(10-3)	تطور حجم التجاره الدوليه من السلع خلال الفتره (2001-2018)	121
(11-3)	أكبر (13) دوله إستخداماً للتدابير الحمائيه لمكافحه الاغراق خلال الفتره(1994-2018)	123

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	ميزان المدفوعات 2009/2008 – 2018/2017 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	5
(2-1)	تطور نسبة مساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي	6
(3-1)	تطور هيكل الموارد القومية	6
(4-1)	تطور نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	7
(5-1)	تطور درجة الاندماج الاقتصادي العالمي لمصر	8
(6-1)	تطور الصادرات والواردات المصرية (2009/2008 – 2018/2017) بالمليار دولار	10
(7-1)	تطور عجز الميزان التجاري لمصر 2009/2008 – 2018/2017 (بالمليار دولار)	11
(8-1)	قيم الصادرات والواردات والميزان التجاري 2009/2008 – 2018/2017(بالمليار دولار)	11
(9-1)	تطور الصادرات لأهم المجموعات السلعية(بالمليون دولار)	15
(10-1)	تطور الواردات المصرية وفقا لأهم المجموعات السلعية (بالمليون دولار)	15
(11-1)	الأسواق التصديرية حسب اهميتها النسبية المصرية خلال الفترة 2013-2018	16
(12-1)	مؤشرات قياس كفاءة التجاره الخارجيه المصريه (2009/2008-2018/2017)	23
(13-1)	نسبة التجارة البينية الأفريقية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم	41
(1-3)	تطور واردات مصر من الحديد والصلب خلال الفتره (2001-2018)	111
(2-3)	تطور الواردات المصرية من الأجهزة الكهربائية خلال الفترة (2001-2018)	112
(3-3)	تطور الصادرات المصريه من القطن والمنسوجات والملابس الجاهزه للفتره 2006/05-2019/18)	116
(4-3)	تطور الصادرات المصريه من الصناعات الكميائيه خلال الفتره(2006/05-2019/18)	116
(5-3)	تطور عدد دعاوى الإغراق خلال الفترة (94-2018)	120
(6-3)	تطور التجارة الدولية من السلع خلال الفترة (2001-2018)	122
(7-3)	المدى الزمنى لإجراءات منظمة التجارة العالمية الخاصة بمكافحة الإغراق	125

مقدمة

تعتبر **التجارة الخارجية** أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأنها تلعب دور توازني في الإقتصاد المصري من خلال تصدير فائض الإنتاج عن الطلب المحلي، وإستيراد السلع والخدمات التي لا تنتج محليا، والإقتصاد المصري مثل معظم إقتصاديات الدول النامية يعاني من الإختلالات الهيكلية و أهمها إختلالات ميزان المدفوعات، وعجز في الموازنة العامة للدولة وإختلال هيكل الإنتاج، وندرة رأس المال، وإرتفاع معدل البطالة. ويعتمد الإقتصاد المصري إعتماد ملحوظ على التجارة الخارجية، حيث يستورد معظم إحتياجاته من السلع الإستهلاكية والوسيطة والإستثمارية من العالم الخارجي، بينما تمثل الصادرات ومعظمها مواد خام جزء هام من الناتج القومي. وتعتبر التجارة الخارجية إنعكاس للمتغيرات الاقتصادية كالإنتاج و الواردات والاستهلاك والاستثمار والصادرات في مصر.

وترجع **أهمية هذا البحث** إلى تقييم آثار سياسات الإصلاح الإقتصادى على هيكل تجارة مصر الخارجية، والمساهمة في تطوير متابعة تنفيذ خطة التجارة الخارجية، والتعرف على عوامل القوة و الضعف والفرص والتحديات، وتطوير إعداد خطة التجارة الخارجية في إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

منهج البحث:

كما يعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى: ويعتمد على دراسة وتحليل بيانات التجارة الخارجية المصرية، وربط النتائج بالأسباب لتفسير الظواهر الإقتصادية، والإستفادة من منهج التحليل الرباعي SWOT للتعرف على عناصر القوة والضعف والفرص وتحديات التي تواجه تجارة مصر الخارجية.

ويهدف البحث إلى تقييم أثر سياسات برنامج الإصلاح الإقتصادي المصري على هيكل التجارة الخارجية المصري للسنوات(2016–2019)، لذلك تناول البحث المحاور التالية:

1–الفصل الأول متابعة وتقييم التجارة الخارجية للفترة 2019/2010 مع التركيز على مرحلة الإصلاح الاقتصادى للسنوات 2019/2016، باستخدام منهج التحليل الرباعى SWOT حيث يوضح عوامل القوة والضعف والفرص والتحديات التى واجهت تجارة مصر الخارجية، ثم تتناول الدراسة متابعة وتقييم اتفاقيات التجارة الخارجية لمصر، وتشمل اتفاقية الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبى، منطقة التجارة العربية الحرة، اتفاقية الكوميسا، واتفاقية أغادير، واتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية لدول التكتلات الأفريقية الكبرى الثلاثة، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتوضح الدراسة أهداف الاتفاقيات، والمزايا التى تتيحها الاتفاقيات لمصر من التجارة البينية فى السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة، وتطور التبادل التجارى بين مصر ودول الاتفاقيات من حيث حجم وهيكل الصادرات للتجارة البينية، والتحديات التى تواجه الاتفاقيات وذلك بهدف اندماج مصر فى كيانات اقتصادية كبيرة لفتح أسواق جديدة، وزيادة نفاذ منتجاتها، وزيادة القدرة التنافسية لها، والاستفادة من المزايا إلى تجنيها من وراء تحسين شروط التبادل التجارى، وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة الفنية، ومتابعة وتقييم أثر التنظيم الجديد لقطاع التجارة الخارجية على هيكل تجارة مصر الخارجية.

2- وتناول **الفصل الثانى** أهداف تجارة مصر الخارجية الواردة فى الوثائق الرسمية وهى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، واستراتيجية وزارة التجارة والصناعة 2020، وأهداف برنامج عمل الحكومة للسنوات 2016-2019، وأهداف خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى 2018/17 – 2022/21.

3- ويتناول **الفصل الثالث** سياسات الاصلاح الاقتصادى، وأهمها سياسات تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى، ودراسة أثرها على هيكل تجارة مصر الخارجية. وتناول هذا **الفصل** أيضا **سياسة الحماية ومكافحة الإغراق وركز على الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين** والتوزيع، وسلاسل التمويلات ونقل الأموال، ويلاحظ أن الحرب والصين وأمريكا تتم خارج إطار الآلية المنظمة لتسوية المنازعات فى منظمة التجارة العالمية، ودون مراعاة كافية لمصلحة الدول النامية، ومن أجل ذلك يجب العودة إلى إطار المفاوضات الدولية متعددة الأطراف وإستئناف الأعمال المرتبطة بأجندة الدوحة لعام 2001، وللوقاية من الآثار السلبية لتصاعد الحمائية التجارية وعلاج ما ينجم عنها من آثار سلبية بقدر الإمكان تؤكد الدراسة على: **أولا:** حماية الإنتاج المحلى والتوفيق بينها وبين الالتزام بمبدأ حرية التجارة وفق القواعد المرعية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، **ثانيا:** تطوير سلاسل للقيمة على المستويات الاقليمية المناسبة لتوقى الأثر السلبى للإنتاج، وفيما يتعلق **بسياسات الإغراق** يتناول البحث دراسة اتفاق مكافحة الإغراق، وكفاءة أجهزة ممارسة الإغراق فى الدول النامية والدول المتقدمة، ودراسة قدرة جهاز مكافحة الإغراق فى مصر.

وفي النهاية، أود تقديم خالص الشكر إلى السادة أعضاء فريق البحث العلميين الذين لم يدخروا وسعا في بذل الجهد لكي يصدر هذا البحث بالشكل اللائق، كما يمتد الثناء إلى كل من ساهم بالآراء الموضوعية و الأفكار البناءة في سبيل إنجاز هذه الدراسة، كما أود تقديم خالص الشكر و العرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من السادة الفنيين أعضاء البحث من مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، والإدارة العامة للبحوث على مجهوداتهم القيمة التي إنعكست على ظهور البحث في شكله الحالي.

الفصل الأول

متابعة وتقييم تجارة مصر الخارجية

يتناول **الفصل الأول** تطور ميزان المدفوعات المصري في الفترة (2009/2008 – 2018/2017)، ثم تطور الميزان التجاري المصري في ذات الفترة. كما يهتم الفصل بدراسة هيكل الصادرات المصرية، والتوزيع السلعي والجغرافي، ونسب الإنجاز التي تحققت مقارنة بمستهدفات الخطة متوسطة المدى، وأخيراً تحليل الاختلالات التي تواجه تجارة مصر الخارجية من خلال التحليل الرباعي لقطاع التجارة الخارجية SWOT Analysis. ويركز هذا الفصل من الدراسة على بيان حقيقة الاختلالات التي يعاني منها الميزان التجاري المصري والمشاكل التي يعاني منها هيكل الصادرات المصرية وبيان عوامل القوة والضعف والفرص والتحديات.

1-1 ميزان المدفوعات المصري (2009/2008 – 2018/2017)

يتكون **ميزان المدفوعات** من ثلاثة موازين فرعية، الأول: الميزان التجاري وهو الخاص بالتجارة السلعية والذي حقق عجزاً قُدر بـ 37.3 مليار دولار في عام 2018/2017، والثاني ميزان الخدمات المعني بتجارة الخدمات مثل السياحة وخدمات النقل وأبرز بنودها عوائد قناة السويس (رسوم المرور بها)، وقد حقق فائضاً بـ 11.1 مليار دولار في نفس العام. أما الميزان الثالث فهو الخاص بالحساب الرأسمالي والمالي، والذ يضم بنوداً عدة أهمها الاستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية، وقد حقق هذا الميزان فائضاً قُدر بـ 21.9 مليار دولار. وبجمع حصيلة ميزان الخدمات والميزان الرأسمالي والمالي نجد انهما حققا فائضاً بنحو 33 مليار دولار، وبطرحهما من العجز المتحقق في الميزان التجاري البالغ 37.3 مليار دولا، نجد أن هناك عجزاً يبلغ 4.3 مليار دولار. بينما كان يحقق فائضاً في السنوات الثلاث قبل 2016/2015، وذلك كما يظهر من الشكل رقم (1-1)، ثم زاد هذا العجز بشكل واضح، ليدل على هشاشة الاقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي على موارد خارجية وريعية مثل السياحة وقناة السويس وعوائد العاملين في الخارج.

تظهر مؤشرات البنك المركزي المصري في السنوات الأولى التي أعقبت الأزمة المالية العالمية 2009/2008، التدهور في مؤشرات ميزان المدفوعات بميزانيه الأساسيين: **الحساب الجاري**: (الميزان التجاري، السلعي والخدمي)، و**الحساب الرأسمالي والمالي** (التحويلات) حيث كان يعاني الميزان في ذلك الوقت من عجز في الحساب الجاري بسبب تبعات الأزمة وتأثر الاقتصاد المحلي بانخفاض التدفقات المالية الوافدة في ذلك الوقت. ولكن عادت التدفقات المالية الوافدة في صورة استثمارات أجنبية مباشرة للاقتصاد مما ساعد في تمويل العجز وساهم في بناء الاحتياطي من النقد الأجنبي.

جدول رقم (1-1)

مؤشرات ميزان المدفوعات وفقاً لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي (%) (2009/2008 – 2018/2017)

	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014	2014/ 2015	2015/ 2016	2016/ 2017	2017/ 2018
الميزان التجاري:										
- الصادرات السلعية/GDP	13.3	10.9	11.5	10.5	9.9	9.1	6.6	5.6	9.3	10.3
الصادرات البترولية/إجمالي الصادرات	43.7	43	45	48.7	48.3	47.7	39.5	30.3	30.3	34
صادرات البترول الخام/ الصادرات البترولية	36.4	43.6	46.7	54.2	56.1	61.9	70.8	62.7	58.8	52.4
- الواردات السلعية/ GDP	26.7	22.4	21.5	22.9	21.2	20.9	18.3	17.1	25.1	25.2
• واردات غير بترولية/إجمالي الواردات	86.7	89.5	88.3	79.9	79	77.9	79.7	83.8	79.6	80.2
• واردات السلع الغذائية والحبوب/ الواردات غير البترولية	13.6	15.5	21.2	23.4	21	21.7	19.5	21.2	22.6	21.7
• الواردات البترولية/ إجمالي الواردات	8.8	6.7	7.9	16.6	16.4	18.6	16.2	14.6	17.1	15.8
- حجم التجارة الخارجية/GDP	40	33.4	33	33.4	31.1	30	24.9	22.7	34.4	35.5
- نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية/الواردات السلعية	50	48.7	53.2	46	46.8	43.7	36.3	32.6	36.8	41
- الميزان التجاري / GDP	(13.3)	(11.5)	(10.1)	(12.3)	(11.3)	(11.8)	(11.7)	(11.5)	(15.9)	(14.9)
الميزان الخدمي:										
- الميزان الخدمي/ GDP	6.6	4.7	3.3	2.1	1.9	0.3	1.4	1.9	2.4	4.4
- إجمالي المتحصلات الخدمية/ GDP ومنها:	12.6	10.8	3..9	8.1	8.2	6.1	6.6	4.8	6.6	8.6
متحصلات قناة السويس/GDP	2.5	2.1	2.1	2	1.9	1.9	1.6	1.5	2.1	2.3
السياحة/GDP	5.6	5.3	4.5	3.7	3.6	1.8	2.2	1.1	1.9	3.9
التحويلات:										
- صافي التحويلات/ GDP	4.4	4.8	5.6	7.2	7.1	10.6	6.6	5	9.3	10.6
- الميزان الجاري/ GDP	(2.3)	(2)	(1.2)	(3.1)	(2.4)	(0.8)	(3.7)	(5.9)	(6.1)	(2.4)
- الحصيلة الجارية/ GDP	30.3	26.5	26.3	25.8	25.2	25.8	19.8	15.5	25.3	29.8
- المدفوعات الجارية/ GDP	32.7	28.5	27.5	28.9	27.6	26.7	23.5	21.4	31.4	32.2
- الحصيلة الجارية/ المدفوعات الجارية	92.8	93.1	95.7	89.3	91.5	96.9	84.4	72.4	80.5	92.6
الحساب الرأسمالي والمالي:										
- Net FDI/ GDP	4.3	3.1	0.9	0.8	1.4	1.4	1.9	2.1	3.4	3.1
الميزان الكلي/ GDP	(1.8)	1.5	(4.1)	(4.4)	0.1	0.5	1.1	(0.8)	**5.8**	**5.1**
- عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التي تغطيها صافي الاحتياطيات الدولية (نهاية يونيو)	6.1	6.8	4.9	2.5	2.7	2.9	3.4	3.1	5.5	7.2

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات متعددة

CBE, 2018/2019, External Position of Egyptian Economy.

وسجلت **معاملات مصر مع العالم الخارجي** عجزاً كلياً في ميزان المدفوعات بلغ 1.8 مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2019/2018 (مقابل فائض بلغ حوالي 5.6 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018/2017، كما ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى حوالي 3.9 مليار دولار في النصف الأول من عام 2019/2018 (مقابل حوالي 3.5 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018/2017). وتعزى الزيادة في عجز الحساب الجاري إلى (CBE, July, Dec. 2018/2019):

- إنخفاض صافي التحويلات الجارية غير المتداولة بنسبة 7.6% إلى حوالي 12 مليار جنيه.
- إرتفاع العجز في الميزان الجاري بنسبة 25.6% ليبلغ 3.8 مليار دولار.
- ارتفاع العجز التجاري بنسبة 2.7% إلى حوالي 19.2 مليار دولار.
- من ناحية أخرى، ارتفع فائض ميزان الخدمات بنسبة 36.7% ليسجل حوالي 7.3 مليار دولار.

شكل رقم (1-1)

ميزان المدفوعات 2009/2008 – 2018/2017 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %

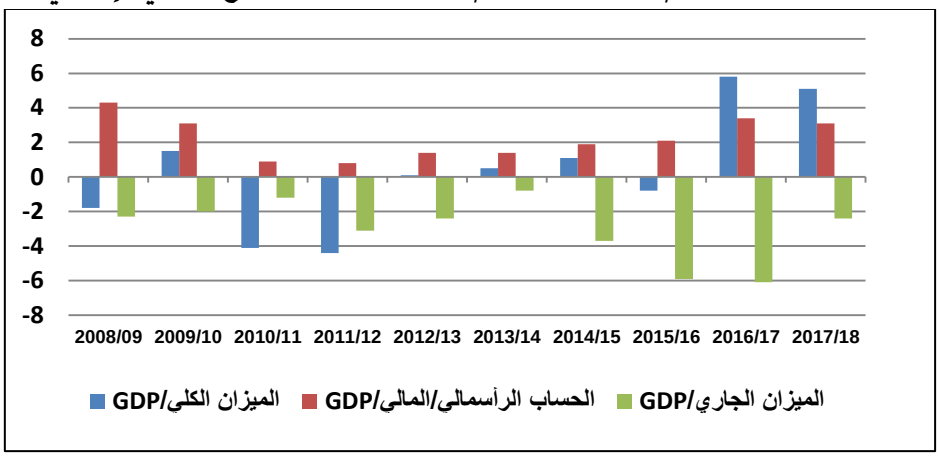

المصدر: بيانات الجدول رقم (1-1).

ويلاحظ أن المحقق من قيمة الصادرات في السنوات السابقة يقل عن القيم المستهدفة بنسب تصل إلى 60%، في حين تجاوزت نسب التنفيذ فيما يتعلق بالواردات 100% وهو ما يشير إلى بعد القيم المستهدفة عن المحققة في الاستيراد بشكل كبير، وهو ما يتطلب دراسة وافية للوضع الحالي ومقارنة بالأوضاع السابقة في ظل إمكانات وقدرات القطاع الإنتاجي والتصديري المصري.

وتبلغ **نسبة الموارد الخارجية** (الممثلة في الواردات السلعية والخدمية) نحو 19.3% من إجمالي الموارد القومية في العام الأول من الخطة 2019/2018 بالمقارنة بالنسبة المناظرة في العامين السابقين 2018/2017 و 2017/2016 والبالغة نحو 22% في المتوسط، وهي تعكس اتجاهاً متناقصاً على نحو مُطرد في الأعوام التالية للخطة دلالة على نموها بمعدل أقل من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تراجع مساهمتها النسبية في العرض الكلي، وكذا في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (1-2)

تطور نسبة مساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الجارية)

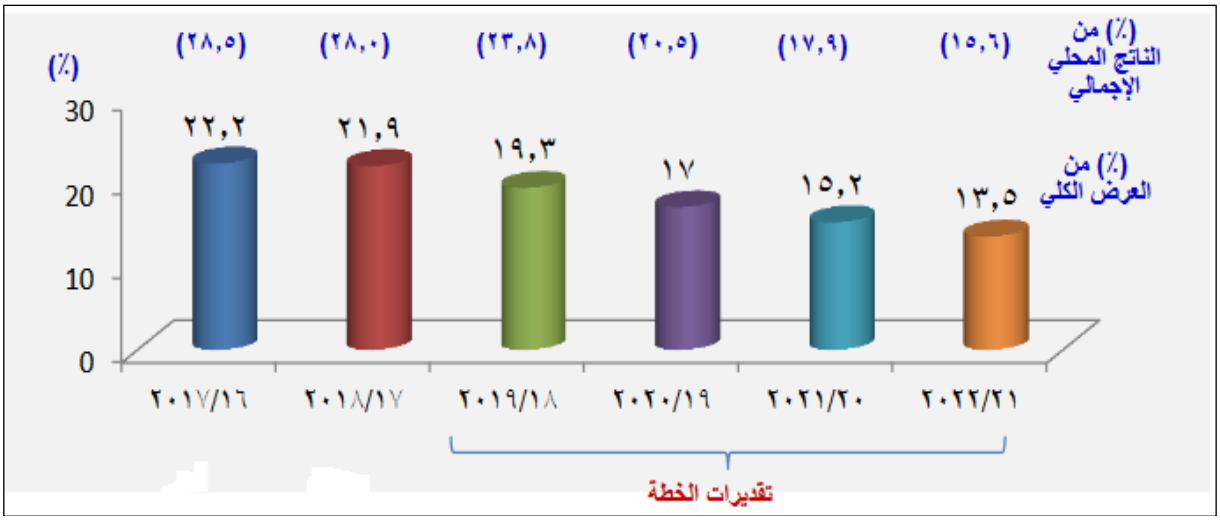

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/2018-2021-2022، ص77.

ويعبر اتجاه الميل للاستيراد للتناقص عن تنامي قدرة الاقتصاد الوطني على الوفاء بمتطلبات الأنشطة الإنتاجية والاستهلاك المحلي بصورة متزايدة من خلال الاعتماد على موارده الذاتية.

شكل رقم (1-3)

تطور هيكل الموارد القومية

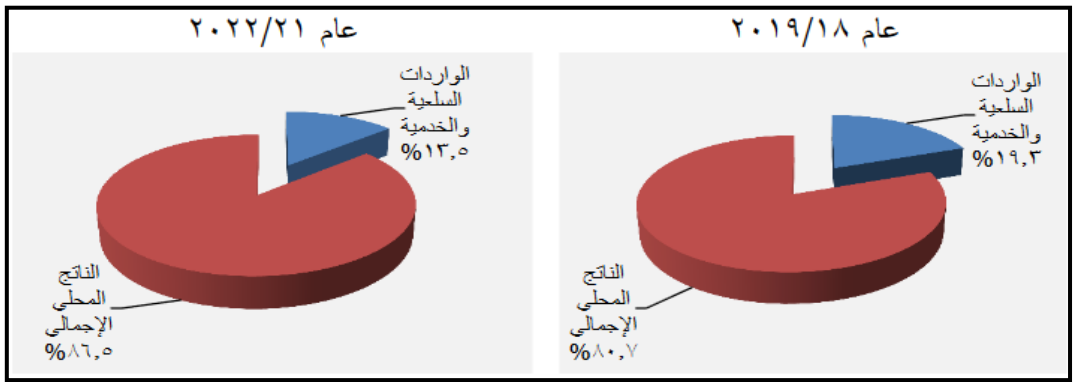

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/2018-2021-2022، ص78.

إن التحليل السابق يُعبر عن الموارد من منظور العرض، كما أن تحليل الاستخدامات يعكس جانب الطلب على هذه الموارد مُمثلاً في الإنفاق الاستهلاكي (العائلي والحكومي)، الإنفاق الاستثماري الخاص والعام، بالإضافة إلى طلب العالم الخارجي، معبراً عنه بالصادرات السلعية والخدمية. وفيما يتعلق بالصادرات السلعية والخدمية، فمن المستهدف زيادتها لتقترب من 1.1 تريليون جنيه بنهاية الخطة،

وبمتوسط معدل نمو سنوي مركب 7.7% ولتشكل بذلك نحو 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط عام خلال أعوام الخطة، وذلك بالمقارنة بنحو 19.5% كتوسط عام لنسبة الواردات لإجمالي الناتج، كما يوضح الشكل التالي.

شكل رقم (1-4)

تطور نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

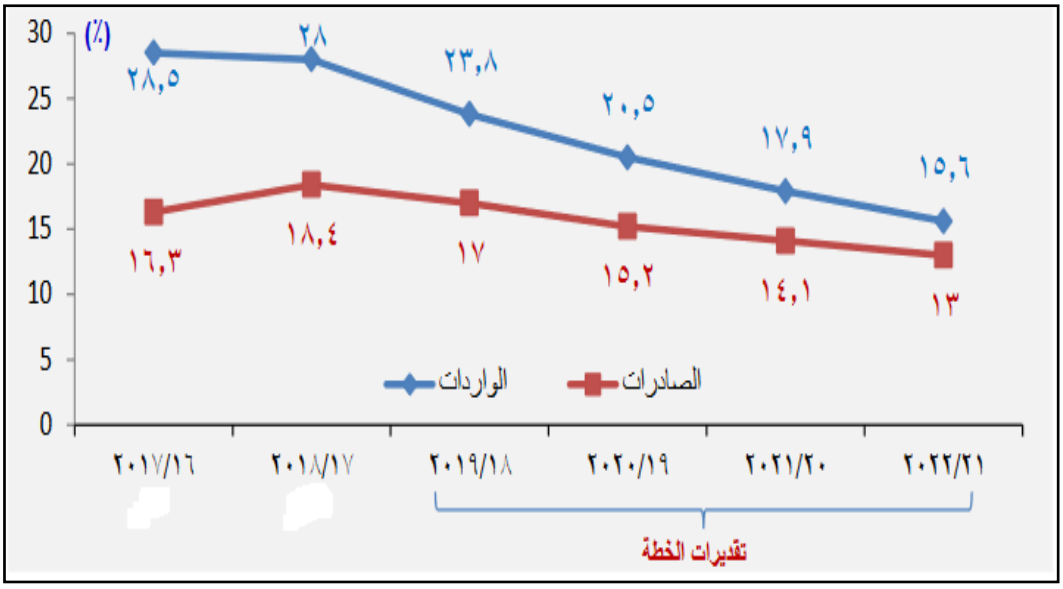

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/2018-2021-2022، ص84.

وبالرغم من تراجع الوزن النسبي لكل من الواردات والصادرات، إلا أن تراجع الواردات من المتوقع أن يكون بمعدل أسرع من التراجع المُناظر للصادرات. ففي حين يتوقع انخفاض نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي بنحو 12.9 نقطة مئوية بين عامي 2017/2016 و 2022/2021 في ظل سياسات ترشيد الاستهلاك، يقتصر الانخفاض المتوقع للصادرات كنسبة من الناتج على 3.3 نقطة مئوية فقط. ومع ذلك تظل الأهمية النسبية للواردات أكبر نظراً لارتفاع القيم المطلقة للواردات اللازمة للوفاء بأولويات الاستثمار من السلع الرأسمالية والوسيطة والخامات ولمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية الناجمة عن زيادة نمو السكان وتحسن متوسط الدخل الفردي، وهو ما يبرز الأهمية النسبية للواردات في تنمية الموارد (العرض الكلي)، بالقياس بدور الصادرات في تغذية الطلب الكلي.

كما يلاحظ أيضاً التناقص المُطرد في نصيب التجارة الدولية للناتج المحلي الإجمالي من نحو 45% في عام 2017/2016 إلى 29% في نهاية الخطة، وهو ما يعني حدوث تباطؤ نسبي في درجة الاندماج الاقتصادي العالمي. وتعكس هذه الظاهرة من ناحية أخرى تزايد الاعتماد على الموارد المحلية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (1-5)

تطور درجة الاندماج الاقتصادي العالمي لمصر

(%التجارة الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي)

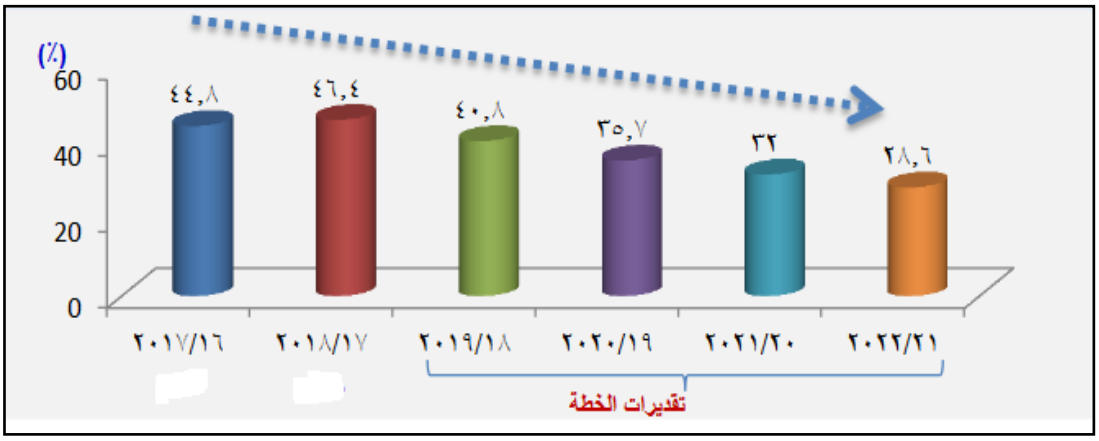

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/2018-2021-2022، ص84.

وإذا ما قارننا قيمة كل من الصادرات والواردات وفقاً للقيم المحققة فعلياً بالقيم المستهدفة في خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى في السنوات الأربع الأخيرة كما يوضح الجدول التالي، لوجدنا أن كلما اتسعت الهوة بين القيمتين الفعلية والمستهدفة فإنه من الصعب تحقيق نسب إنجاز وتنفيذ مرتفعة، لاسيما مع الأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات الأخرى، سياسية، واقتصادية، وكذلك من حيث الموارد والإمكانات اللازمة لتحقيق تلك المستهدفات؛ حيث وصلت نسبة التنفيذ للصادرات 55.7% تقريبا من القيمة المستهدفة، في حين تجاوزت نسبة التنفيذ فيما يتعلق بالواردات 116.3%، وهي نسب تنفيذ بحاجة إلى إعادة النظر من ناحية، وإلى اتخاذ كافة السياسات والإجراءات والحوافز لتشجيع الصادرات المصرية وترشيد الواردات من ناحية أخرى.

جدول رقم (1-2)

مقارنة المحقق والمستهدف للصادرات والواردات 2015/2014 – 2018/2017

البيان	2015/2014			2016/2015			2017/2016			2018/2017		
	المحقق	المستهدف	نسب التنفيذ	المحقق	المستهدف	نسب التنفيذ	المحقق	المستهدف	نسب التنفيذ	المحقق	المستهدف	نسب التنفيذ
حصيلة الصادرات	320.9	355.9	**%90**	328	390	**%84**	380.5	565.6	%67.3	452.5	811.9	**%55.7**
مدفوعات عن الواردات	526	523.4	**%100.5**	568.9	553.9	**%102.7**	988.5	688.5	143.6	1439	1237.6	**%116.3**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/2018-2021-2022، النشرة السنوية للبنك المركزي المصري، سنوات متعددة.

ولا تزال الصادرات المصرية تعاني من مشاكل عديدة خاصة تلك المرتبطة بهيكل الصادرات، إذ لاتزال السياسة التصديرية تعتمد على تصدير فائض الاستهلاك، كما تمثل المواد الخام النسبة الأكبر من الصادرات، بالإضافة إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية من حيث

معايير الجودة العالمية، وعدم توفر الإنتاج القابل للتصدير وضعف تجاوب القطاعات الإنتاجية مع الأجهزة التصديرية. لذا يجب أن ترتكز سياسات التصدير على المنتجات المصنعة التي تتمتع فيها مصر بميزات نسبية طبيعية أو مكتسبة، مثل المنسوجات القطنية، والبتروكيماويات، والمنتجات الأخرى كالزجاج والحراريات والصناعات المعدنية الهندسية ومنتجات النباتات العطرية والطبية، وهي تلك الصناعات التي يزيد عليها الطلب العالمي، والتي يتمتع فيها الاقتصاد المصري بالمزايا التنافسية.(حسين صالح 1994)

وتمتلك مصر قدرة حقيقية على النهوض بالصناعة المصرية وتحقيق التنوع في الهيكل الإنتاجي، الذي يضمن بدوره تحقيق مستهدفات الخطة فيما يتعلق بزيادة حجم الصادرات والإحلال محل الواردات. كما يجدر التنبيه إلى أهميه أن تكون استراتيجية التجارة الخارجية نابعة بالأساس من استراتيجية التنمية المستدامة لمصر، آخذة في اعتبارها انتقاء بعض فروع الأنشطة الإنتاجية التي يكون للدولة فيها ميزة نسبية طبيعية أو مكتسبة، بالإضافة إلى مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والتسويق الداخلي و الخارجي ورفع فاعلية تخصيص الموارد، مع التركيز على المجالات التي تدعم التقدم التكنولوجي وتحقق تعميق علاقات التشابك مع مختلف القطاعات في المستقبل (حسين صالح، 1995).

2-1 تطور الميزان التجاري المصري في الفترة 2009/2008 – 2018/2017:

شهد **الميزان التجاري** خلال الأعوام العشر الماضية تغيراً ملحوظاً، وذلك بفعل العديد من المتغيرات، كان أبرزها قرار البنك المركزي بتحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016. ويتضح أن عجز الميزان التجاري في مصر في الفترة 2009/2008– 2018/2017، قد بلغ 25.1 مليار دولار في عام 2009/2008، وظل مستقراً عند هذا الحد في عام 2010/2009 بالرغم من تزامن ذلك الوقت مع الأزمة المالية العالمية 2009/2008 والتي كان لها تداعياتها وآثارها السلبية على معظم اقتصادات العالم، إلا أن الاقتصاد المصري كان بمنأى عن تلك التداعيات السلبية، وهو ما يشير ضمنياً إلى ضعف اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، أي أن مساهمته في الاقتصاد العالمي ليست بالقدر الذي يجعلها تتأثر بالمتغيرات العالمية المختلفة.

وقد مر الاقتصاد المصري بصعوبات كبيرة نتيجة عوامل عدة منها الاعتماد على الاستيراد لسد الاحتياجات المتزايدة، فضلاً عن توابع الأزمة المالية العالمية في الدول الأخرى، وانخفاض القدرة التصديرية، وانخفاض صادراتها للدول الأخرى، ثم فترة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عقب أحداث 2011، والتي تسببت في تزايد هذا العجز ووصلت نسبة الزيادة في عجز الميزان التجاري إلى 41.2% في عام 2012/2011. ثم اتجه عجز الميزان التجاري للانخفاض في العام التالي، وسرعان ما عاد للارتفاع حتى بلغ 37.3 مليار دولار في عام 2018/2017، وذلك عقب تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 وما نتج عنه من استحواذ القائمين على الصناعة المصرية في السوق وفرض أسعار غير حقيقية للسلع مما تسبب في رفع فاتورة الاستيراد بشكل غير مسبوق، وزادت الفجوة بين الصادرات

والواردات. وتراوحت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2009/2008 وحتى 2016/2015 بين 10.1% و13.3%، ثم ارتفعت النسبة لتصل إلى 15% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018/2017، وذلك كما يتضح في جدول رقم (1–3).

جدول رقم (1–3)

صادرات وواردات مصر، وعجز الميزان التجاري ونسبته من GDP

(2018/2017 – 2009/2008) بالمليار دولار

السنة	الصادرات	الواردات	عجز الميزان التجاري	الميزان التجاري كنسبة من GDP %
2009/2008	25.2	50.3	-25.1	13.4-
2010/2009	23.9	49	-25.1	11.5-
2011/2010	27	50.8	-23.8	10.1-
2012/2011	25.1	58.7	-33.6	12.3-
2013/2012	27	57.7	-30.7	11.3-
2014/2013	26.1	59.8	-33.7	11.8-
2015/2014	22.2	61.3	-39.1	11.7-
2016/2015	18.7	57.4	-38.7	11.5-
2017/2016	21.7	57.1	-35.4	15.8-
2018/2017	25.8	63.1	-37.3	14.9-

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات متعددة.

ويوضح الشكل رقم (1–6) اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات المصرية في الفترة 2009/2008 – 2018/2017، والتي تشير إلى زيادة العجز في الميزان التجاري كما يوضحها الشكلين رقم (1–7، 1–8).

شكل رقم (1–6)

تطور الصادرات والواردات المصرية (2009/2008 – 2018/2017) بالمليار دولار

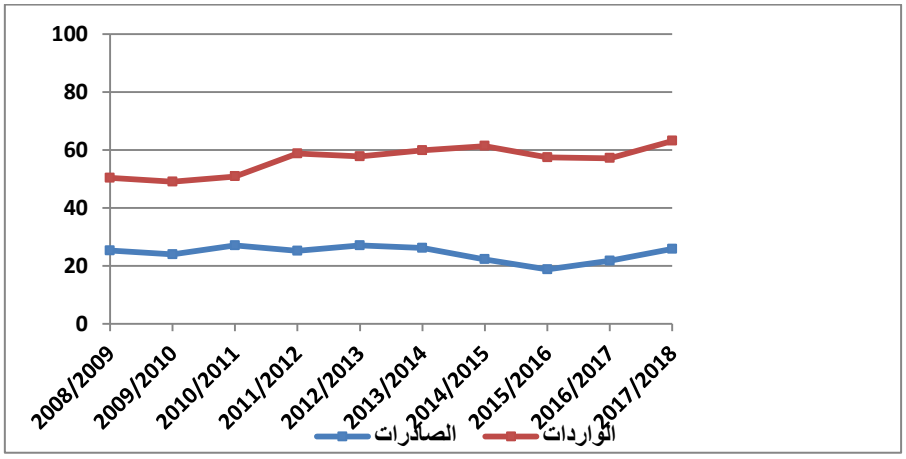

المصدر: بيانات جدول رقم (1–3).

شكل رقم (1-7)

تطور عجز الميزان التجاري لمصر 2009/2008 – 2018/2017 (بالمليار دولار)

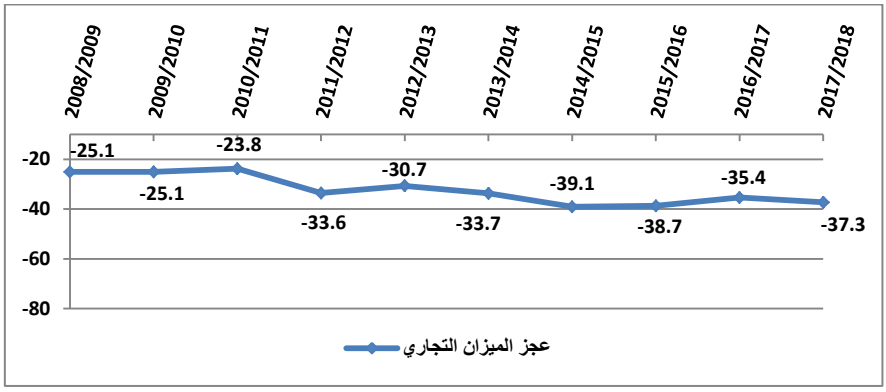

المصدر: بيانات جدول رقم (1-3).

شكل رقم (1-8)

قيم الصادرات والواردات والميزان التجاري 2009/2008 – 2018/2017(بالمليار دولار)

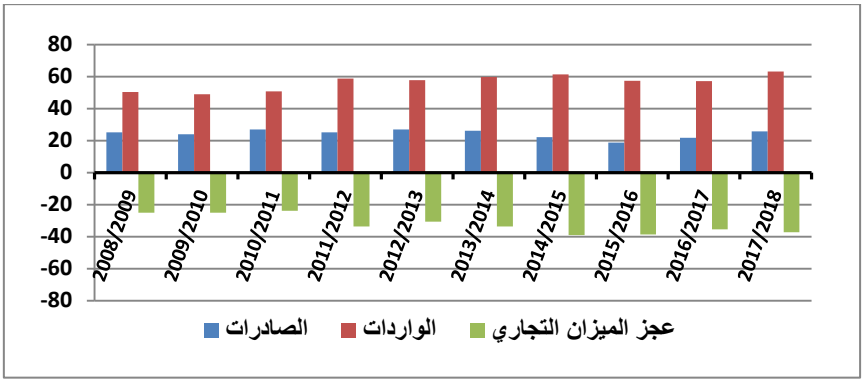

المصدر: بيانات جدول رقم (1-3).

أما فيما يتعلق بنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فهي تمثل 48% تقريباً (World Bank, 2018)، وتعد المنتجات البترولية هي الأكثر تداولاً، سواء بالنسبة للواردات أم الصادرات. وتقوم مصر باستيراد حوالي 40% من احتياجاتها الغذائية وفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة.

وقد أثر الإنخفاض معدل النمو الاقتصادي، والاضطرابات السياسية والاقتصادية في السنوات الأخيرة بشكل مباشر على ارتفاع معدلات العجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى عوامل اخرى مثل انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى، وإنخفاض التحويلات من الخارج، كذلك زيادة معدلات الاستهلاك وعدم مقابلتها بزيادة كافية في الانتاج المحلي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الاستيراد.

على الجانب الآخر، فإن انخفاض تنافسية المنتج المصري أمام صادرات الدول الأخرى بسبب انخفاض قيمة عملات الدول النامية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار البترول عالمياً، أدى إنخفاض التنافسية السعرية للصادرات المصرية في الأسواق الخارجية.

3-1 هيكل الصادرات المصرية

يلاحظ وجود اختلال فى هيكل الصادرات المصرية، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف القاعدة الصناعية في مصر، و تمثل صادرات الوقود والمنتجات النفطية نسبة 40.7% من إجمالي الصادرات في العام المالي 2018/2017، وهي بطبيعتها صادرات ريعية.

كما تشير **بيانات التجارة الخارجية**، أن قيمة الصادرات البترولية بلغت 11.6 مليار دولار عام 2018، مقارنة بـ 8.9 مليار دولار في عام 2017، وبنسبة زيادة 30.5%، ويرجع ذلك إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لمصر من الغاز الطبيعي، بل وتحولها إلى مصدر له خلال الربع الأخير من عام 2018. وانعكس ذلك على واردات مصر البترولية، فقد انخفضت بنسبة 6.3% إلى 8.8 مليار دولار عام 2018 وبنسبة 17.4% من إجمالي الواردات عن عام 2017. (البنك المركزي المصري، 2019).

أما **صادرات مصر غير البترولية** فقد زادت بنسبة 10% في عام 2018 حيث بلغت 24.83 مليار دولار مقابل 22.63 مليار دولار في عام 2017 بنسبة 59.3% من إجمالي الصادرات. بينما شهدت الواردات غير البترولية تراجعاً طفيفاً في عام 2018 لتبلغ 52.40 مليار دولار، مقابل 52.58 مليار دولار في عام 2017 وبنسبة 82.6% من إجمالي الواردات. (البنك المركزي المصري، 2019).

وتأتي **البضائع تامة الصنع** ولا سيما الملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية والأسمدة على قمة الصادرات المصرية إلى جانب المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية التي تمثل البضائع نصف المصنعة.

وقد زادت الصادرات المصرية في الفترة من عام 2005/2004 إلى عام 2008/2007 حتى حدوث الأزمة المالية العالمية والتي كان لها تأثيراً سلبياً على الطلب العالمي و بالتالي على الصادرات المصرية. كما شهدت الصادرات المصرية تراجعاً آخر في 2012/2011 بعد اندلاع أحداث 25 يناير 2011، وحتى عام 2016، حيث عانت الصادرات المصرية من عوامل سلبية عديدة من بينها: (1) عدم اليقين تجاه الأوضاع السياسية القائمة، (2) انخفاض الطلب من الأسواق الرئيسية المستوردة مثل ليبيا وسوريا واليمن والتي شهد كل منها أحداث مدمرة. (3) تكلفة الإنتاج المتزايدة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وأجور العمالة والأسعار نتيجة لارتفاع معدلات التضخم. وجاء عام 2016، لتعلن وزارة التجارة والصناعة المصرية استهدافها زيادة في إجمالي الصادرات لتصل إلى 42.6 مليار دولار بحلول عام 2018 بمتوسط زيادة سنوية تبلغ 15%. ولكن حدث عكس المستهدف حيث انخفضت الصادرات خلال العام المالي 2016/2015 بنسبة 18.9% مقارنة بالعام المالي 2015/2014، وتجدر الإشارة إلى أن تنوع الصادرات المصرية يُعد أحد الدعائم الأساسية لاستدامتها، حيث أسهم هذا التنوع في صمود نسبي لقيمة الصادرات المصرية أمام التقلبات العالمية، وتواجه **الصادرات السلعية بمصر عدة تحديات أساسية**، أهمها:

1- معوقات إدارية وفنية.
2- اعتماد الصادرات السلعية على استيراد جزء كبير من مستلزمات الإنتاج من الخارج.
3- ضعف ارتباط مصر لوجستياً بالأسواق الخارجية.
4- ضعف استجابة الصناعة المصرية بشكل كاف بعد تخفيض قيمة الجنيه المصري في نوفمبر 2016.

وترجع قضية استيراد المستلزمات والمواد الخام اللازمة لإنتاج السلع الموجهه للتصدير إلى غياب رؤية إنتاجية واضحة تحقق التخصص في تصنيع المنتجات التي تعتمد على الأستفادة من المواد الخام و مستلزمات الإنتاج المحلية بدلاً من المستوردة، أو على الأقل التي ترفع نسبة المكون المحلي في تصنيعها، فالواردات السلعية بمصر منذ عقود تمثل ضعفين أو ثلاثة أضعاف الصادرات السلعية، ولا تقتصر على المواد الخام فقط، ولكنها تشمل العدد والآلات، وخطوط الإنتاج وقطع الغيار.

وفيما يتعلق بضعف استفادة الإنتاج المصرى من تخفيض قيمة الجنيه في نوفمبر 2016، فيرجع إلى أن الصناعة المصرية تعاني من مشكلات عديدة خارجية وعوامل داخلية مثل ارتفاع تكلفة الإنتاج منذ تطبيق اتفاق صندوق النقد الدولي بعد نوفمبر 2016، حيث ارتفعت أسعار الوقود بنسب كبيرة، وكذلك ارتفعت تكلفة التمويل بسبب ارتفاع سعر الفائدة.

ويمكن تقسيم تأثير الصادرات المصرية إلى تأثير مباشر وغير مباشر. في الجانب المباشر، يظهر دور التصدير في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم رفع الإنتاجية، وتوفير النقد الأجنبي للدولة، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. أما الآثار غير المباشرة، فهي توفير فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة، و زيادة دخل الفرد، و تحسين الإنتاجية لمقابلة احتياجات الأسواق الخارجية والاستمرار في التنافسية، وذلك من خلال استحداث أدوات إنتاج متطورة وبتكنولوجيا أعلى لاستخدامها في العملية الإنتاجية، و تنويع في مصادر الحصول على النقد الأجنبي لتجنب الصدمات الخارجية والمحلية.

وبدراسة **هيكل الصادرات المصرية** شأنه شأن الهيكل التصديري للدول النامية القائمة على المواد الأولية، يلاحظ أنه يعتمد على القطاع الزراعي وقطاع البتروكيماويات والسلع الأولية. وتلعب الصادرات دور مهم في تحسين هيكل الميزان التجاري، فمثلاً في عام 2018/2017 بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 41% مقارنة بنسبة 36.8% عام 2017/2016. وبلغت نسبة الصادرات السلعية/الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2017/2016 ما قيمته 9.3% وارتفعت هذه النسبة خلال العام 2018/2017 لتصل إلى 10.3% وفق بيانات البنك المركزي المصري.

و يلاحظ أن الصادرات من الخدمات مثل تحويلات العاملين في الخارج، وقناة السويس، والسياحة والتي تعتبر أحد أهم مصادر توفير النقد الأجنبي في مصر قد بلغت 25.8 مليار دولار في عام 2018/2017.

وتحصل **الصادرات السلعية بمصر** على دعم من الحكومة بلغ في عام 2014/2013 نحو 3 مليارات جنيه، وزاد في عام 2016/2015 إلى 3.7 مليار جنيه، ولكنه تراجع في عام 2018/2017 إلى 2.3 مليار جنيه، ولكنه زاد في موازنة 2019/2018 ليبلغ ما يقرب من 4 مليارات جنيه.

4-1 التوزيع السلعي والجغرافي للواردات والصادرات المصرية والأسواق التصديرية

تعتمد **مصر** في جزء كبير من صادراتها على المنتجات الزراعية، وتستهدف السياسة الزراعية المصرية تزايد تلك الصادرات بما يسهم في خفض عجز الميزان التجاري الزراعي، وذلك من خلال العمل على تنويع الصادرات والتوسع في إنتاج الزراعات ذات الميزة النسبية والتنافسية في تصديرها، وكذلك تتصف بارتفاع قيمتها في نفس الوقت.

ويعتبر **قطاع الزراعة** أحد القطاعات الرائدة في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وقد حقق القطاع الزراعي المصري العديد من الإنجازات، من أهمها زيادة إنتاجية معظم المحاصيل حتى احتلت مصر مكانة متميزة في الترتيب العالمي لها، وزيادة المساحة الزراعية، وكذا تزايد معدلات الاكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل رغم استمرار النمو السكاني. كما أن التجارة الخارجية للمحاصيل الزراعية تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد القومي لمصر، وتعتبر معدلات نمو التجارة الخارجية الزراعية من المحددات الرئيسية لمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي. و يمكن تنويع وتنمية الصادرات الزراعية المصرية ومحاولة خلق أسواق جديدة واعدة مع محاولة رفع قيمة المنتج عن طريق تطوير وزيادة الكفاءة التصديرية وتنمية القدرة التنافسية (أمنية حلمي، 2005).

ويمكن إصلاح الإختلال في الميزان التجاري المصري و الذي من شأنه أن ينعكس على ميزان المدفوعات بشكل عام، بالتركيز على سياسة الإحلال محل الواردات والبدء بالصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية، حتى يتطور الأمر وتتطور هذه السياسة مع الوقت إلى سياسة تنمية صادرات غير تقليدية بعد ان تكتسب الخبرة وتستوعب التكنولوجيا الحديثة، ويتوسع الإنتاج ليكفي احتياجات السوق المحلي، وتتحسن الجودة، وتنخفض تكاليف الإنتاج للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبيرة، وبالتالي يمكن المنافسة في الأسواق العالمية (Hussein Saleh, 1987).

وتمثلت أهم **الصادرات السلعية في مصر** خلال فترة الدراسة في المواد الخام مثل (الرخام، ومواد البناء، والذهب)، والمعادن (كالحديد والصلب)، والحاصلات الزراعية الخام كالخضر والفاكهة (مثل التمور، البصل، البطاطس، العنب، الطماطم، والنباتات الطبية والعطرية، وغيرها من المحاصيل)، والجلود (الصناعات الجلدية، والقطن (الصناعات النسيجية المتطورة، والملابس ذات الجودة العالية). ويعد ذلك من أكبر التحديات التي تواجه الصادرات المصرية، لذا يجب تنويع هيكل السلع التصديرية وأن تتوجه نحو السلع ذات القيمة المضافة. والشكل رقم (1-9) يوضح ذلك، حيث يظهر من خلال تتبع تطور الصادرات المصرية وفق أهم المجموعات السلعية أن التركيبة السلعية للصادرات المصرية تغيرت من عام 2014/2013 وحتى عام 2018/2017 حيث زاد حجم الصادرات من السلع نهائية الصنع، مثل الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والصناعات الكيماوية، وانخفضت نسبة الصادرات من المواد الخام كالبترول ومشتقاته والقطن الخام في نفس الفترة (وزارة التجارة والصناعة، 2017).

شكل رقم (1-9)

تطور الصادرات لأهم المجموعات السلعية (بالمليون دولار)

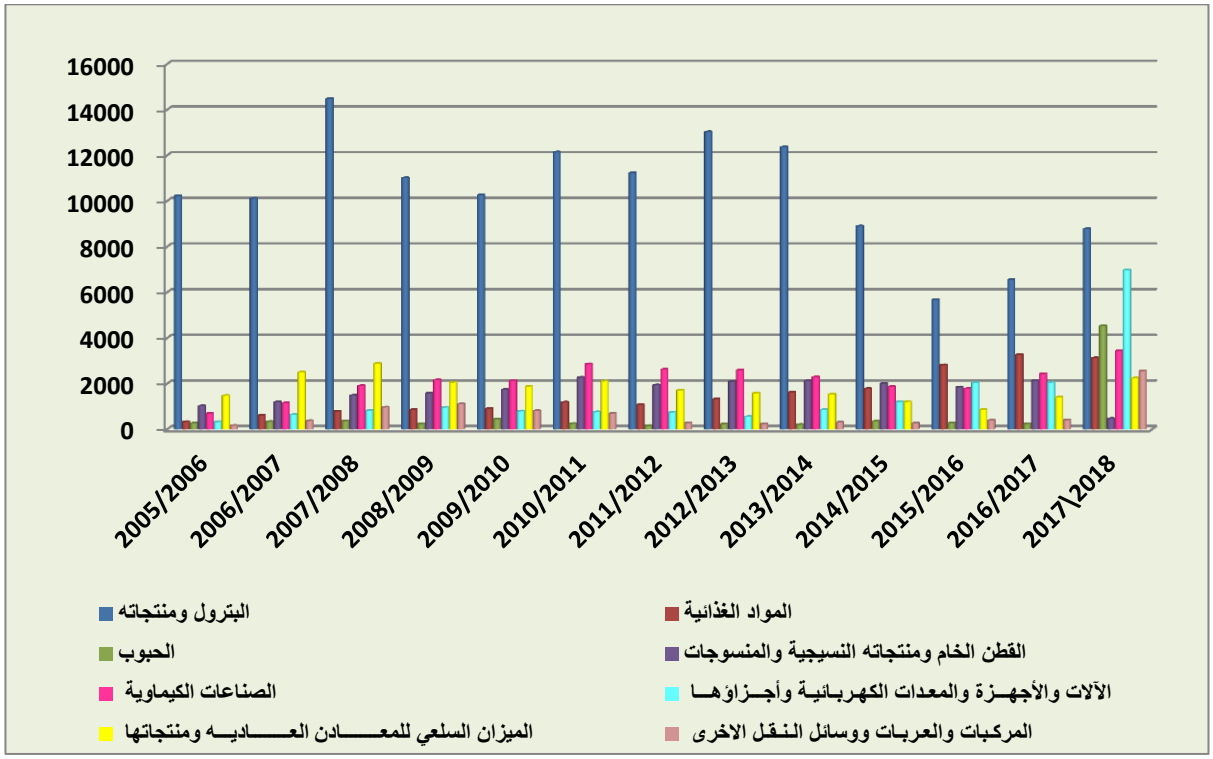

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، بيانات السلاسل الزمنية للتجارة الخارجية.

شكل رقم (1-10)

تطور الواردات المصرية وفقاً لأهم المجموعات السلعية (بالمليون دولار)

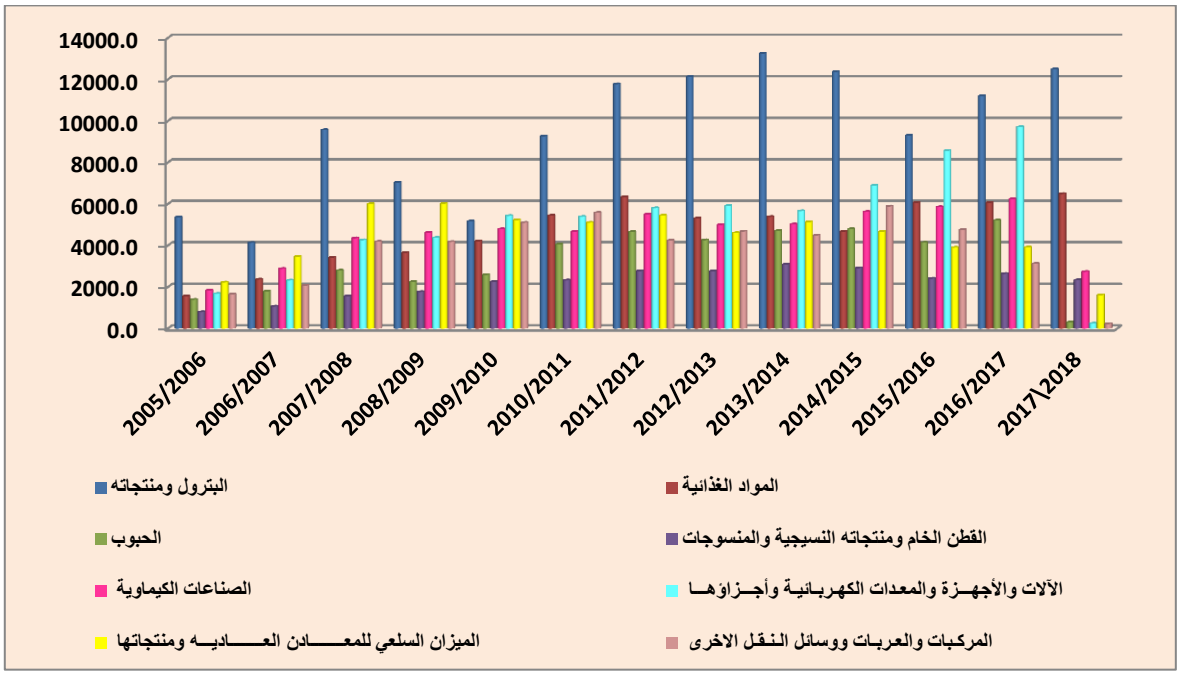

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، بيانات السلاسل الزمنية للتجارة الخارجية.

أما بالنسبة **للمدفوعات عن الواردات السلعية لمصر** فكما يوضح الشكل رقم (1-10)، فقد جاءت مجموعة البترول الخام ومنتجاته في المركز الأول وبنسبة 20% من إجمالي الواردات، يليها مجموعة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بنسبة 16%، ثم مجموعة المواد الغذائية (بدون الحبوب) بنسبة 10.3% (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2018/2017).

وتتجه معظم **الصادرات المصرية** نحو عدد من الأسواق التصديرية، وتبلغ الأهمية النسبية لأهم 15 سوقاً تصديرياً حوالي 62.6%، وتتمثل أهم هذه الأسواق في إيطاليا التي تعد أكبر شريك تجاري لمصر من جهة الصادرات داخل إطار دول الاتحاد الأوروبي، فتبلغ قيمة وارداتها خلال الخمس سنوات السابقة ما قيمته 10.4 مليار دولار بنسبة 8.2% من إجمالي الصادرات المصرية (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2018/2017). ويعزى ذلك إلى وجود اتفاقيات تجارية تساعد على دخول الصادرات المصرية للسوق الإيطالي بدون تعريفة جمركية بالإضافة إلى سهولة الشحن من مصر إلى إيطاليا، فهناك خطوط شحن عديدة إما بحرية عن طريق البحر المتوسط، أو جوية فضلاً عن العلاقات التاريخية القديمة؛ تليها الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة 7.9% من إجمالي الصادرات المصرية بقيمة 10 مليار دولار، حيث تُعد الإمارات مركز توزيع للسوق الخليجي، فيتم من خلالها إعادة تصدير بعض المنتجات إلى دول الخليج وبعض الدول حول العالم، كما أن هناك العديد من اتفاقيات التجارة الحرة التي تسمح بمرور الصادرات المصرية دون جمارك، هذا بالإضافة إلى تشابه ذوق المستهلك الخليجي مع المستهلك المصري مما يجعل الطلب على السلع المصرية مرتفعاً (وزارة التجارة والصناعة، 2017)، وتأتي السعودية في المرتبة الثالثة كأكبر مستورد من مصر خلال الخمس سنوات السابقة (2013-2018) بنسبة 7% من إجمالي الصادرات المصرية، تليها تركيا في المرتبة الرابعة بنسبة 6%، والولايات المتحدة في المرتبة الخامسة بنسبة 5% وبقيمة 6 مليار دولار. والشكل رقم (1-11) يوضح أكبر الدول المستوردة من مصر خلال الخمس سنوات الأخيرة (2013-2018).

شكل رقم (1-11)

الأسواق التصديرية حسب أهميتها النسبية لمصر في الفترة 2013-2018

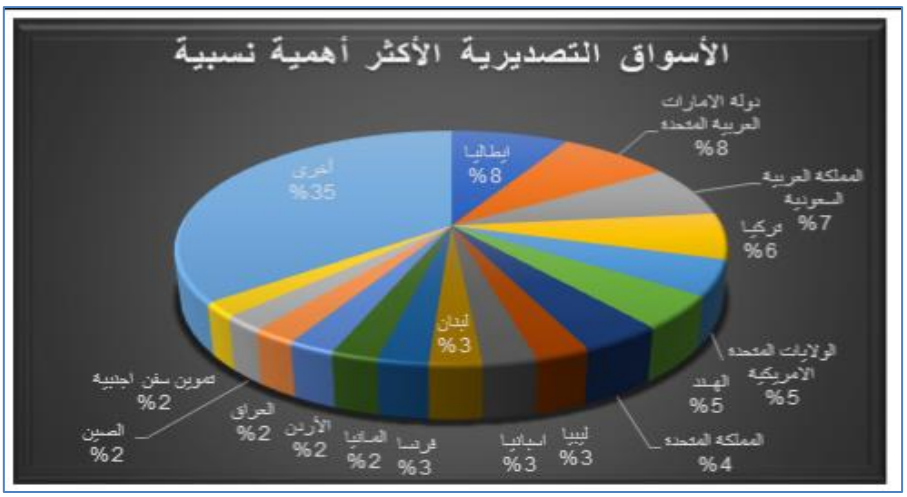

المصدر: **www.capmas.gov.eg**

ووفقاً للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وأهم الشركاء التجاريين على مستوى التكتلات الاقتصادية، فقد ارتفعت التجارة الخارجية (بترولية وغير بترولية) بين مصر وكافة التكتلات الاقتصادية في عام 2018/2017، حيث ارتفعت بين مصر والدول الآسيوية (غير العربية) بمعدل 22%، وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة بمعدل 13.9%، ودول الاتحاد الأوروبي بمعدل 12%، والدول الأوروبية الأخرى بمعدل 8.3%، والولايات المتحدة بمعدل 6.5%، والدول العربية بمعدل 5.9% (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2018/2017). ويأتي الاتحاد الأوروبي في الوجهة الأولى للصادرات المصرية بنسبة 35.3% في السنوات الخمس الأخيرة، حيث يعتبر هو الشريك التجاري الرئيسي لمصر، يليه الدول العربية بنسبة 21.2% ثم دول آسيا بنسبة 12.3%، والولايات المتحدة بنسبة 9.5%.

5-1 التحليل الرباعي لقطاع التجارة الخارجية في مصر SWOT Analysis

يعتمد **الاقتصاد المصري** على مجموعة واسعة من قطاعات الإنتاج السلعي و الخدمي و المالي، ويعتبر هذا التنوع بمثابة القوة الرئيسية لأي اقتصاد، إذ أنه يعزز قدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما يقدم مدى واسع من الفرص الاستثمارية المختلفة وإمكانات للنمو وهو يمثل عوامل القوة Strengths.

وفي المقابل يعاني الاقتصاد المصري من بعض عوامل الضعف الداخلية و الخارجية Weaknesses التي تُحد من الطاقة التصديرية وتؤثر سلباً على حركة التجارة مع الخارج مثل الإنخفاض النسبي في مرونة هيكل الإنتاج في الإستجابة للمستجدات و المتغيرات في الأسواق العالمية، و التوسع في التسويق، و مراعاة معايير الجودة العالمية في المنتجات المصنعة... وغير ذلك.

أما الفرص Opportunities التي ينبغي على قطاع التجارة استغلالها فهي مجموعة العوامل الداخلية، والتي يجب أن تستغل بشكل كفء حتى تؤتي ثمارها مثل وجود الدعم الحكومي، كذلك فتح مجالات توطين التقنيات الحديثة و المتقدمة، من خلال تشجيع الشركات العالمية الكبيرة للإستثمار في مصر، و إقامة العديد من المشروعات التي تساهم في النهوض بعملية التصنيع ومن ثم التجارة مع الخارج.

وتمثل التهديدات Threats العوامل الداخلية و الخارجية التي تؤثر بصورة سلبية على أداء قطاع التجارة و الصناعة وتحول دون الاستخدام الأمثل للطاقة التصديرية، ومنها على سبيل المثال المنافسة أو الإغراق أو المؤشرات الاقتصادية السلبية.

وبدراسة الخريطة التصديرية العالمية، نجد أن مصر تحتل المرتبة رقم 66 على مستوى العالم من حيث إجمالي صادرات السلع البترولية وغير البترولية في عام 2017 (Doing Business Report in 2018, world bank). واحتلت مصر المرتبة رقم 170 من بين 190 في مشر التجارة عبر الحدود، وتبلغ

عدد الساعات اللازمة للتصدير للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية في مصر 88 ساعة بتكلفة تُقدر بـ 100 دولار وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال 2018 (Doing Business Report in 2018, world bank).

كما أن هناك صعوبات في تفعيل للاتفاقيات التجارية، سواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف على الرغم من دخول مصر كعضو في عدد من هذه الاتفاقيات، مثل اتفاقية التجارة الدولية، الكوميسا، التجارة العربية الحرة، والأورومتوسطية، وأغادير، ويرجع ذلك لضعف آليات توفير المعلومات لجميع المصدرين عن المزايا الممنوحة للأسواق المختلفة، لاسيما الدول المبرم معها الاتفاقيات (Office of the U.S. Trade Representative, 2018). ولذا يحب تفعيل الإتفاقات التجارية والتمثيل التجاري في الخارج.

والجدول التالي يوضح التحليل الرباعي SWOT Analysis وهو بيان عوامل الضعف و القوة و الفرص و التحديات التي تواجه تجارة مصر الخارجية، و الغرض منه الإجابة على تساؤل هام وهو: كيف يمكن لقطاع التجارة الخارجية أن يستفيد من تحليل الوضع الراهن وتحديد عوامل القوة و الضعف و الفرص و التحديات في سبيل تعزيز قدراته التصديرية وتقوية علاقته بالخارج وزيادة نسبة مساهمته في التجارة العالمية.

جدول رقم (1-4)

التحليل الرباعي SWOT Analysis لقطاع التجارة الخارجية المصري

نقاط القوة Strengths	نقاط الضعف Weaknesses
– تتمتع مصر بمزايا نسبية في عدد من الصناعات أهمها: الملابس والمنسوجات، التعدين والصناعات المعدنية، صناعة المواد الغذائية، المنتجات الجلدية. – تم إطلاق البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية Expo Egypt، لتكون منصة إلكترونية تحتوي على دراسات ومعلومات عن الأسواق الخارجية وسوق الكترونية للتواصل بين المصدرين والمستوردين. – تمتلك مصر قوة عاملة هي الأكبر في المنطقة، وهي أساس الصناعة والتجارة الخارجية. – تتمتع مصر بموقع جغرافي متميز لا يوجد لأي دولة أخرى في المنطقة، مما يتطلب استثماره بشكل قوي في إقامة مناطق صناعية كبيرة قرب منافذ التجارة البرية والبحرية. – اتجاه مصر نحو تصدير البترول والغاز الطبيعي في السنوات العشر الأخيرة نتيجة لاكتشاف حقول جديدة هو من أهم نقاط القوة في تجارة مصر الخارجية، لتحول	– استمرار استيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء في الداخل عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات، كما أن العجز المزمن في الميزان التجاري يستنزف الاحتياطيات من العملات الأجنبية ويؤدي إلى الاستدانة. – ضعف التنسيق بين وزارة التجارة والصناعة والجهات الأخرى. – ضعف التنسيق بين الجهات المسئولة عن الاستيراد والتصدير في تجميع بيانات التجارة الخارجية. – زيادة الاستهلاك المحلي بمعدلات مطردة أكبر من زيادة معدلات نمو الإنتاج، هو السبب الرئيسي وراء زيادة الواردات الغذائية. – تنخفض معدلات نمو الاستثمار عن معدلات نمو الاستهلاك، ولا يوجد خطة واضحة لتحديد الاستثمارات التي

الميزان التجاري من استيراد تلك المنتجات إلى تصديرها. – استصلاح 1.5 مليون فدان، انتاجية الفدان في الصوب الزراعية يعادل 10 أضعاف الزراعة التقليدية للمساهمة في تحقيق الإمن الغذائي، وزيادة معدل الصادرات و ترشيد الواردات. – تنويع هيكل الإنتاج الزراعي النباتي و الحيواني و الثروة السمكية. – تنويع هيكل الصادرات المصرية وزيادة الصادرات التعدينية. – مبادرة البنك المركزي المصري بتخصيص 100 مليار جنيه لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة عن العمل بهدف النهوض بالصناعة المصرية. – مبادرة البنك المركزي بدعم الصادرات المصرية. – تدريب العاملين في التصدير في مجالات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي. – إقامة المعارض بالخارج. – مبادرة تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.	تغير هيكل الإنتاج. – العجز المزمن في الميزان التجاري يعكس حالة الضعف في نمو القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعة المحلية. – عدم وجود أسطول نقل بري كافي لنقل الحاويات. – ضعف الخبرات والعمالة، وتدني الاهتمام بالبحوث والتطوير. – نقص التسويق الفعال للمنتجات المصرية وانخفاض مستوى خدمات الموانئ، بالإضافة إلى صعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات، وارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات (مثل زيادة رسوم شهادات المنشأ وشهادات الجمارك والتعريفة الجمركية). – الزيادة غير المبررة في أسعار النقل مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات المصرية. – هناك عدد من الصعوبات التي تواجه المصدرين مع بعض الهيئات الحكومية وغيرها وخاصة استخراج شهادات المنشأ، ومعوقات بيروقراطية بصفة عامة تتضمن كثرة الإجراءات الحكومية المستهلكة للوقت والتكاليف.
الفرص Opportunities	**التهديدات Threats**
– تم إنشاء عدد من المراكز اللوجيستية المطورة بالأسواق المستهدفة واستكمال أنشطة مشروع مبادرة التجارة الخضراء GTI لخلق علامات تجارية رائدة للمنتجات الزراعية لترويجها بالأسواق الدولية. – إصدار قرار وزاري مشترك عام 2018 بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الزراعة للارتقاء بجودة الصادرات الزراعية. – الاستفادة من البحوث التسويقية التي تقوم بها الجهات المختصة بالصادرات المصرية، مثل هيئة تنمية الصادرات، بالإضافة إلى التعريف بالمعارض الخارجية، وتقديم دعم للاشتراك فيها يصل إلى 60% للشركات	– دخول مصر في اتفاقيات التجارة الحرة أدى إلى تعثر بعض الصناعات بل وخروج بعضها من السوق، وهو نتاج ضعف تنافسية الصناعة الوطنية. – ارتفاع معدلات المخاطر التجارية خاصة في السوق الافريقية وزيادة تكاليف التأمين على المنتجات المصدرة، بالإضافة إلى ضعف الإطار المؤسسي ما يترتب عليه ضعف الروابط التجارية بين دول القارة. – من أهم التهديدات التي تقف أمام زيادة الطاقة التصديرية، ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات وعدم كفاية رأس المال مع صعوبة

الصغيرة المتوجهة نحو أسواق جديدة. – تمنح منظمة التجارة العالمية الحق للدول الأعضاء في استخدام بعض أدوات السياسة المالية (التعريفة الجمركية) للحد من الاستيراد ومكافحة الإغراق والعمل على تحقيق الحماية للصناعات الناشئة حيث تقلل أو تمنع استيراد سلع بعينها. كما تقوم بتوفير جميع المعلومات عن التجارة، والتي تعد من أكبر العوائق أمام المصدرين في الدول النامية. – يوجد مكاتب التمثيل التجاري، والبعثات الترويجية للمنتجات المصرية، وبعثات استكشافية لمختلف الأسواق في إطار الخطط الاستراتيجية لرفع كفاءة الصادرات المصرية. – عضوية مصر في أحد أكبر اتفاقيات مناطق التجارة الحرة (الكوميسا)، وتمتع الصادرات المصرية بإعفاءات جمركية تصل في بعض الدول إلى 100%، بما يتيح للصادرات المصرية القدرة على المنافسة مع إمكانية استيراد الخامات والمدخلات المتوافرة بدول المجموعة بأسعار مناسبة. – الاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف، والتي تُعد مصر واحدة من أطرافها، وضرورة التخلص من المعوقات التي قد تتسبب في ارتفاع سعر المنتجات المصدرة، وأهمها الضرائب الجمركية.	الحصول على الائتمان. – تشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير. – توجد بعض الموانئ غير المؤهلة لتلقي الشحنات المصدرة إليها كالسودان وإثيوبيا، وعدم الإلمام بقوانين الدول المصدرة، مما يتسبب في إعادة الشحنة بعد وصولها نتيجة مخالفتها إما لنظام التغليف أو النظام الصحي.

6-1 كفاءة التجارة الخارجية المصرية

باستعراض الواقع المصري للتجارة الخارجية، يلاحظ انخفاض الاتجاه العام للصادرات المصرية، وبالتحديد في الفترة 2013/2012 إلى 2018/2017، بما يعادل 3%، لاسيما مع تحرير سعر الصرف الذي نتج عنه انخفاض أسعار المنتجات المصرية مقابل المنتجات الأخرى، فإنه يتضح أن تحرير سعر الصرف ليس كافياً لزيادة الطلب على المنتج المصري. كذلك توجد بعض المعوقات والتحديات التي يواجهها قطاع التصدير وقبله الإنتاج، والتي حالت دون الاستفادة من تحرير سعر الصرف وتعزيز القدرة التصديرية للاقتصاد المصري.

ولكون الدول العربية هي الشريك التجاري الأكبر لمصر، فإن عدم الاستقرار السائد في المنطقة كان سبباً لفقدان مصر العديد من أسواقها الخارجية، فصادرات مصر إلى ليبيا كانت تقدر في عام

2013 بحوالي 1.227 مليار دولار، انخفضت في 2014 لتصل إلى 1 مليار دولا، واستمرت في الانخفاض لتصل في عام 2017 إلى 413 مليون دولار فقط.

وقد اتخذت **الحكومة** عدة خطوات لتشجيع الصادرات وترشيد الواردات في إطار سعيها لتقليل عجز الميزان التجاري، منها مبادرة البنك المركزى المصرى، ودعم الصادرات وتقديم منح تدريب للشباب لتشجيعهم للعمل في قطاع التصدير، وإقامة عدد من المعارض المحلية مع التشجيع على الاشتراك في المعارض الدولية، وغيرها من الأهداف التي تسعى من خلالها الدولة إلى تنمية الصادرات. أما من جهة الواردات فقد وضعت الدولة الكثير من القيود أمام الاستيراد بهدف ترشيد الواردات وتشجيع الصناعة المحلية، وألا أنه قد ظهرت بعض المشكلات لقطاع التصدير، حيث أن المواد الخام تستورد من الخارج مما تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة محلياً، كما أن هناك خامات تستخدم في الصناعات التصديرية، ومن ثم ارتفعت أسعارها هي الأخرى، أيضاً هناك عدد من المعوقات التي تواجه العاملين في مجال التصدير؛ مما يدفعهم للعزوف عن المجال التصديري (Temur Shengelia, 2016).

ويتم قياس كفاءة التجارة الخارجية من خلال ثلاثة مؤشرات هي:

1- الميل المتوسط للصادرات Average propensity to export.
2- الميل المتوسط للواردات Average propensity to import
3- معدل تغطية الصادرات للواردات Export-Import coverage ratio.

حيث يعبر المؤشر الأول (الميل المتوسط للصادرات) عن العلاقة بين قيمة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة اهمية الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في فترة زمنية معينة، فيما يشير المؤشر الثاني (الميل المتوسط للواردات) عن العلاقة بين قيمة الواردات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في فترة زمنية معينة. وإذا زاد الميل المتوسط للصادرات، دل ذلك على كفاءة التجارة الخارجية. وأيضاً كلما نقص الميل المتوسط للواردات، دل ذلك على كفاءة التجارة الخارجية.

أما معدل تغطية الصادرات للواردات فهو يوضح مدى تحكم الدولة في وارداتها، وتمتعها بقوة شرائية، وكلما كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات أكبر، أدى ذلك إلى كفاءة التجارة الخارجية وانخفض عجز الميزان التجاري. وتشير زيادة هذا المعدل عن 100% إلى أن هناك فائض في الميزان التجاري للدولة، نظراً لمقابلة قيمة الصادرات لنفقات الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي للدولة. والجدول التالي يوضح مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية.

جدول رقم (1-5)

مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية في الفترة (2009/2008 – 2018/2017)

السنة	الصادرات (بالمليار دولار)	الواردات (بالمليار دولار)	GDP (بالمليار دولار)	الميل المتوسط للصادرات %	الميل المتوسط للواردات %	معدل تغطية الصادرات للواردات %
2009/2008	25.2	50.3	162.8	15.5	30.9	50.1
2010/2009	23.9	49	189	12.6	25.9	48.8
2011/2010	27	50.8	219	12.3	23.2	53.1
2012/2011	25.1	58.7	236	10.6	24.9	42.8
2013/2012	27	57.7	279	9.7	20.7	46.8
2014/2013	26.1	59.8	288.6	9.0	20.7	43.6
2015/2014	22.2	61.3	303.5	7.3	20.1	36.2
2016/2015	18.7	57.4	33.7	5.6	17.3	32.6
2017/2016	21.7	57.1	333	6.5	17.1	38.0
2018/2017	25.8	63.1	235.4	11.0	26.8	40.9
المتوسط				**10.0**	**22.8**	**43.3**

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات متعددة، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات البنك الدولي، والمؤشرات تم حسابها بواسطة الباحث.

ويوضح الجدول السابق أن متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات بلغ 43.3% خلال الفترة (2009/2008 – 2018/2017)، وهو أقل من 50% ويعني ذلك أن الصادرات المصرية تغطي أقل من نصف قيمة الواردات فقط، وهو ما يعني انخفاض قدرة الدولة على التحكم في وارداتها. كما أن الميل المتوسط للاستيراد كمتوسط خلال فترة الدراسة (22,8%) كان أعلى من الميل المتوسط للتصدير (10%) كمتوسط في نفس الفترة، ويعني ذللك أن ما تنفقه الدولة من ناتجها المحلي الإجمالي على الاستيراد أكبر بمقدار الضعف مما تحصل عليه من إيرادات نتيجة قيامها بالتصدير للخارج.

هناك مؤشرات أخرى يمكن من خلالها قياس كفاءة التجارة التجارة الخارجية المصرية، فباستخدام الميل الحدي للصادرات والميل الحدي للاستيراد، يمكن الوصول لنفس النتيجة، فعند حساب الميل الحدي للصادرات المصرية عام 2018/2017 (من خلال نسبة التغير في الصادرات إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي)، بلغ المؤشر 0.04 وهو أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى انخفاض كفاءة أداء الصادرات المصرية وعدم قدرتها على تغطية الواردات.

شكل رقم (1-12)

مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية المصرية (2018/2017-2009/2008)

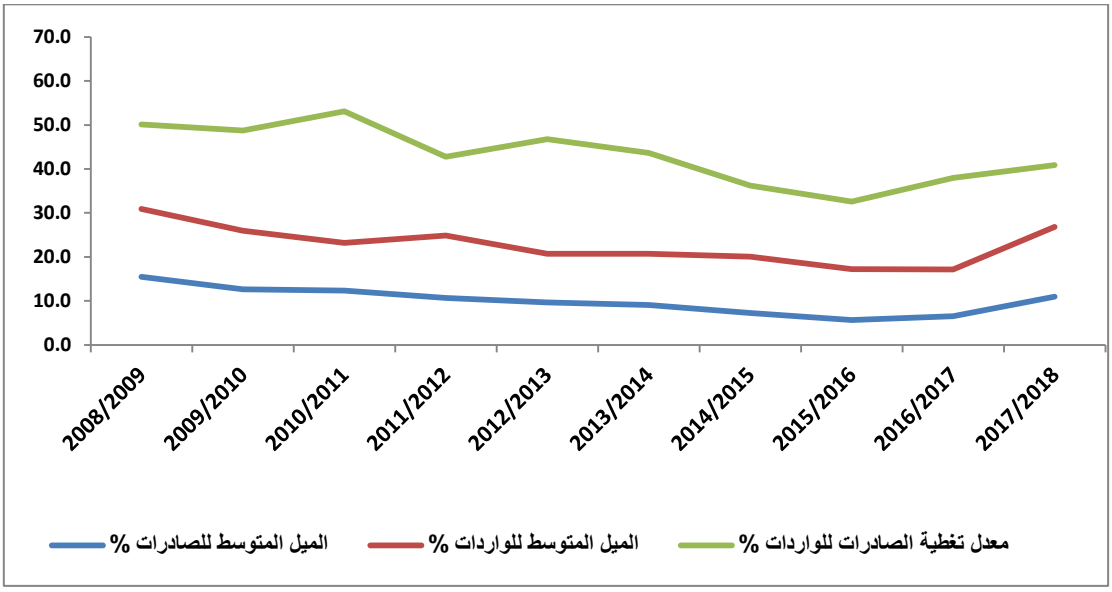

المصدر: جدول رقم (1-5).

وكما يشير الشكل السابق، إن الميل المتوسط للصادرات هو أكثر المنحنيات انخفاضاً، مما يعني ضعف قدرة الصادرات على تمويل الواردات، لذلك يقترح ضرورة انتهاج سياسات تهدف إلى تبسيط الإجراءات التي تواجه عملية التصدير و تنمية الصادرات، ومن هذه المقترحات تحسين الموانئ المصرية وتطويرها، وتخفيض زمن التخليص الجمركي وتكلفته، وتقديم المزيد من الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كان مالياً أم تقنياً من قبل الجهات المتخصصة، مع مراعاة تفعيل منظومة الدعم وعدم تأخر صرف المستحقات المالية.

كما يتطلب الأمر تنويع هيكل الصادرات ليتضمن الصادرات ذات القيمة المضافة، والتوجه نحو الصناعات التكنولوجية والهندسية المتطورة، و تقديم الحوافز الداعمة لنمو هذه الصناعات بدءاً من توفير الاستراتيجيات القطاعية المستهدفة لنمو هذه الصناعات، وتوفير الأراضي والتجمعات الصناعية والتراخيص اللازمة لإنشاء المصانع، و تقديم الحوافز الاستثمارية اللازمة والتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي نحو هذه الصناعات المستهدفة **(هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة،2017، 2018)**.

وتعتمد مرحلة الانطلاق الإنتاجي على تبني سياسات متكاملة طويلة الأجل لزيادة العرض الكلي بالتوسع في الإنتاج وزيادة الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد القومي وخاصة القطاع الزراعي والصناعي والخدمات، مع تقوية دور القطاع الخاص في مجالات الاستثمار والإنتاج وتنمية الصادرات. ويقترح إعداد

استراتيجية مناسبة لتنمية الصادرات الزراعية والصناعية والتخلي عن سياسة تصدير الفائض (حسين صالح، 1995)

كما يقترح تشجيع القطاع العام للدخول في مشروعات مشاركة مع القطاع الخاص PPP خاصة في الصناعات الثقيلة، من أجل الاستمرار والدفع نحو التصدير، وتقديم الدعم المالي والفني للشركات، وكذلك تفعيل برامج دعم البنية الخدمية للتصدير. ولتحقيق ذلك يقترح مراجعة التشريعات المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير وتحديثها للتوافق مع المتغيرات المحلية والعالمية.

ويحتاج **قطاع التجارة الخارجية في مصر** إلى تطوير الأساليب المستخدمة في إعداد تقارير المتابعة وتطويرها، كما يجب التنسيق بين الجهات المعنية برصد بيانات التجارة الخارجية، وهي البنك المركزي المصري و إدارة الجمارك و الهيئات التابعة لوزارة التجارة و الصناعة ومنها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات و الواردات للوصول إلى درجة من الشمول والدقة، وتوفيرها في الوقت المناسب.

7-1 متابعة وتقييم اتفاقية تجارة مصر الخارجية

تشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حول متابعة أثر نسبة التبادل الدولى على عجز الميزان التجارى كانت فى غير صالح الاقتصاد المصرى خلال السنوات 2010-2016، لذلك فإنه من الأهمية : متابعة وتقييم الاتفاقيات التجارية بين مصر والتكتلات الدولية، ويقترح إعادة النظر فيها وتقع المسئولية على وزارة التجارة والصناعة وخاصة التمثيل التجارى.

تستهدف مصر رفع القدرة التصديرية للمنتجاتها إلى الخارج، وذلك عن طريق فتح أسواق تصديرية جديدة خاصة في التكتلات الاقتصادية الكبرى لسهولة النفاذ إلى الأسواق الافريقية والأوروبية و العربية و حتى اللاتينية، ولم يكن لمصر أي وسائل أخرى سوى عقد اتفاقيات تجارية حتى تتمكن من خلالها النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى، وكان للاتفاقيات التجارية دور هام في تحقيق أهداف التصدير ومن ثم تحقيق حصيلة من العملات الأجنبية.

و لتحقيق النتائج المرجوة من الاتفاقيات التجارية لابد من توافر بعض العوامل التي تساعد على نجاحها ومنها:

1. على الدولة قبل الدخول في المفاوضات على الاتفاق التجاري أن تقوم بدراسة الأوضاع الاقتصادية في الدولة الأخرى وخاصة فيما يتعلق بهياكل الإنتاج والصادرات والواردات والرسوم والتعريفات السائدة ودرجة النمو الاقتصادي ومستويات التضخم، وذلك حتى يكون لدى المفاوض المصري معلومات كافية عن بالطرف الأخر.
2. أن يكون المفاوض التجاري ملما بالقواعد المنظمة للتجارة العالمية وعما إذا كانت الاتفاقيات التي سيتم الوصول إليها متسقة مع الاتفاقيات الدولية ولا تتعارض معها خاصة إذا كان الطرفان من أعضاء منظمة التجارة العالمية وأيضا مدى الاستفادة التي ستتحقق نتيجة لهذا الاتفاق.

3. محاولة تفادي الاختلاف في اللوائح والتشريعات الاقتصادية بين أطراف الاتفاق وخاصة فيما يخص اختلاف وثائق الافراج الجمركي بين أطراف الاتفاقية لعدم اعاقة عملية الافراج في الموانئ.

4. على الحكومة إعادة تقييم الاتفاقيات الموقعة عليها مصر لزيادة تعزيز العلاقات الاقتصادية وبالتالي زيادة تدفق الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال، وذلك من خلال وضع خريطة تفصيلية لاحتياجات هذه الدولة ومدى استفادة مصر منها.

5. محاولة ايجاد طريقة ضمن الاتفاقيات التجارية لتلاشي تعسف بعض الدول في قبول المنتجات المصرية المطروحة في مناقصات على الرغم من مطابقتها للمواصفات القياسية أو المبالغة في تطبيق المواصفات والمقاييس على السلع المستوردة.

6. أن يكون هناك خطة لمراقبة تغير حركة الاسواق نتيجة تأثرها بالأحداث السياسية والاقتصادية مثل دول الاتحاد الأوربي والمنطقة العربية و الدول الافريقية وغيرها، فتتأثر حركة التجارة بالتطورات الدولية التي تغير من الأسواق المستهدفة وقد تمثل نافذة جديدة وفرص للتصدير.

7. أن يكون هناك مستثمرين مصريين جادين لديهم القدرة على التحدي وتحسين جودة المنتج المصري، في ظل منافسة شرسة من دول شرق أسيوية وأخرى غربية.

8. تنظيم زيارات مستمرة للأسواق الأجنبية والمعارض الدولية وبخاصة الافريقية، لمعرفة نقاط القوة والضعف هناك ومدي احتياجات هذه الأسواق للمنتجات المصرية.

أهم الاتفاقيات التجارية المصرية

وقعت **مصر** العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الدولية لتحفيز اقتصادها وزيادة التعاون الدولي وتعزيز التعاون التجاري مع دول الجوار[1]. وتهدف هذه العلاقات إلى تحرير التجارة تدريجياً من خلال تنفيذ إلغاء الرسوم الجمركية وإنشاء ظروف مواتيه للشركاء التجاريين وتوحيد الإجراءات والحد من العوائق التجارية، وفيما يلى أهم الاتفاقيات المصرية :

(1) اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبي: تتضمن **اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي** البلدان الواقعة في منطقة أوروبا الوسطى والشمالية، مثل سويسرا والنرويج وليختنشتاين وأيسلندا. وبفضل هذه الاتفاقية، تمكنت مصر من إقامة منطقة تجارية حرة مع هذه البلدان، مع الحصول على إعفاء لجميع الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات من المنتجات الصناعية والصادرات الزراعية المصرية الرئيسية .

وتحظى **مصر** بوجود بارز على المستوى الدولي بفضل اتفاقيات التعاون مع المنظمات الدولية الهامة من بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن خلال الالتزام ببيان الاستثمار الدولي والشركات

(1) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ،الاتفاقيات التجارية، المصدر:
https://gafi.gov.eg/Arabic/Sectors/Pages/Trade-Agreements.aspx

متعددة الجنسيات التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التزمت مصر بتوفير معاملة وطنية للمستثمرين الأجانب.

تمثل **اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي** نقلة نوعية في العلاقات المصرية الأوروبية، كما أن هذه الاتفاقية جاءت لتؤكد العلاقة الإستراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي، ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء لمصر في التنمية من حيث المساعدات التنموية، وبدأ التعاون بين مصر و الاتحاد الأوروبي ويركز هذا الاتفاق على زيادة التجارة بين المنطقتين عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً سنوياً على التجارة حتى يتم إلغائها نهائيا على منتجات معينة[1].

تتيح إتفاقية المشاركة المصرية–الأوروبية العديد من المزايا للاقتصاد المصري تتمثل فى الآتى:

أولا: فى المجال التجاري

بالنسبة للسلع الصناعية

1- زيادة حجم الصادرات المصرية الصناعية إلى الأسواق الأوروبية عن طريق ازالة الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل وإلغاء كافة القيود الكمية عليها اعتبارا من 2004/1/1.

2- الاستفادة من الإلغاء المبكر للقيود الكمية (الحصص) على الصادرات المصرية من منتجات صناعة الغزل والنسيج دون الانتظار لموعد إلغاء تلك القيود بموجب اتفاق المنسوجات والملابس فى إطار منظمة التجارة العالمية (أول يناير 2005) وقبل إلغاء الحصص على صادرات الدول الأخرى خاصة الأسيوية[2].

بالنسبة للسلع الزراعية والزراعية المصنعة[3]

1- توسيع قائمة السلع الزراعية المصرية التي يمكن تصديرها للاتحاد الأوروبى الي أكثر من مائة سلعة مقابل 25 سلعة فى اتفاق 1977.

2- الحصول على حصص لتصدير سلع زراعية جديدة لم تتمتع من قبل بأي حصص أو مزايا تجارية تفضيلية لدى تصديرها لبلدان الاتحاد الاوروبى مثل: المولاس والزهور والفراولة والمانجو والجوافة والبلح والبصل والثوم المجفف والبازلاء والباذنجان والعصائر والزيوت النباتية والبطاطا والفول السوداني.

3- مضاعفة حصص التصدير للعديد من السلع الزراعية التصديرية لعدة مرات، مثل البطاطس 230%،والبرتقال 769% والفاصوليا 166%.

---

[1] هيئة تنمية الصادرات المصرية ، المصدر:

http://www.expoegypt.gov.eg/agreements

[2] اتفاقية المشاركة الأوروبية ، الهيئة العامة للاستعلاماتhttps://www.sis.gov.eg/?lang=ar .

[3] الفصل الثاني من اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية الخاص بالمنتجات الزراعية والسمكية والزراعية المصنعة .

4- خفض الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبى على الكميات الزائدة عن الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية.

5- زيادة حصص التصدير في أغلب الصادرات الزراعية بنسبة 3% سنويا والتفاوض كل ثلاث سنوات لزيادتها.

6- تتيح الاتفاقية مزيدا من تحرير تجارة السلع الزراعية المصنعة عن طريق إلغاء رسم المكون الصناعي على بعض السلع.

ثانيا: برامج تحديث الاقتصاد المصري ودعم قدراته

تتيح اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية تقديم منح لمساعدة الاقتصاد المصري تبلغ 670 مليون يورو،منها منحة قيمتها 250 مليون يورو لتحديث قطاع الصناعة المصرية،إضافة إلى تمويل برامج إصلاح قطاعي الصحة 110 مليون يورو،والتعليم 100 مليون يورو،والصندوق الاجتماعي من أجل التنمية 155 مليون يورو،وبرنامج تحديث القطاع الخاص 55 مليون يورو[1].

ثالثا: فى مجال الاستثمار

تتيح الاتفاقية جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة من الاتحاد الاوروبى الي مصر،حيث نصت الاتفاقية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الجانبين وذلك بهدف تشجيع الاستثمار.

التبادل التجاري بين الأتحاد الأوربي ومصر

وكان لاتفاقية الشراكة تأثير إيجابي على التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ومصر حيث ارتفعت الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي لتصل إلى نسبة زيادة 142% بين عامي 2002،2018،وزادت بنسبة 4.7% بين عامي 2017,2018.

حسنت الاتفاقية الظروف التجارية بأكثر من الضعف حيث كانت 11.8 مليار يورو في عام 2004 [2] ووصلت إلى 27.9 مليار يورو في عام 2017، وكانت الواردات الرئيسية للاتحاد الأوروبي من مصر عام 2017 عبارة عن منتجات الوقود والتعدين (3.2 مليار يورو) والكيماويات (1.3 مليار يورو) والمنسوجات والملابس (8.6 مليار يورو)، بينما كانت صادرات الاتحاد الأوروبي الرئيسية إلى مصر عبارة عن الآلات ومعدات النقل (6.9 مليار يورو)، والكيماويات (3.1 مليار يورو) والوقود ومنتجات التعدين (2.6 مليار يورو) والمنتجات الزراعية (1.3 مليار يورو).

(2)منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)

وقعت **الاتفاقية** برعاية الجامعة العربية في القمة العربية في عمان عام 1997، بتوقيع 17 دولة، ولقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على

---

(1) هيئة تنمية الصادرات المصرية،http://www.expoegypt.gov.eg/agreements

(2) The European Union Delegation to Egypt

إنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية [1]، وتسعى هذه الاتفاقيات إلى فتح الأسواق العالمية دون أي قيود جمركية وفتح مجال المنافسة فيها وفقا لجودة المنتج والسعر[2]، وتمثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة هامة في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، والتي يمكن البناء عليها والانتقال إلى مراحل متقدمة تتمثل في إقامة الاتحاد الجمركي العربي، ومن ثم السوق العربية المشتركة، و تتيح هذه المنطقة فرصاً واسعة للتجارة العربية البينية والاستثمار في الدول العربية.

وقد حدد البرنامج التنفيذي للاتفاقية ضوابط وأحكام تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لاسيما ما يتعلق بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وصولاً إلى الإلغاء الكامل لهذه الرسوم على السلع والمنتجات عربية المنشأ.

التجارة البينية بين دول المنطقة

شهد عام 2018 زيادة الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو1.6 %، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 4.4%، واتحاد دول المغرب العربي بحوالي 9.8%،بينما إنخفضت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير نحو 54.4% ،وفي جانب تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، فقد ارتفعت خلال عام 2018 حصة الصادرات البينية لدول اتحاد دول المغرب العربي .بينما تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لكل من دول منطقة التجارة الحرة العربية،ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول ودول اتفاقية أغادير[3]، خلال عام 2018.

جدول رقم(1–6)

التجارة البينية بين دول منطقة التجارة الحرة العربية (2014–2018)

منطقة التجارة الحرة العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)											
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2018 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2018 (%)
	2014	2015	2016	2017	2018		2014	2015	2016	2017	2018	
	118,4	105,5	93,77	103,66	105,27	1.6	118,35	108,5	106,89	109,924	107,297	2.4-

المصدر:التقرير العربي الموحد

[1] إدراة التكامل الاقتصادي العربي، جامعة الدول العربية، نشأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

[2] **المرجع السابق.**

[3] فاطمة بن علي تواتي : "واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية".

وفيما يخص **الأهمية النسبية للتجارة البينية** في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، تستحوذ التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النصيب الأكبر . وعلى الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتهما دولا تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الانشطة الانتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية[1].

التبادل التجارى بين مصر ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- بلغت الصادرات المصرية إلى منطقة التجارة الحرة العربية 100 مليار جنيه عام 2016 مقابل 63.7 مليار جنيه عام 2015 بنسبة زيادة قدرها 57%، جاءت **السعودية** في المرتبة الأولى عام 2015 حيث مثلت 24,3%، بينما جاءت **الامارات** في المرتبة الأولى عام 2016 حيث مثلت 28,4% من إجمالي قيمة الصادرات البينية للتجمع[2].
- وجاءت **صادرات مصر** إلى منطقة التجارة الحرة العربية فى المرتبة الأولى يليها تجمع اسكوا حيث بلغ إجمالى قيمة الصادرات81,3 مليار جنيه عام 2016 في مقابل 47,8جنيه عام 2015بنسبة زيادة قدرها 71,1%[3].
- وجاءت فى المرتبة الأخيرة **مجموعة الثمانية الأسلامية النامية** حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات 18.3مليار جنيه عام 2016مقابل 13.1مليار جنيه عام 2015بنسبة زيادة قدرها 39.6%.
- أما إجمالي واردات مصر للتجمع بلغت 80,0 مليار جنية عام 2016 مقابل 71,1 مليار جنية عام 2015 بنسبة زيادة قدرها 12,6%، جاءت السعودية في المرتبة الأولى عامى 2015,2016 حيث مثلت 31,7%،32,7% على التوالى من إجمالى قيمة الصادرات البينية للتجمع.
- بالنسبة للمجموعات السلعية للصادرات فقد احتلت مجموعة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ المرتبة الأولى عامى 2016,2015 حيث مثلت 34,6%،28,8% على التوالى من إجمالى قيمة الصادرات البينية للتجمع.

---

[1] التقرير العربي الموحد، التجارة النسبية بين دول منطقة التجارة الحرة العربية 2018

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات 2016.

[3] **المرجع السابق مباشرة**

- أما بالنسبة للمجموعات السلعية للواردات فقد احتلت مجموعة الوقود والمنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الاستخراجية المرتبة الأولى عامى 2015،2016 حيث مثلت 62,5%،57,2% على التوالى من إجمالى قيمة الصادرات البينية للتجمع[1].

(3) اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)

وقعت **مصر** على الانضمام إلى الاتفاقية في يونيو 1998 وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء في فبراير 1999،على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة، ثم وقعت مصر على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة في اكتوبر 2000، و جدير بالذكر أن عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة في الوقت الراهن قد وصل إلى ١٤ دولة [2] في منطقة التجارة.

الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة(الكوميسا)

- تعزيز النمو والتنمية المستدامة للدول الأعضاء من خلال تعزيز التجارة المتوازنة والسياسات المثمرة ودفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي.
- خلق بيئة مستدامة للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.
- التعاون في تعزيزالعلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم، مع دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة.
- تعزيز النمو والتنمية المستدامة للدول الأعضاء من خلال تعزيز التجارة المتوازنة والسياسات المثمرة.
- إنشاء اتحاد جمركي لتوحيد المعايير والإجراءات وإلغاء العوائق غير الجمركية بين الدول الأعضاء[3].

الواردات المصرية المستثناة من الإعفاء الجمركي: تسري **الإعفاءات الجمركية** على كافة السلع المستوردة من جميع الدول الأعضاء و التي تحقق قيمة مضافة تعادل 45%، ولا تحتفظ مصر بأية قوائم سلبية سوى مع دولة السودان حيث تتمثل السلع المستثناة في : الحمص والمنسوجات القطنية و المنسوجات المخلوطة والملابس الجاهزة و التريكو[4].

---

[1] **المرجع السابق.**

[2] الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات http://www.goeic.gov.eg/ .

[3] لمياء المغربي،التبادل التجاري العربي الافريقي (الفرص والتحديات) دراسة حالة: مصر وتجمع الكوميسا، المجلة العربية للإدارة 2017.

[4] هيئة تنمية الصادرات http://www.expoegypt.gov.eg/agreements

أهم الصادرات المصرية لدول الكوميسا	أهم الواردات المصرية من الكوميسا
– حديد التسليح و الصلب، والأسمنت ومنتجات والألمونيوم **– المنتجات الكيماوية و الدوائية و أهمها الورق والأدوية البشرية.** **– المنتجات البترولية** **– الصناعات الغذائية و السكر و الزيوت والشحوم** **– الأرز و الفواكه و الخضراوات**	**- البن والشاي والكاكاو** **- التبغ** **- السمسم** **- الحيوانات الحية** **- الجلود الخام** **- النحاس**

فوائد مصر من الانضمام للاتفاقية

- النفاذ لأسواق أربع عشرة دولة من الدول الإفريقية بدون سداد رسوم جمركية حيث الإعفاءات المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا.
- الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تُقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها يأتي على رأس تلك القائمة السلع الغذائية والأدوية والسلع الهندسية والأدوات المنزلية ومواد البناء بالأخص السيراميك والأدوات الصحية ومنتجات الألمونيوم والحديد والصلب والمنتجات الجلدية.
- استيراد العديد من المواد الخام اللازمة للصناعة بإعفاء جمركي خاصة وأن أغلب دول الكوميسا تعتمد على تصدير خامات ومواد خام وسلع رئيسية مثل النحاس والتبغ والبن والشاي والجلود الخام واللحوم والسمسم.
- تطوير البنية التحتية في معظم الدول الأعضاء بالكوميسا بمساهمة الشركات المصرية المتعاقدة.
- الاستفادة من الإعفاءات المتبادلة حيث أن هناك إحدى عشرة دولة قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا وتقوم تلك الدول بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاء تاماً، بالإضافة إلى قيام مصر بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع باقي الدول الأعضاء.
- يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تُقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها يأتي على رأس تلك القائمة الأرز والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والبصل المجفف والسيراميك و الأدوات الصحية و الأدوية ثم إطارات السيارات و منتجات الألومنيوم والحديد والصلب والغزل والمنسوجات والأحذية.

- مساعدة مصر لعدد من أعضاء الكوميسا في إنشاء مزارع نموذجية تستوعب عدد كبير من العمالة المصرية.
- تنص المادة 158 من اتفاقية الكوميسا على تشجيع التعاون في مجالات الاستثمار، كما تنص المادة 164 على تحرير التجارة في الخدمات مما يتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات وبالأخص أعمال المقاولات[1].
- الانخراط في مجتمع شرق وجنوب إفريقيا سيتيح الفرصة لمصر للإلمام بشئون القارة الأفريقية والمساهمة في وضع الخطط التنموية والمشاركة في إدارة الحوار وتسوية المنازعات القائمة في القارة.
- بالإضافة إلى المكاسب الأخرى الناتجة عن التعاون في مختلف المجالات الصناعية والزراعية وكذا في مجالات النقل والمواصلات كما أن الاتفاقية تتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات وبالأخص أعمال المقاولات[2].

الفرص التي تقدمها الكوميسا لمصر

يتيح الانضمام لمجموعة الكوميسا العديد من الفرص الاقتصادية، فهناك مجالات اقتصادية كثيرة للتعاون مع أفريقيا باعتبارها سوقاً مناسبة للإنتاج المصري، كما أنها مورد خصب لكثير من الخامات إلى جانب ما تملكه من فرص للتوسع الزراعي[3]، وذلك كالآتي:

- **في مجال الصناعة:** تتيح عضوية الكوميسا الفرصة للسلع الصناعية المصرية الدخول لأسواق الدول الأعضاء، وحصولها على تخفيضات جمركية ودخولها معفاة من الرسوم الجمركية لأسواق المجموعة، إلى جانب تمتع هذه السلع بمزايا نسبية مقارنة بدول أخرى، إضافة إلى ذلك فأن حق انشاء الشركات الذي يتيحه ميثاق الكوميسا يُعد حافزاً لأي مستثمر مصري أن يقيم شركة باسمه أو بالمشاركة مع أحد رجال الأعمال في هذه الدول وأن يتمتع بالإعفاءات الممنوحة للاستثمارات فيها.

وقد قامت بعض الشركات المصرية بفتح فروع لها في هذه الدول مثل شركات تصنيع الألمونيوم والأدوات المنزلية والآلات الكهربائية، الأمر الذي أعطى السلع الصناعية المصرية مركز تنافسي أفضل في أسواق هذه الدول.

---

(1) مادة 158،164 من اتفاقية الكوميسا.

(2) هيئة تنمية الصادرات http://www.expoegypt.gov.eg/agreements

(3) الهيئة العامة للاستعلامات https://www.sis.gov.eg/?lang=ar.

- **في مجال الزراعة:** أبدت العديد من دول المجموعة رغبتها في الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال الزراعة، حيث تقدمت العديد من دول الكوميسا بطلبات إلى مصر لإقامة مزارع نموذجية بها[1] تتراوح مساحتها ما بين 2000 إلى 20 ألف فدان تتوافر بها البنية الأساسية للزراعة وموارد المياه، ويمكن لهذه المزارع أن تستوعب أعداد كبيرة من العمالة المصرية، كما يمكن أن تمثل مصدر رخيص لواردات مصر الزراعية.
- **في مجال المقاولات:** تتمتع شركات المقاولات المصرية بخبرة واسعة في الأسواق الأفريقية، وهو ما أتاح الفرصة لهذه الشركات في تطوير البنية الأساسية لمعظم دول المجموعة، إضافة إلى ذلك توجد مشروعات للربط الكهربائي بين هذه الدول ومصر.
- **في مجال الخبرة والدعم الفني:** يلعب الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا دوراً هاماً، حيث يقوم بتوفير الخبرات المصرية اللازمة للمشروعات التنموية في أفريقيا، كما يقوم بعمل دورات تدريبية للكوادر الأفريقية من هذه الدول، كذلك تقوم مصر بتقديم بعض المعونات الفنية لهذه الدول سواء في صورة منح دراسية لبعض أبناء هذه الدول.

<u>التبادل التجارى بين مصر ودول تجمع الكوميسا</u>

- بلغ إجمالى قيمة صادرات التجمع 17,9 مليار جنيه عام 2016 مقابل 13,2 مليار جنية عام 2015 بنسبة زيادة قدرها 35,3%، حيث جاءت ليبيا في المرتبة الأولى عامي2016,2015 حيث مثلت 33,1%،33,6% على التوالى من اجمالى قيمة الصادرات البينية للتجمع.
- بلغ إجمالى قيمة واردات التجمع 6,2 مليار جنية عام 2016 مقابل 4,5 مليار جنية عام 2015 بنسبة زيادة قدرها 35,6%، و جاءت كينيا في المرتبة الأولى عام 2015،2016 حيث مثلت 46,2%،47,9% على التوالى من إجمالى قيمة الواردات البينية للتجمع[2].

وأن التوزيع النسبى للتجارة البينية من المجموعات السلعية بين مصر و دول تجمع الكوميسا عامي (2015–2016) يشمل:

1– بالنسبة للمجموعات السلعية للصادرات فقد احتلت مجموعة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ المرتبة الأولى عامى 2016,2015 حيث مثلت 34,2%،42,0 % على التوالى من إجمالى قيمة الصادرات البينية للتجمع.

---

[1] مصر مركز واعد للتجارة والاستثمار في أفريقيا والشرق الاوسط.، دراسة من إعداد كل من بنك الإسكندرية وSRM(المشرفون على البحث/ دانتي كامبيوني) بنك الإسكندرية (وماسيمو دياندراس ورامي طه(بنك الإسكندرية). (SRM) (رئيس فريق البحث: إميل اسكندر)، بنك الإسكندرية، (وإليساندرو بانارو).

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات2016.

2- أما بالنسبة للمجموعات السلعية للواردات فقد احتلت مجموعة المنتجات الحيوانية والنباتية والمشروبات والتبغ المرتبة الأولى عامى 2016،2015، حيث مثلت 56,2%،58,3% على التوالى من إجمالى قيمة الواردات البينية للتجمع[1].

(4) اتفاقية أغادير

جاءت اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية **(اتفاقية أغادير)** التي تم التوقيع عليها بالرباط في 2004/2/25 تنفيذاً لإعلان أغادير الذي وقعه كل من الأردن ومصر وتونس والمغرب في 2001/5/8، والذي جاء انطلاقاً من إدراك هذه الدول الأربعة لأهمية التعاون العربي المشترك بما ينسجم مع البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويسهم في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، إلى جانب القواسم المشتركة بينها في إطار ما يجمعها من اتفاقيات تجارية ثنائية فيما بينها واتفاقيات الشراكة المعقودة مع الاتحاد الأوروبي[2]

وتتيح الاتفاقية التكامل القطري للمنشأ فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية من خلال استخدام مدخلات إنتاج من منشأ، أي من الدول الأطراف في اتفاقية أغادير أو دول الاتحاد الأوروبي أو دول الافتا، بما يحقق أهلية السلع المنتجة في هذه الدول لتحقيق قواعد المنشأ المطلوبة لغرض تصدير منتجاتها إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاه من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوروبي[3].

منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في يوليو 2006، تم تحرير تجارة المنتجات الصناعية والزراعية بالكامل بين الدول الأربعة الموقعة على الاتفاقية. وأصبح التنفيذ الفعلي للاتفاقية ممكناً بحلول 27 مارس 2007 عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربع بالبدء في التنفيذ، وتظل الاتفاقية متاحة أمام دول البحر المتوسط العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام.

أهداف الاتفاقية

- زيادة التبادل التجاري بين الدول الأربعة من ناحية، وبين الدول الأربعة والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.
- زيادة التكامل الإقتصادي بين الدول الأربعة (تحديداً التكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية.

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات2016.

[2] الوحدة الفنية لاتفاقية اغادير ATU http://www.agadiragreement.org.

[3] الهيئة العامة للاستعلاماتhttps://www.sis.gov.eg .

- جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الأوروبية والعالمية بفضل سوق أغادير الذي يضم حالياً أكثر من 120 مليون مستهلك[1].
- تعد الوحدة الفنية لاتفاقية أغاير هي الجهة المسئولة عن إدارة ومتابعة تنفيذ اتفاقية أغادير في الدول الأربع الأعضاء ويقع المقر الرئيسي لهذه الوحدة في عمان[2].
- تنسيق السياسات القطاعية للدول الأربعة، فيما يتعلق بشكل خاص بالتجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات الجمركية لضمان تهيئة الظروف لمنافسة موضوعية.
- دعم التشغيل وزيادة الإنتاجية في الدول الأعضاء.
- تشجيع الاستثمارات المتبادلة والاستثمارات الخارجية.
- تشجيع إنشاء منطقة تجارة حرة [3] أورومتوسطية، بناء على الاتفاقيات التي وقعت عليها كل دولة من الدول الأربعة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل تحقيق أهداف إعلان برشلونة.

ترتيبات تحرير التجارة بموجب اتفاقية أغادير

- **التجارة في السلع الصناعية:**إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأعضاء[4].
- **التجارة في السلع الزراعية والزراعية المصنعة** :إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الزراعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء[5].
- **التجارة في الخدمات:** تلتزم الدول الأطراف بتطبيق جداول إلتزاماتها بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية ويمكن النظر لاحقاً في توسيع تلك الإلتزامات.

التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير (2014-2018)

إنخفضت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير نحو 54.4% في العام 2018، في حين أن عام 2017 قد شهد زيادة للصادرات البينية بين دول الاتفاقية بحوالي 9.3%، وتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق دول اتفاقية أغادير في منتجات الصناعات الكيماوية،ومنتجات الخضروات،والآلات والأجهزة الالكترونية،ومنتجات صناعة الاغذية،والبلاستيد والمطاط ومصنوعاتهما[6].

---

[1] الوحدة الفنية لاتفاقية اغادير ATU http://www.agadiragreement.org

[2] المادة 27 من اتفاقية أغادير.

[3] المادة 1 من اتفاقية أغادير.

[4] المادة 3 من اتفاقية أغادير.

[5] المادة 4 من اتفاقية أغادير.

[6] التقرير العربي الموحد 2019.

جدول رقم (1-7)

التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير

دول اتفاقية أغادير	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)											
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2018 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2018 (%)
	2014	2015	2016	2017	2018		2014	2015	2016	2017	2018	
	1,967	1,883	1,732	1,893	864	-54.4	2,109	2,151	1,751	1,819	2,378	30.7

المصدر:التقرير العربي الموحد

(5) اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية لدول التكتلات الأفريقية الكبرى الثلاثة التي تضم الكوميسا والسادك وتجمع شرق أفريقيا

تعود فكرة التكامل والاندماج بين التجمعات الاقتصادية الأفريقية إلى خطة عمل لاجوس سنة 1980، ومعاهدة أبوجا سنة 1991، بهدف إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية، حيث بدأت في عام 2005، الإرهاصات الأولى بين التجمعات الاقتصادية الثلاثة من أجل بحث سبل تعزيز الاندماج الاقتصادي والتجاري فيما بينهم، وخاصة بالنسبة لمجالات التجارة وتنمية البنية التحتية والصناعة، وقد شهدت مفاوضات اندماج التكتلات الاقتصادية الأفريقية «الكوميسا والسادك وتجمع شرق أفريقيا» انعقاد 3 مؤتمرات قمة لقادة الدول الأعضاء في تلك التكتلات في أوغندا وجنوب أفريقيا وشرم الشيخ، والذى تم خلاله إطلاق منطقة التجارة الحرة بين التكتلات الافريقية الثلاثة.

وفي يوم 10 يونيو2015 وفي مدينة شرم الشيخ تم توقيع الاتفاقية التأسيسة لمنطة التجارة الثلاثية الحرة[1]، وقد وقع على هذه الاتفاقية 21 دولة أفريقية هى، مصر، السودان، ليبيا، جيبوتي، جزر القمر، وجنوب افريقيا،أنجولا، بوروندى، الكونغو الديمقراطية، كينيا، ملاوى، ناميبيا، رواندا، سيشل، تنزانيا، أوغندا، سويزلاندا، زيمبابوى، مدغشقر، وموريشيوس، وتعتبر مصر أولى الدول المصدقة على الاتفاقية، فقد وافق البرلمان المصري على الاتفاقية في مايو عام 2017 كأول برلمان أفريقي يصادق على الاتفاقية، وذلك بناءً على اهتمام الحكومة وتوصياتها لتعزيز التعاون الاقتصادي مع مختلف دول القاره، ولكن لم يصدق عليها من باقي الدول الموقعة حتى الآن سوى أربع دول فقط مما يعيق تطبيقها، حيث أن دخول الاتفاقية حيز النفاذ يتطلب تصديق 16 دولة على الاتفاقية، ويتطلب التصديق على الاتفاقية موافقة برلمان كل دولة أفريقية موقعة على الاتفاق، وهذا ما يعطل دخول الاتفاقية حيز

[1] محمد عبدالشفيع، اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا 2017.

النفاذ.وكانت هناك بعض التقارير تفيد بأن تجمع شرق أفريقيا الذى يضم 5 دول بجانب أوغندا، اقترب من التصديق على الاتفاق، ما يعنى أن توقيع هذا التجمع على الاتفاقية يقطع نصف المسافة لتطبيق الاتفاقية أو دخولها حيز النفاذ.

وتتيح **الاتفاقية الثلاثية،** إعفاءات جمركية كاملة للتجارة بين الدول الأعضاء، وإلغاء القيود التجارية غير الجمركية، بما يسهم فى زيادة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بالاتفاقية، كما انها تهدف في الأساس إلى تحقيق التكامل الاقتصادى بين نصف الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقى المشاركين باتفاقيات (الكوميسا والسادك – مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية – والأياك تجمع بلدان شرق أفريقيا)، فقد زادت نسبة التجارة بين دول الكوميسا في الفترة من 2004 وحتي 2014 من 8 مليار دولار إلى 22 مليار دولار. في نفس الفترة زادت التجارة في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية من 20 مليار دولار إلى 72 مليار دولار، وزادت في مجموعة شرق أفريقيا من 2,6 مليار دولار إلى 8,6 مليار دولار. كذلك فقد ارتفع اجمالي التجارة بين المناطق الثلاثة من 30,6 مليار دولار إلى 102,6 مليار دولار في نفس الفترة[1].

واتخذت مصر العديد من الآليات لتطوير حجم العلاقات البينية مع دول القارة الأفريقية، فطبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ديسمبر 2018، ارتفع إجمالي التبادل التجاري بين مصر ودول أفريقيا إلى 4.2 مليار دولار خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2018، مقابل 3.4 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2017، بزيادة بلغت قيمتها 777.4 مليون دولار[2]، كما شهدت جميع بنود الصادرات المصرية ارتفاعا ملحوظا خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، مثل المنتجات الكيماوية والأسمدة والمنتجات الغذائية والحديد والصلب والأجهزة الكهربائية والأدوية والمنتجات الصيدلية والأسمنت والأثاث والمنسوجات[3].

أهم الفوائد التى ستعود على مصر عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ

- زيادة حجم التجارة مع دول التكتلات، مع تذليل العقبات الجمركية، فى سوق يضم 1.2 مليار نسمة، وناتج محلى إجمالى يصل إلى 2.5 تريليون دولار، وهو ما يشجع على تنويع التجارة الأفريقية.

---

[1] مركز واعد للتجارة والاستثمار في أفريقيا والشرق الاوسط، دراسة من إعداد كل من بنك الإسكندرية و SRM، نوفمبر 2016.

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تقرير "مصر فى أفريقيا" من عبد الناصر إلى السيسى.

[3] وزارة التجارة والصناعة ،جهاز التمثيل التجاري، المصدر:
.http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Trade/Entities/EgyptianCommercialService/Pages/default.aspx

- تحقيق قيمة مضافة للسلع المصنعة داخل مصر ورفع القدرة التنافسية لتلك السلع وزيادة حركة التجارة البينية والاستفادة من الموارد الخام.
- زيادة الاستثمارات المصرية مع دول التكتل وإتاحة مساحة أكبر لحرية رؤوس الأموال ورجال الأعمال.
- استفادة مصر من هيكل واردات الدول الأعضاء، حيث تقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التى تتمتع مصر بميزة عالية فى إنتاجها، ويأتى فى مقدمتها السلع الغذائية والأدوية والهندسية والأدوات المنزلية ومواد البناء والسيراميك والحديد والصلب والجلود.

6) اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية

جاء توقيع **اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية** بعد أربعة أعوام من توقيع اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية (TFTA)، التي تم توقيعها بين جماعة تنمية الجنوب الافريقي SADC والسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي Comesa، وجماعة شرق افريقيا EAC، وذلك خلال القمة التي استضافتها شرم الشيخ في يونيو عام 2015، وسبق التوقيع مفاوضات استمرت لما يقارب عامين، وفى مارس 2018، وقع رؤساء الدول والحكومات الإفريقية فى كيجالى برواندا اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى 30 مايو 2019 بتصديق 22 دولة على الاتفاق، وذلك تنفيذا لما جاء في نص المادة 23 من هذا الاتفاق بدخول هذا الاتفاق وبروتوكولات التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من إيداع وثيقة التصديق الثانية والعشرين[1]، أما بالنسبة لأي دولة عضو ترغب في الانضمام إلى هذا الاتفاق، فإن الدخول حيز التنفيذ فيما يتعلق بتلك الدولة يكون اعتبارا من تاريخ إيداع وثيقة انضمامها.

وتقدر **اللجنة الاقتصادية لأفريقيا** أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لديها القدرة على تعزيز التجارة البينية الأفريقية بنسبة 52.3 ٪ عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد، ومضاعفة هذه التجارة إذا تم تخفيض الحواجز غير الجمركية[2]. وتتميز هذه الاتفاقية عن غيرها من حيث شموليتها وتعمقها فى التحرير فيما بين الدول الإفريقية فى مجالى التجارة فى السلع والتجارة فى الخدمات، وكذلك تضمينها اتفاقيات تحث دول القارة على دفع الاستثمارات فيما بينها وتوفر الحماية اللازمة لها وتتبنى سياسات المنافسة واحترام حقوق الملكية الفكرية. وتعد كل هذه المجالات حديثة نسبيا لدول القارة، التى تخوض للمرة الأولى مفاوضات بشأنها وتتبادل التنازلات حولها.

---

(1) المادة 23 الدخول حيز التنفيذ،يدخل هذا الإتفاق وبروتوكولات التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد ثلاثين30 يوما من إيداع وثيقة التصديق الثانية والعشرين .

(2) Valensisi G and Karingi S, From global goals to regional strategies: Towards an African approach (8) to SDGs [the Sustainable Development Goals], African Geographical Review, 36(1), 2017, pp.45–60

وجاء الانطلاق الرسمي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في القمة الافريقية الاستثنائية الثانية عشرة للاتحاد الافريقي في نيامي، عاصمة النيجر، يوم الأحد 7 يوليو 2019 برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي، وكان ذلك بمثابة حدثًا تاريخيًا في طريق التكامل الاقتصادي للقارة الافريقية، و يظل التحدي الأكبر في المرحلة المقبلة هو العمل على تطبيق ما تم الاتفاق عليه خلال هذه القمة لضمان الإلتزام بخارطة طريق المفاوضات، فضلًا عن اتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة على مستوى الدول ومستوى التنظيمات الإقليمية الفرعية لضمان الاتساق مع القواعد التي ارستها اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية.

تنقسم أهداف اتفاق التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى أهداف عامه وأهداف محددة [1] :

الأهداف العامة	الأهداف محددة
– خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الإقتصاي للقارة الإفريقية ووفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في" أفريقيا متكاملة، ومزدهرة ومسالمة "كما وردت في أجندة 2063. **– خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين.** **– تسهيل الإستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الإقتصادية الإقليمية.** **– إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.** **– تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف.** **– تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية.** **– تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.** **– حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الإقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.**	**– الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع.** **– التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات.** **– التعاون بشأن الإستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.** **– التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة.** **– التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة.** **– إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.** **– إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان إستمراريته.**

- **<u>المزايا والتحديات المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية :</u>**

- تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ثاني أكبر تجمع اقتصادي (55 دولة إفريقية) على

[1] المادة 3،4 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

مستوى العالم بعد منظمة التجارة العالمية (164 دولة).

- يتماشى هذا الاتفاق والتوجه السياسي الحالي للاندماج والتكامل مع الأشقاء الأفارقة.
- ستفسح منظقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المجال أمام الاستفادة من دينامية السوق الأفريقية المتسمة بوجود عدة اقتصادات سريعة النمو وطبقة متوسطة صاعدة وعدد متزايد من السكان أكثرهم من الشباب[1].
- جذب الاستثمارات الأجنبية نظراً لسهولة نفاذ منتجات تلك الاستثمارات إلى أسواق المنطقة، وتحسين سلاسل القيمة المضافة بين دول القارة فى ظل اعتماد قاعدة التراكم فى المنشأ.
- فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية حيث يتيح النفاذ لأسواق 37 دولة أفريقية إضافية خاصة مع دول غرب أفريقيا.
- انسياب حركة تجارة السلع والخدمات خاصة فى ظل ارتفاع مستوى تحرير التعريفة الجمركية بين الدول الأفريقية، حيث يتضمن إزالة الرسوم الجمركية لـ90% من الخطوط التعريفية خلال 5 سنوات.
- الإسهام إيجابيا نحو التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية. وفي سياق عملية تحول أفريقيا، والإسهام في القضاء على الفقر وأن تؤثر تأثيرا إيجابيا على حياة المواطنين.
- تشكل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة سانحة لمعالجة مشكلة ارتفاع تكاليف التعريفات والتكاليف التجارية التي تؤدى عن العبور بين هذه الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ومن شأن هذا أيضا أن يساعد القارة على جني منافع التكامل الإقليمي عن طريق تحقيق وفورات حجم أكبر وتسخير أوجة التكامة التجاري، و هو أمر ربما يكون أساسياً أكثر، فيما بين الاقتصادات الكبري والمناطق دون الإقليمية التي تقوم بمبادلات تجارية فيما بينها على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- تدل التقديرات على أن أفريقيا قد تقترب من مضاعفة مخرجاتها الصناعية التحويلية التي سترتفع من 500 مليار دولار في عام 2016 إلى 930 مليار دولار عام 2025. وقد يتأتى ثلاثة أرباع هذا من تلبية الطلب الداخلي الذي هو في معظمه من الأغذية والمشروبات وما شابه ذلك من سلع مصنعة[2].

---

[1] التنمية الاقتصادية في أفريقيا: صُنع في أفريقيا– قواعد المنشأ لأجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الثامنة والستون، جنيف، 30سبتمبر – 4 أكتوبر 2019.

[2] McKinsey Global Institute, 2016, Lions on the Move II: Realizing the Potential of Africa's Economies, (9) McKinsey and Company, available at http://www.mckinsey.com/global-themes/middle-east-and-africa/lions-on-the-move-realizing-the-potential-of-africas-economies.

- من المتوقع أن تؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة ٣٣ % عند تنفيذ التحرير الكامل للتعريفات الجمركية، مما يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية، وتهيئة فرص سوقية لتعزيز التصنيع في أفريقيا من خلال سلاسل القيمة الإقليمية[1].

- **<u>التحديات الحالية: تواجة هذه المنطقة بعض التحديات التي قد تكون عائق أمام تحقيق أهدافها ومنها:</u>**

- مشكلة نقص التمويل اللازم للتجارة أحد أهم المعوقات للتجارة بالقارة.
- لا تزال إفريقيا تعتمد اعتمادًا كبيرًا في تجارتها على الخارج، حيث تصل نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليًا ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا. وكما يتضح من الشكل فإن 80% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها، مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين هي المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية[2].

شكل رقم (1-13)

نسبة التجارة البينية الأفريقية مقارنة بالمناطة الأخرى من العالم

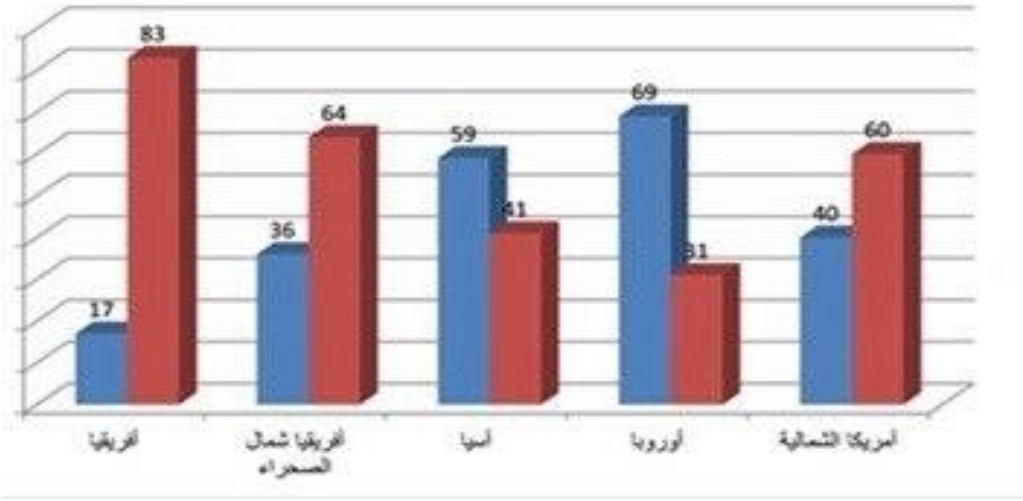

<u>المصدر</u>: الأونكتاد

- لم يتم الانتهاء من التفاوض على كافة الموضوعات المتعلقة بالاتفاق، فهناك بنود تفضيلية أخرى سيتم التفاوض عليها في المرحلة الثانية من التفاوضات مثل: حقوق الملكية الفكرية، وسياسة

(1) UNCTAD 2019.

(2) Signed Agreement Establishing a Tripartite Free Trade Area Among COMESA, the EAC and SADC, 01 Jul 2015.

المنافسة، وبرتوكولات الاستثمار، فضلًا عن استكمال المرحلة الأولى من المفاوضات التي حسمت جزئيًا قضايا بروتوكولات التجارة في السلع وتجارة الخدمات، وتسوية المنازعات.

- صعوبة التفاوض وتحديد أولويات التحرير لكبر حجم منطقة التجارة والتفاوت في الهياكل الإنتاجية للتجمع.
- ضعف البنية التحتية في دول القارة الإفريقية يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه منطقة التجارة الأفريقية، وبالتالي أصبح الارتقاء بشبكة البنية التحتية الأفريقية أمراً ضروريًا لإنجاح الاتفاقية، وذلك لتسهيل انسياب حركة السلع والخدمات والاتصالات والبيانات والأفراد، مما يسهم في تخفيض تكلفة التجارة والاستثمار. ومن ثم، يتعين الإسراع في تنفيذ عدد من المبادرات الإفريقية التي سبق أن أُعلن عنها لتجاوز مشكلات البنية التحتية من بينها برنامج تنمية البنية التحتية في إفريقيا PIDA [1]، بالإضافة إلى مشروع "القاهرة–كيب تاون" للربط البري بين مختلف مناطق القارة.
- اعتماد العديد من الدول الأعضاء بصورة رئيسية على السلع الزراعية في صادراتها ومن المتوقع أن يكون التوجه نحو حماية تلك المنتجات.

8-1 متابعة وتقييم أثر التنظيم الجديد لقطاع التجارة والصناعة على هيكل تجارة مصر الخارجية

تعمل **وزارة التجارة والصناعة** على توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي والتجاري المستدام القائم على تعزيز التنافسية والتنوع والمعرفة والابتكار وخلق المزيد من فرص العمل المنتجة، كما تعمل علي زيادة نفاذ الصادرات المصرية الى مختلف الأسواق الدولية، وتقوم بتنظيم الواردات على النحو الذي يدعم سياسات التنمية الاقتصادية والصناعية ويحقق أفضل معايير السلامة والأمان للبيئة وصحة المواطن المصري.

وتسعي وزارة التجارة والصناعة ان تكون ضمن الوزارات الرائدة في تقديم خدمات مميزة لعملائها من المجتمع الصناعي والتجاري، وذلك من خلال تطبيق معايير الجودة العالمية وفقا لمتطلبات المواصفات القياسية الدوليه الإيزو 9001 /2015، وبما يتماشى مع الدستور والتشريعات والقوانين واللوائح ذات الصله والإشتراك فى وضع الخطة الاستراتيجية للوزارة والخطط السنوية التشغيلية وبرامج العمل والأنشطة التنفيذية ومتابعة تنفيذها بصفة دورية. وكذا توفير أنظمة معلومات فعالة وقواعد بيانات

[1] The Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA) is a strategic continental initiative which has the buy-in of all African countries, for mobilizing resources to transform Africa through modern infrastructure. Its 51 cross-border infrastructure projects comprise more than 400 actionable sub-projects across four main infrastructure sectors, namely energy, transport, transboundary water and ICT.

تتيح سهولة جمع وتحليل وتقييم وإتاحة وتداول المعلومات بشفافية بما يضمن سرعة ودقة الخدمات المقدمة للجهات المستفيدة والمتعاملين مع الوزارة.

وفى ظل أهداف التنميه المستدامه 2030 تحاول جميع أجهزة الدوله توحيد هياكلها التنظيميه لتعمل بالشفافيه و الكفأه المطلوبه، لهذا اصدر وزير التجارة والصناعة قرارا وزاريا عام 2013 لتوحيد الهيكل التنظيمى للوزاره بشقيها و الهيئات التابعه لها ودمجها فى هيكل تنظيمى موحد يتسم بالمرونة ويدعم توجهات الوزارة نحو ايجاد منظومة متكاملة لتبسيط الاجراءات وتحقيق الشفافية من خلال نظام شامل للمتابعة والتقييم وقياس الاثر بما ينعكس ايجابا على منظومة الخدمات التى تقدمها الوزارة وقطاعاتها الى تسهيل التجارة الخارجيه وخدمه المواطنين، وتساهم ذلك فى تصحيح الاختلالات الهيكلية للصادرات والواردات.

التطور المؤسسى لقطاع التجارة الخارجيه بوزارة التجارة والصناعه فى ظل سياسات الإصلاح الإقتصادى

يهدف الهيكل الجديد الى القضاء على الازدواجية والتشابكات بين عمل الإدارات والقطاعات المختلفة حيث يتضمن تخفيض قطاعات الوزارة من 13 قطاعا إلى 7 قطاعات، ومن 29 إدارة مركزية إلى 20 إدارة مركزية، ومن 88 إدارة عامة إلى 67 إدارة عامة وذلك دون الإخلال بأى مزايا نقدية أو مستويات وظيفية أو المساس بحقوق العاملين بالوزارة.

و لقد اشارت تقارير عده إلى أن هذا الهيكل يعد الأول من نوعه منذ أن تم دمج وزارة التجارة مع وزارة الصناعه فى يوليو من عام 2004 حيث يأتى متواكباً مع فكر وتوجه الدوله نحو إعادة هيكلة الأجهزة والهيئات للوصول الى الكفاءه و الشفافية. واشار القرار الوازاري الى ان إعادة الهيكلة يأتى فى إطار تفعيل محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية مصر فى ظل خطه التنميه المستدامه 2030 والذى يهدف إلى إيجاد جهاز إدارى كفء وفعال يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة ويخضع للتقييم ويُعلى من رضا المواطن ويدعم تحقيق الأهداف التنمويه باستراتيجية 2030 [1].

رؤيه الوزارة فى ظل خطه التنميه المستدامه 2030

أن تكون التنمية الصناعية هي قاطرة التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر، والتي تلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات، لتصبح مصر لاعباً فاعلاً فى الاقتصاد العالمي وقادرة على التكيّف مع المُتغيّرات العالمية. و بهذا نلاحظ رؤيه الوزارة اهملت قطاع التجاره الخارجيه و الذى يعتبر فى ظل الموارد المحدوده لمصر أحد محركات التنميه فى الإقتصاد القومى.

---

[1] http://www.mti.gov.eg/Arabic

مهمة الوزارة فى ظل خطـه التنميه المستدامه 2030

اصدر وزير التجارة والصناعة قرارا وزاريا عام 2013 باعادة هيكلة الوزارة بشقيها التجارة والصناعة من خلال اعادة تنظيم وهيكلة الوحدات الادارية والقطاعية التابعة للوزارة ودمجها فى هيكل تنظيمى موحد يتسم بالمرونة ويدعم توجهات الوزارة نحو ايجاد منظومة متكاملة لتبسيط الاجراءات وتحقيق الشفافية من خلال نظام شامل للمتابعة والتقييم وقياس الاثر بما ينعكس ايجابا على منظومة الخدمات التى تقدمها الوزارة وقطاعاتها الى تسهيل حركه التجارة الخارجيه وخدمه المواطنين.

لهذا تم توحيد هيكل وزاره التجارة والصناعه فى سبعة قطاعات وهى كالآتى:

1 – قطاع مكتب الوزير

2 – قطاع الأمانه العامه

3 – قطاع البحوث التجاريه و التنميه الصناعيه

4– قطاع المعالجات والحماية التجارية

5 – قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات

6– قطاع الإتفاقيات والتجارة الخارجية

7– قطاع التمثيل التجارى[1]

نخلص مما سبق أن **الهيكل التنظيمى الموجود** الآن يفى تماما باحتياجات القطاع الصناعى من حيث تنمية القطاع و تحديثه و تمويله ورفع كفأة العاملين به، فمعظم الإدارات تهتم بالمشروعات الصغيرة والمتوسطه ومتناهية الصغر وتنميتها وايجاد تمويل يتناسب واحتياجات القطاع. أيضا معظم برامج التدريب تصب فى دراسات جدوى المشروعات الصناعيه سواء كانت فنيه أو تسويقيه أو اقتصاديه أو تمويله أو....الخ. ولكن بالنسبه لقطاع التجاره الخارجيه فإن الأمر مختلف تماما حيث لا يحظى إلا على ثلث هذا الهيكل بل أن معظم القيادات التى تأتى الوزارة نجد أن خلفيتهم صناعيه وليست تجاريه وعلى ذلك فإن جدول التالى يوضح ذلك من خلال مقارته مابين عجز الميزان التجارى والقيمه المضافه للقطاع الصناعى للناتج المحلى الإجمالى.

جدول رقم (1–8)

تطور عجز الميزان التجارى و القيمه المضافه للقطاع الصناعى خلال الفتره من 2010 – 2017

البيـــان	2010	2015	2017
عجز الميزان التجارى المصرى مليار دولار	20,728	46,280	40,319
القيمه المضافه للقطاع الصناعى مليار جنيه	204.1	276	278

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئه العامه و الإحصاء – المؤشرات السنويه للاقتصاد الكلى – القاهره – 2019

[1] http://www.tamseel-ecs.gov.eg/

حيث يلاحظ من الجدول عاليه أن عجز الميزان التجارى ارتفع من 20728 مليار دولار عام 2010 ليصل الى 40319 مليار دولار عام 2017 بنسبه زيادة بلغت 95 %، فى حين أن القيمه المضافه للقطاع الصناعى إرتفعت من 204.1 مليار جنيه لتصل عام 2017 نحو 278 مليار بنسبة زيادة يلغت 36 % مما يشير الى ضعف قطاع التجارة الخارجيه مقارنة بقطاع الصناعه. حيث يواجهه قطاع التجارة الخارجيه بكثير من التحديات أهمها عجز النقد الإجنبى وتمويل التجاره الخارجيه وزيادة الواردات الإستهلاكيه والوسيطه بالاضافه الى ضعف مهارات العاملين فى القطاع التجارى لضعف برامج التدريب وتوجه معظم برامج التدريب للقطاع الصناعى[1].

أثر الهيكل التنظيمى الموحد على قطاع التجارة الخارجيه

أن رؤية الوزاره و مهمتها لم تعكس نمو دور قطاع التجاره الخارجيه بشكل مباشر على نمو القطاع وفاعليته على موازين التجاره الخارجيه سواء كان الميزان التجارى أو ميزان المدفوعات أو مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى وهذا يتضح جليا من جدول التالى :

جدول رقم (1–9)

تطور الميزان التجارى و ميزان المدفوعات و مساهمة قطاع التجارة الخارجيه فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (2013/2012 – 2018/2017)

البيان	2013/ 012	2014 /013	2016/ 2017	2018 /017
الميزان التجارى /الناتج المحلى الإجمالى %	11.3 –	11.8–	15.9–	14.9–
ميزان المدفوعات (مليون دولار)	237	1478	13717.2–	12787 –

المصدر : البنك المركزى المصرى – التقرير السنوى – 2012 / 2014، 2017 / 2018 – القاهره.

حيث يلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بالرغم من إعادة الهيكله الإ أن تأثيرها على أداء قطاع التجاره الخارجيه ضعيف، حيث أن عجز الميزان التجارى يتزايد ومساهمة قطاع التجاره الخارجيه فى الناتج المحلى تنخفض حيث انخفضت مساهمة القطاع فى الناتج المحلى قبل إعادة الهيكله من – 11.3 % ليصل الى – 14.9 % بعد إعاده الهيكله، مما يشير ضعف كفأة الهيئات التابعه لقطاع التجاره الخارجيه، بالإضافه الى التحديات التى يواجهها القطاع. وخاصه بعد خروج انجلترا من الإتحاد الإروبى سوف تنخفض مساهمة القطاع للخسائر والفرص المفقوده لأن السوق البريطانى من الأسواق الهامه للصادرات المصريه. ويتضح ذلك جليا من خلال فائض ميزان المدفوعات والذى ينخفض من فائض قدره 1.5 مليار دولار عام 2014/ 013 ليصل الى عجز بلغ نحو 12.8 مليار دولار عام 2018.

[1] مقابله مع بعض العاملين بقطاع التجارة الخارجيه – 2019

الهيئات التابعه لوزارة التجارة والصناعه:

تتبع الوزاره واحد وعشرون هيئه تؤدى أدوار مكمله للهيكل التنظيمى وتقوم بأدوار رئيسيه فى تحسين أداء الوزارة و زياده كفأة جهازها الإدارى و تحقيق أهدافها و التى سبق ذكرها، منها تسعة هيئات تخدم قطاع التجاره الخارجيه والباقى هيئات تخدم قطاع الصناعه. ولذا سوف نذكر منها بعض الهيئات التى ترتبط بعلاقه مباشرة و فعاله بأهداف قطاع التجارة الخارجيه نذكر منها الآتى :

– البنك المصرى لتنميه الصادرات[1]

بدأ البنك نشاطه في فبراير 1985 في وقت كانت الساحة الاقتصادية تموج بالعديد من التطورات مما أعطي لرسالة البنك أهمية خاصة، حيث كانت مصر تعاني ضغطا متزايدا علي ميزان مدفوعاتها منذ بداية الثمانينات، مع تزايد العجز في معاملاتها الجارية وأصبحت بالتالي مشكلة الدين الخارجي تمثل مصدر قلق للاقتصاد المصري بكافة قطاعاته. وقد جاء إنشاء البنك باعتباره مؤسسة تمويلية لتنمية الصادرات المصرية، حيث أن قضية تنمية الصادرات ليست مجرد سياسة اقتصادية لعلاج مشكلة ميزان المدفوعات، بل تمثل توجها استراتيجيا لسياسات التنمية في إقتصاد عالمي يزداد تقاربا واندماجا وبذلك يصبح قطاع التصدير قطاعا رائدا لعمليات التحديث والتنمية، وقد تعددت الامثلة لدول كثيرة صغيرة أو متوسطة لعب فيها قطاع التصدير الدور الاكبر في تنمية اقتصاديات تلك الدول.

الأهداف

أنشئ البنك المصري لتنمية الصادرات عام 1983 بهدف العمل على تنمية الصادرات المصرية ودعم بناء قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي وسريعا ما أصبح البنك الذراع التمويلية الرئيسية للعملية التصديرية في مصر، واستطاع البنك بأدائه المتميز وسياساته المعتمدة على تنويع استثماراته، أن ينمو ويزدهر ويحقق الكفاءة الائتمانية والمركز المالي القوي، الأمر الذي جعله يحوز على ثقة المصدرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، بالإضافة إلى ثقة المؤسسات المالية المحلية والدولية. ويقوم البنك المصري لتنمية الصادرات بدور محوري في دعم المصدرين المصريين وتيسير وصول المنتج المصري إلى الأسواق العالمية، من خلال التوسع في تمويل المشروعات التصديرية ومشروعات إحلال الواردات، والقيام بالمشاركة في القروض المشتركة لهذه المشروعات والمساهمة في رؤوس أموالها، وتمتد خدمات البنك لتشمل توفير كافة الأدوات التمويلية والمصرفية الأخرى للمصدرين وكافة عملائه ولتمهيد الطريق أمام المصدرين، يقوم البنك بإنشاء علاقات مصرفية خارجية وتكوين شبكة من المراسلين من البنوك في الدول ذات المصالح المشتركة والدول التي تقوم مصر بالتعاون معها اقتصاديا، كما يهتم البنك بنشر شبكة من الفروع في جميع أنحاء الجمهورية لتوصيل الخدمة إلى المصدر أينما يكون.

---

[1] http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/EgyptianBankforExport

أحد أهم أنشطة البنك الرئيسية هو تمويل الشركات والقروض المشتركة، حيث يقوم البنك بتقديم التمويل للصناعات التي تهدف إلى التصدير والتي تقدم بدائل عن الواردات. هذا بالإضافة إلى تمويل الشركات سواء العامة أو الخاصة مع تقديم الحلول والخدمات التمويلية من توفير للعملة الأجنبية ومنح القروض متوسطة وطويلة الأجل في جميع المجالات والمراحل مع تمويل رأس المال العامل لمختلف أنواع الصناعات، إضافة إلى القروض والتسهيلات المشتركة. ويقوم البنك بتوفير تمويل كافى لتنمية قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة والذي انعكس على زيادة حجم محفظة هذا القطاع بالبنك.

إن رؤية البنك المستقبلية هي السعي لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية فريدة على مستوى عالي من الجودة تلبى رغبات واحتياجات العملاء وتحقق رضاهم، ولتحقيق هذه الرؤية يقوم البنك بممارسة نشاطه من خلال شبكة فروعه المنتشرة والتي تغطى معظم الأقاليم والمحافظات على مستوى الجمهورية، وكذلك زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي المنتشرة بالمواقع الحيوية والمتميزة والمراكز التجارية والفروع، وذلك في إطار حرص البنك على التواجد بالقرب من العملاء لسهولة تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية المتنوعة.

– الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات[1]

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات هيئة خدمية هدفها الرئيسي والأساسي هو تيسير حركة التجارة وتنمية وتشجيع الصادرات المصرية وإزالة أي عقبات قد تعترض ازدهارها وتطورها وتوسيع نطاقها في كافة المجالات وذلك من خلال اختصاصاتها التي تهدف الى حماية المواطن المصري وتفعيل مبدأ الشفافية والمرونة في مجال الرقابة النوعية على الصادرات والواردات استرشاداً بالمواصفات العالمية والدولية المعتمدة وأهمية الحرص على ضرورة الالتزام بتوحيد كافة الإجراءات المتعلقة بأعمال الهيئة في كافة المواقع وكذلك الاهتمام باختيار قيادات الصف الثاني للارتقاء بمستوى أدائها وتطوره بما يتماشى مع روح العصر وإيقاعه السريع.

تمارس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات اختصاصاتها حالياً من خلال رئاستها بالقاهرة وفروعها السبعة والعشرون المنتشرة بكافة الموانئ والمطارات البحرية والجوية والبرية بالمحافظات والمدن المختلفة على النحو التالي:-

المهام الرئيسية للهيئة

– فحص السلع المستوردة والمصدرة الخاضعة للرقابة النوعية

– امساك السجلات المختلفة لمزاولة الأنشطة المتعلقة بالتجارة الخارجية (مستورد ين – مصدرين– وكلاء تجاريين – مستلزمات انتاج – تشجيع وتطوير ودعم الصادرات – مكاتب علمية – شركات فحص ومراجعة).

– تيسير التجارة بالتنسيق مع باقى الجهات المعنية

[1] http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/GeneralOrganizationforExport

– القيام بأعمال الفرز والتحكيم للمحاصيل الزراعية المختلفة
– اصدار شهادات المنشأ طبقا للاتفاقيات الدولية

الهيئه المصريه العامه للمواصفات والجوده

أنشأت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في عام 1957 بالقرار الجمهوري رقم 29 لسنة 1957 الذي نص على إعتبارها المرجع القومي المعتمد والجهة الرسمية في مصر المنوط بها القيام بشئون التوحيد القياسي وصدر القرار الجمهوري رقم 392 لسنة 1979 الذي قرر ضم مركز ضبط جودة الإنتاج الصناعي إلى الهيئة وإعادة تسميتها بالهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج و صدر القرار الجمهوري رقم 83 لسنة 2005 بتعديل مسمى الهيئة إلى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

أهداف الهيئه

- تمثيل الدولة فى عضوية المنظمات الدولية والإقليمية فى مجالات المواصفات والجودة والمقاييس والمعاير.
- تمثيل مصر فى عضوية مجلس إدارة المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسى بالإضافة إلى المشاركة الفعالة فى المختلفة. أيضا تمثيل مصر فى عضوية مجلس إدارة معهد القياسات والمعايير الدوليه للعالم الإسلامى وبالإضافة المشاركة الفعالة فى أنشطة المعهد باللجان الفنية المختلفة.
- إعداد واصدار المواصفات القياسية المصرية.
- الترخيص بمنح علامة الجودة وشهادات المطابقة للمنتجات المصرية فى المجالات المختلفة.
- ابداء المشورة والدعم الفني فى مجالات المواصفات والجودة والمقاييس والمعايرة.
- معايرة أجهزة القياس والاختبار للشركات والمنشآت الصناعية.
- اجراء الفحوص والاختبارات المعملية.
- توفير المعلومات فى مجالات المواصفات والجودة والمقاييس والمعايرة وامداد الجهات المعنية بها.
- تدريب العاملين بالصناعة والجهات المعنية الاخرى على كافة أنشطة المواصفات والجودة والفحص والإختبار والقياس والمعايرة نظرياً وعملياً من خلال مركز التدريب بالهيئة.
- القيام بمهام نقطة الاستفسار فيما يتعلق باتفاقية العوائق الفنية على التجارة.
- المشاركة فى أعمال التصويت على مشاريع المواصفات التى تصدرها منظمة الأيزو العالمية.
- المشاركة فى أعمال هيئة دستور الأغذية الدولية.
- التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فى إصدار المواصفات العربية الموحدة.

صندوق تنمية الصادرات[1]

تم إنشاء الصندوق بناءأ علي قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 217 لسنة 2001 بهدف تشجيع المنتجات الوطنيه فى الأسواق الخارجيه ومعاونة المنتجين علي زيادة قدراتهم علي التصدير عن طريق إجراء البحوث الفنية والتسويقية وإنشاء معامل الفحص و مراكز إصدار شهادات المواصفات الفنية، ومعاهد البحوث التسويقية. أيضا تطوير شبكة الاتصال الالكتروني بالأسواق المستوردة و مؤسسات التطوير الوطنية و المنظمات التي تعمل في تنشيط الصادرات وغيرها من الجهات العاملة في هذا المجال للتخفيف من الأعباء التمويلية علي المصدرين لتتساوي مع المنافسين في الأسواق العالمية تقوية قدرة المصدرين علي التسويق و الترويج في مجالات الصادرات السلعية و الخدمية.

الهيئة العامه لتنمية الصادرات [2]

هيئة تنمية الصادرات هى كيان موحد يضم كافة الجهات المعنية بالتصدير، لتقوم بدورها فى رسم سياسة استدامة الصادرات وتنفيذ استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لزيادة معدلات الصادرات عن طريق الترويج للصادرات من خلال طرق الترويج الإلكتروني والمعارض الخارجية والبعثات الترويجية وتنظيم لقاءات توفيق الاعمال، كما تعمل علي بناء وتطوير القدرات التصديرية عن طريق التدريب والدعم الفني.

مهمة الهيئة

العمل على تنفيذ الرؤية العامة وتحقيق الاهداف الاستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية.

الأهداف العامة للهيئه

- النمو المستدام للصادرات المصرية
- تشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية
- توسيع قاعدة المصدرين لتشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- النفاذ الي أسواق ذات فرص تصديرية واعدة
- تبسيط الاجراءات وتهيئة بيئة الاعمال لخدمة المصدرين

الشركه المصريه لضمان الصادرات[3]

تأسست الشركة المصرية لضمان الصادرات عام 1992 بغرض تنمية عمليات التجارة الخارجية، ولتحقيق ذلك توفر الشركة المصرية لضمان الصادرات خدماتها الشاملة لمساندة المصدرين ومساعدتهم فى إدارة وحماية وتمويل مستحقاتهم المالية حيث أنشئت الشركة المصرية لضمان الصادرات عام 1992 كشركة مساهمة مصرية، برأس مال بلغ نحو 250 مليون جنية مصرى مدفوعا بالكامل.

---

(1) http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/ExportDevelopmentFund/Pages/structu.

(2) http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/EgyptianExportPromotionCenter/

(3) http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/EgyptianCorporationforExport

و تم تعديل رؤية الشركه لتصبح:

ملتزمون بدعم الشركات لتوسيع أعمالهم وتنامي مبيعاتهم، من خلال تزويدهم بحلول مبتكرة لإدارة الذمم المدينة التجارية التي تتراوح بين تأمين الائتمان، التخصيم، تقارير المعلومات، وتحصيل الديون.

الأهداف

– أن تقدم الشركة خدمتها فى انشطة التأمين والتخصيم وفقا للمعايير الدولية وبحرفية عالية.

– أن تؤدى الشركة دورها بصفتها الوكالة الوطنية لضمان الائتمان فى مساندة الصادرات المصرية.

الهيئـه العامه لشؤن المعارض و الأسواق الدوليه[1]

تعتبر الهيئة المصريه العامة للمعارض والمؤتمرات والأسواق الدوليه هى الهيئة الحكوميه الرسميه بمصر المعنيه بتنظيم المعارض داخل مصر وخارجها ولقد إنْشأت الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية عام 1956 بموجب القرار الجمهوري رقم 323 و كان مقرها أرض المعارض بالجزيرة كما ينوط بها منح التراخيص للهيئات والشركات المصريه لتنظيم المعارض والأحداث التجاريه، وتتبع الهيئة وزارة التجارة والصناعة وقد قامت الهيئة بتنظيم أول معرض لها عام 1966. وأصبحت هيئة إقتصادية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1039 لسنة 1979 وفى عام 1980 إنتقلت الهيئة من أرض المعارض بالجزيرة إلى موقعها الحالى بمدينة نصر . القاهرة. و تم دمج الهيئه العامه لمراكز المؤتمرات عام 1988 بالقرار الجمهورى رقم 252 لسنة 1989. وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم 126 لسنة 1990 ببعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لمراكز المؤتمرات.

الأهداف:

تعتبر مصر رائدة في صناعة المؤتمرات والمعارض، لذا كانت الحاجة إلى الهيئة المصرية للمعارض والمؤتمرات – مركز المؤتمرات – والذي يقع في قلب القاهرة والتي تعتبر عاصمة المال والأعمال في مصر.

المركز يتألف من ثلاثة مبان رئيسية هي: قاعات المؤتمرات و قاعة الضيافة والاستقبالات وأيضاً صالات للمعارض و المركز يعد هو المكان المثالي لعقد الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض والمناسبات الخاصة، والمركز يضم قاعات اجتماعات مرنة، بدءا من أصغر المساحات مناسبة للأحداث تصل إلى 50 شخصا وحتى قاعات تستوعب 2،500 فرد، و يضم أيضا صالأت خمسه للمعارض و يقدم مساحة و يقدم مساحه إجماليه حوالى 20000 متر مربع.

الهيئــه العامــه للتحكيم و لاختبارات القطن[2]

تأسست الهيئة العامة للتحكيم وإختبارات القطن بموجب القرار الجمهوري رقم (1105) لسنة 1965 وهى إحدى الهيئات العامة التابعة لوزارة التجارة والصناعة بموجب قرار رئيس جمهورية مصر

[1] http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/EgyptExpoandConventionAuthority/

[2] http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/CottonArbitrationandTestingGeneralOrganiz

العربية رقم 420 لسنة 2005 وهى هيئة فنية رقابية الهدف من إنشائها الحفاظ على جودة الأقطان المصرية لما تتمتع به من صفات طبيعية وغزلية ممتازة ومنع كافة أشكال الخلط أو الغش أو التلوث.

الأنشطة

• تطبيق أحكام القانون 106 لسنة 1973 والقانون 75 لسنة 2007 الخاص بمراقبة نقاوة الأصناف التجارية من كافة أنواع الخلط للأصناف والرتب حفاظاً على خصائص الأقطان المصرية المميزة عالمياً.

• مراقبة جميع مراحل تداول القطن المصرى بدءاً من حلقات التجميع فى الريف وحتى تسليمه للمغازل المحلية أو التصدير شعراً بغرض التجانس ومنع كافة أنواع التلوث والخلط من خلال المواقع التنفيذية للهيئة بالإسكندرية وكافة المحافظات والمراكز الإدارية المنتجة والتى بها محالج ومكابس وشون للمصانع وشركات التصدير

• أداء جميع الخدمات الفنية للأطراف المتعاملة فى الأقطان الزهر والشعر فى كافة مراحل التداول مع إصدار الشهادات بنتائج إختبارات الخواص التكنولوجية كذلك إختبارات الرطوبة وأيضاً الشهادات الخاصة بفرز الخبراء حيث أن كل الشهادات التى تصدرها الهيئة معتمدة محلياً وعالمياً.

- **متابعة وتقييم القدرات المؤسسيه و تعزيزها فى ظل برنامج الحوكمه التى تحاول الدوله تطبيقه على جميع المؤسسات الحكوميــه.** [1]

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنمية القدرات المؤسسيه بأنها هى العمليه التى تهدف الى رفع كفأة أداء المؤسسات في البلدان النامية. و تتم تنمية القدرات من خلال عدة اجراءت، وأحد أهم هذه الإجرأءت هو استكمال الهيكل الوظيفي للمؤسسه او للمنظمه و ملىء الوظائف الشاغرة و التى من غيرها لايمكن تنفيذ و تحقيق الأهداف المرجوه، ولا يعنى ذلك مجرد ملىء الوظائف هو تعزيز للقدرات ولكن من المهم أن يكون لدى العاملين المهارات و الكفاءات التى تمكنـهم من القدره على العمل و تحمل المسؤليه وذلك من خلال برامج تدريبيــه وتوثيق لما هو مستهدف من خلال التحليل الرباعى و الذى يوضح ماهى نقاط الضعف التى يعانى منها موظفى الإدارات المختلفه وماهى التهديدات والمخاطر التى تواجـه العاملين و كيف يمكن أن يتم تحويل نقاط الضعف الى نقاط قوه والتهديدات والمخـاطر الى فرص حقيقيه لتحسين أداء العاملين ورفع كفأتهم.

وتعتبر تنمية وتعزيز القدرات المؤسيسه أحد الوسائل الهامه لرفع كفأة أداء المؤسسات الحكوميه والوزارات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمهنيين وأعضاء المجتمع والأكاديميين وغيرهم. **والهدف** من بناء القدرات هو معالجة المشاكل المتصلة بسياسات وأساليب التنمية، مع مراعاة إمكانات واحتياجات الدولة. ويبين البرنامج الإنمائي أن بناء القدرات يجري على المستوى الفردي، المؤسسي، المجتمعي من خلال التدريب علي الوظائف.

(1) https://ar.wikipedia.org/

وتعرف منظمة **اوكسفام الدولية** وهي من المنظمات غير حكومية المعترف بها عالميا بناء القدرات المجتمعية من حيث مبادئها الرئيسية. وتعتقد أن بناء قدرات المجتمعات المحلية هو نهج للتنمية يقوم علي المفهوم الأساسي الذي يفيد بان للأفراد جميعا نصيبا متساويا في عملية تنمية القدرات هي عملية تعزيز قدرات الأفراد والمنظمات والمجتمعات للإستفادة الفعالة من الموارد من أجل تحقيق الأهداف الأساسيه للمنظمه أو للمؤسسه. **ويعرف البنك الدولى** عمليه بناء القدرات وتنميتها بأنها العمليه التى من شأنها استخدام الأنشطة والنهج والإستراتيجيات والمنهجيات التي تساعد المنظمات والجماعات والأفراد على تحسين أدائهم، وتوليد فوائد انمائية ثابتة في المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية الاقتصادية بمفردها.

العوامل المساعده فى بناء القدرات التنظيميه المؤسسيه

يوجد مجموعه من العوامل التى تساعد على بناء و تنميه القدرات هى:

- قدرة المؤسسات والمنظمات المعنية على البقاء خاصه التى لديها رؤيه قيادية ؛
- المؤسسات التى لديها قدرات من الموارد المالية والمادية،
- المؤسسات التى لديها القدرات التنظيمية وهو شكل آخر من أشكال بناء القدرات يركز علي تنميه القدرات داخل المنظمات مثل المنظمات غير الحكومية، هذا بالإضافه الى المؤسسات التى لديها الموارد البشرية الماهره.

وتشمل خطوات بناء القدرات **التنظيميه المؤسسيه الآتى:**

- وضع إطار مفاهيمي للمؤسسه يوضح دورها من خلال الرؤيه و الرساله، إنشاء موقف تنظيمي موحد، تطوير الرؤية والإستراتيجية فى ضوء أهداف المؤسسه، القدره على تطوير الهيكل التنظيمي، القدره على اكتساب المهارات وزيادة الموارد.

تنمية القدرات التنظيميه المؤسسيه:

تعتبر عملية تنمية القدرات المؤسيسه هي عملية تغيير و تحولات الى الأفضل، وبالتالي فهي تتعلق بإدارة التحولات داخل المؤسسه والتى تتغير حسب قدرات العاملين وقدراتهم المؤسسية وقدرة المجتمع على مر الزمن. ولا يجب أن يكون التركيز على السياسات والاستثمارات لتعزيز القدرات والشبكات والمهارات والقاعدة المعرفية تدخلا لمرة واحدة، إن المنظمات غير الحكومية التي تركز على تحسين الإطار المفاهيمي والموقف التنظيمي من خلال الإستراتيجية. و يلاحظ مما سبق أن عمليه تنمية القدرات هي عملية تغيير مستمره. و يجب أن تتم عملية بناء القدرات الفعالة بمشاركة جميع المعنيين، وأن يشارك أصحاب المصلحة مشاركة فعاله في عملية التنمية وإستدامتها، لأن إشراك أصحاب المصلحة يسمح بإتخاذ قرارات أكثر فعالية و شفافية. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه المشورة في مجال الدعوة وتقديم المشورة في مجال السياسات من أجل إشراك أصحاب المصلحة على نحو أفضل. ولبناء

القدرات يجب معرفة المجالات التي تتطلب تدريبا إضافيا، وما هي المجالات التي ينبغي تحديد أولوياتها.

الاستجابة لتنمية القدرات المؤسسيه

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه بمجرد الإنتهاء من التقييم، ينبغي أن ينطوي تنفيذ برنامج بناء القدرات على إدراج نظم تقييم متعددة: وطنية ومحلية ومؤسسية، وينبغي أن تكون عملية إعادة تقييم مستمرة على أساس أربع خطوات أساسية هي:

1. ترتيبات مؤسسية لتعزيز القدرات

كثيرًا ما تجد أثناء التقييم أن المؤسسات غير فعالة بسبب سوء السياسات أو الإجراءات، أوإدارة الموارد، أوالتنظيم، أوالقيادة، أوالاتصال. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكاته على إصلاح المشاكل المرتبطة بالترتيبات المؤسسية عن طريق وضع أطر للموارد البشرية "، ويغطي سياسات وإجراءات التعيين والنشر والتحويل، ونظم الحوافز، وتنمية المهارات، ونظم تقييم الأداء، والأخلاقيات والقيم.

2. القياده القويه

القيادة التي يقوم بها فرد أو منظمة يمكن أن تحفز تحقيق الأهداف الإنمائية بالاضافه الى انها تسمح بالتكيف مع التغييرات، ويمكن للقيادة القوية التأثير على العاملين من خلال التوجيه والإرشاد و تطوير المهارات القيادية مثل تحديد الأولويات والتخطيط الإستراتيجي.

3. تنميه المعارف

تعتبر تنميه المعرفة أساس القدرة و ينبغي بذل مزيد من الاستثمارات في إنشاء نظم تعليمية قوية وفرص لمواصلة التعلم وتنمية المهارات المهنية.

4. المسأله

إن تنفيذ إجراءات المساءلة يؤدي إلى تحسين الأداء والكفاءة، بينما يؤدي ضعف المساءلة في المؤسسات إلى إنتشار الفساد، ويشجع تعزيز المساءلة على تنمية قدرات المؤسسات، كما يساعد بناء القدرات في البلدان النامية تعزيز الإنتاجية إقتصاديا، ودقة التفضيل التجميعي سياسيا، الحقوق الاجتماعية المتساوية والفرص إجتماعيا، والعقلانية، والمهنية، والتنظيمية إداريا.

ومن الأفكار الأساسية المرتبطة ببناء القدرات فكرة بناء قدرات الحكومات في البلدان النامية حتى تتمكن من معالجة المشاكل المرتبطة بالتحولات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. إن تطوير قدرة الحكومة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني يسمح بتحسين الإدارة التي يمكن أن تؤدي إلى التنمية المستدامة والديمقراطية و تجنب الاستبداد في الدول النامية. ثم التركيز على تطوير قدرات ومهارات الحكومات الوطنية والمحلية بحيث يمكن نشر السلطة عبر الدولة. وكثيرًا ما ينطوي بناء القدرات في الحكومات على توفير الأدوات اللازمة لمساعدتها على الوفاء بمسؤولياتها على أفضل وجه، ويشمل ذلك

بناء قدرة الحكومة على الموازنة، وجمع الإيرادات، وإنشاء القوانين وتنفيذها، وتعزيز المشاركة المدنية، أى تكون شفافة وخاضعة للمساءلة ومحاربة الفساد.

5-التقييم المستمر

التقييم هو وضوح لرصد المنظمة للمهمة المنوطه بها، وهذا ينطوي علي تقييم أهداف المنظمة، ومدي فهم تلك الأهداف فى ظل الرؤيـه الواضحة للمهمه و الأهداف. وفي عام 2007، نشرت الوكالة التنميه الأمريكيه للتنميه[1] تقريرا عن نهجها في رصد وتقييم بناء القدرات. ووفقا للتقرير فان الوكالة تراقب: أهداف البرنامج، والروابط بين المشاريع والانشطه التي تقوم بها المنظمة وأهدافها، والمؤشرات القابلة للقياس للبرنامج أو المنظمة، وجمع البيانات، والتقارير المرحلية.

[1] https://ar.wikipedia.org/

الفصل الثانى
أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادى
فى مجال التجارة الخارجية

من الجدير بالذكر أن إصلاح الاختلالات الهيكلية فى تجارة مصر الخارجية يحتاج إلى خطة طويلة الأجل ومنها ما ورد فى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، وفى نفس الوقت يحتاج إلى خطة متوسطة الأجل وخطط سنوية، لأن ميزان المدفوعات يعانى من اختلالات هيكلية فى الصادرات السلعية والخدمية من ناحية، وعجز مستمر فى الميزان التجارى وميزان العمليات الجارية، أما ميزان الخدمات فعادةً يحقق فائض، ومن ناحية أخرى يتطلب إصلاح الاختلالات الهيكلية فى تجارة مصر الخارجية وبرامج وسياسات ومشروعات استثمارية يحتاج تنفيذها عدة سنوات.

2-1 : أهداف التجارة الخارجية فى استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030

يوضح الجدول رقم (2-1) أهداف التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030 :

جدول رقم (2-1)

أهداف التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030

المؤشر	طريقة القياس	الوضع الحالي	هدف 2020	هدف 2030
نسبة التجارة (سلعية وخدمية) من الناتج المحلي الإجمالي (%)	يقيس نسبة القيمة الإجمالية للتجارة السلعية والخدمية من الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن الانفتاح على العالم	37	45	65
نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	يقيس نسبة (الفائض/ العجز) في ميزان السلع والخدمات والتحويلات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	2.7-	3-	1
نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	مؤشر محلي يقيس مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	51	53	57
نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية (%)	يقيس مساهمة الصادرات ذات المكون التكنولوجي العالي مثل صناعة الطائرات والحاسب الآلي والأدوية في إجمالي الصادرات الصناعية		3	6

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى – 2015.

2-2 أهداف التجارة الخارجية فى خطة التنمية متوسطة المدى(2019/18 – 22/21)

تتبنى **الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (2019/18-2022/21)** كافة الأهداف الواردة فى البرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى، وكذلك الأهداف الإنمائية المنبثقة من رؤية مصر 2030، مع الإلتزام بالاستحقاقات الدستورية المقررة.

وتستهدف **الخطة تنمية الصادرات السلعية غير البترولية** بمتوسط معدل نمو سنوى حوالى 13% لترتفع قيمتها إلى 35 مليار دولار فى نهاية الخطة، وترشيد عمليات الاستيراد لتقليص الواردات السلعية تدريجياً لتصبح فى حدود 45 مليار دولار فى العام الأخير من الخطة، وتخفيض نسبة العجز التجارى للناتج المحلى الإجمالى بصورة مطردة من 13,7% عام 2018/17 إلى 11,6% فى العام الأول من الخطة، مع التناقص التدريجى فى عام 2022/21. وتنمية الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى من 42,5 مليار دولار فى نهاية شهر فبراير 2018 لتتجاوز 50 مليار دولار فى نهاية الخطة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى وتسريع الانتقال إلى الاقتصاد المعرفى لترتقى مصر بحلول عام 2030 إلى مصاف الدول الخمس الرائدة فى مجموعة الدول الناشئة، وقائمة الثلاثين دولة وفق مؤشر التنافسية الدولية، وكذا قائمة الخمسين دولة على مستوى العالم بحسب دليل ممارسة الأعمال ودليل،الاقتصاد المعرفى، وزيادة صافى الاستثمار الأجنبى المباشر من 7,9 مليار دولار عام 2018/17 إلى 11 مليار دولار فى العام الأول من الخطة ليتصاعد تدلايجياً نحو 20 مليار دولار فى عام 2022/21.

أهداف الواردات المصرية

تبلغ **نسبة الموارد الخارجية الممثلة فى الواردات السلعية والخدمية** نحو 18,8% من إجمالى الموارد القومية فى عام 2020/19، بالمقارنة بالنسبة المناظرة فى العامين السابقين والبالغة 20,6% فى المتوسط، وهى تعكس اتجاهاً متناقصاً على نحو مطرد فى الأعوام التالية للخطة دلالة على نموها بمعدل أقل من الناتج المحلى الإجمالى، وبالتالى تراجع مساهمتها النسبية فى العرض الكلى، والجدول رقم (2-2) يوضح تطور نسبة مساهمة الواردات السلعية والخدمية فى العرض الكلى والناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية :

جدول رقم (2-2)

تطور نسبة مساهمة الواردات السعلية والخدمية فى العرض الكلى والناتج المحلى الإجمالى

(وبالأسعار الجارية)

السنوات	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	2022/21
نسبة من الناتج المحلى الإجمالى	28,5	29,4	25,9	23,1	20,9	19,0
نسبة من العرض الكلى	22,2	22,7	20,6	18,8	17,3	16

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى _ خطة التنمية المستدامةالإقتصادية و الإجتماعية (2019/2018 – 2022/2021)

هذا ويعبر إتجاه **الميل للاستيراد** للتناقص عن تنامى قدرة الاقتصادى الوطنى على الوفاء بمتطلبات الأنشطة الخارجية والاستهلاكية بصورة متزايدة من خلال الاعتماد على موارده الذاتية بصورة متزايدة، وقد تم تقدير الناتج المحلى الإجمالى بإتباع طريقة القيمة المضافة، حيث الناتج المحلى الإجمالى = الانفاق على الاستهلاك الخاص والحكومى + الإنفاق الاستثماري العام و الخاص + المشتريات الحكومية + صافى الصادرات (الصادرات – الواردات).

أهداف الصادرات المصرية

يعكس تحليل الاستخدامات جانب الطلب على الموارد ممثلا فى :

- الانفاق الاستهلاكى النهائى (العائلى والحكومى)
- الانفاق الاستثمارى الخاص والعام (شاملاً التغير فى المخزون)
- الطلب الخارجى معبراً عنه بالصادرات السلعية والخدمية

وتستهدف الخطة متوسطة المدى زيادة الصادرات السلعية والخدمية إلى 1,1 تريليون جنيه عام2021، وبمتوسط معدل نمو سنوى مركب 7,7%، وتشكل 14,8% من الناتج المحلى الإجمالى كمتوسط عام خلال أعوام الخطة، وذلك بالمقارنة بنحو 19,5% كمتوسط عام لنسبة الواردات لإجمالى الناتج المحلى الإجمالى، كما يوضحه الجدول رقم (2–3) :

جدول رقم (2–3)

نسبة الواردات والصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى

السنوات	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	2022/21
نسبة الواردات	28,5	28	23,8	20,5	17,9	15,6
نسبة الصادرات	16,3	18,4	17	15,2	14,1	13

المصدر: وزارة التخطيط والإصلاح الإدارى – خطة التنمية المستدامة الاقتصادية الاجتماعية (18/ 2019 – 22/21)

وبالرغم من **تراجع الوزن النسبى** لكيلهما للناتج المحلى الإجمالى، إلا أن تراجع الواردات من المتوقع أن يكون بمعدل أسرع من التراجع المناظر للصادرات، فى حين يتوقع انخفاض نسبة الواردات للناتج المحلى الإجمالى بنحو 12,9 نقطة مئوية بين عامى 2017/16 و 2022/21 فى ظل سياسات ترشيد الاستهلاك، ويقتصر الانخفاض المتوقع للصادرات – كنسبة من الناتج – على 3,3 نقطة مئوية، ومع ذلك تظل الأهمية النسبية للواردات أكبر نظراً لارتفاع القيم المُطلقة للواردات اللازمة للوفاء بمتطلبات القطاع الاستثمارى من السلع الرأسمالية والوسيطة والخامات ولمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية الناجمة عن اطراد نمو السكان وتحسن متوسط الدخل الفردى، وهو ما يُبرز الأهمية النسبية للواردات فى تنمية الموارد (العرض الكلى)، بالقياس بدور الصادرات فى تغذية الطلب الكلى.

ويلاحظ كذلك التناقص المطرد فى نصيب التجارة الدولية للناتج المحلى الإجمالى من نحو 45% فى عام 2017/16 إلى 29% تقريباً فى نهاية الخطة، وهو ما يعنى حدوث تباطؤ نسبى فى درجة الإندماج الاقتصادى العالمى. وتعكس هذه الظاهرة أيضا تزايد الاعتماد المتزايد – من ناحية أخرى – على الموارد المحلية فى دفع عجلة النمو الاقتصادى، والجدول رقم (2–4) يوضح درجة الاندماج الاقتصادى العالم لمصر (% من التجارة التخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى) :

جدول رقم (2–4)

درجة الاندماج الاقتصادى العالم لمصر (% من التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى)

السنوات	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	2022/21
درجة الاندماج الاقتصادى العالمى لمصر (%)	44,8	46,4	48	35,7	32	28,6

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى – مرجع سابق.

تواجه **التجارة الخارجية** تحديات أهمها: عجز متفاقم فى الميزان التجارى، حيث تعجز الإيرادات من النقد الأجنبى من الصادرات عن تغطية احتياجات الواردات من الخارج، وعوائق بيروقراطية، تتمثل فى أساليب فحص معقدة، وإجراءات جمركية بطيئة وانعدام الشفافية فى الإعلان عن الإجراءات والآليات ونظم التقييم، صعوبة النقل الداخلى، نتيجة لارتفاع الأسعار غير المبرر، وعدم التزام شركات النقل بالقواعد والقوانين ومواعيد الشحن، تواضع قدرة الخطوط الملاحية، عوائق فى تجارة الخدمات، مثل قيام الحكومة بوضع حد أقصى لقيمة رأس المال لشركة مشتركة للحد من النفاذ للأسواق.

وتشمل **خطة التجارة الخارجية** سياسات لتنمية الصادرات السلعية غير البترولية وضبط الميزان التجارى، وحل مشاكل المصدرين المصريين، وتطوير الجهود التسويقية فى الأسواق العالمية، ووضع سياسات لترشيد الواردات وخفض معدلات نموها والعمل على إحلال الإنتاج المحلى محل الواردات وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2–3 أهداف التجارة الخارجية في إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية 2020

أعدت **وزارة التجارة والصناعة** استراتيجية تنمية الصادرات المصرية، والتي تستهدف تقليل فجوة الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات المصرية غير البترولية من 18.6 مليار دولار في عام 2015، إلى ما يزيد عن 30 مليار دولار في عام 2020، وقد جاءت هذه الأهداف في إطار استراتيجية تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية لمصر.

وتشير الاستراتيجية إلى الفرص الحالية والتحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري، وتهدف الاستراتيجية تفعيل دور شركات ضمان مخاطر الصادرات المصرية، وتوفير المظلة التأمينية لمختلف الأسواق وخاصة السوق الأفريقي، والذي يأتي على رأس أولويات استراتيجية وزارة التجارة والصناعة التي

تنفذها حالياً للعمل على فتح واختراق مزيد من الأسواق الجديدة ومساعدة مختلف القطاعات التصديرية للتوسع في التصدير إلى مختلف أسواق القارة التي يبلغ سكانها ما يزيد عن 1300مليون نسمة.

وتدعم **أهداف الاستراتيجية** كافة المبادرات التي تستهدف زيادة انسياب وتدفق حركة التجارة بين مصر والدول الأفريقية والترويج للمنتجات المصرية، للتواجد بشكل قوي في تلك الأسواق، حيث أن السبيل لإنقاذ الصادرات المصرية من التراجع الحاد الذي شهدته العام الماضي، هو التوجه لأفريقيا وتعويض الفرص التي أضاعتها الاضطرابات في الدول المجاورة.

وتسعى **الاستراتيجية** إلى تحقيق التكامل بين كافة الجهات المعنية بالتصدير، وذلك من خلال إنشاء جهاز للتصدير يشمل هذه الجهات بهدف توحيد الجهود والتنسيق بينها وتعظيم الاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية لهذه الجهات، وتعظيم العائد منها وانعكاس ذلك على زيادة معدلات التصدير.

العوامل المساعدة على تحقيق أهداف استراتيجية تنمية الصادرات المصرية:

أن الاتفاقيات التي وقعتها مصر مع مختلف التكتلات الاقتصادية الأفريقية تمنح دفعة قوية للصادرات المصرية إلى أفريقيا، خاصة وأن أفريقيا تمتلك فرصاً واعدة بإقامة مجموعة من المراكز اللوجيستية في عدد من الدول الأفريقية، منها نيجيريا وكينيا وغانا وساحل العاج والسنغال وتنزانيا، لتسويق المنتجات المصرية، وعقد مزيد من الصفقات التصديرية، وزيادة المبيعات داخل تلك الأسواق، وستبدأ أولى تجارب إنشاء سلسلة تلك المراكز بالسوق الكيني.

وتم إنشاء المجالس التصديرية كإطار تنظيمي يجمع بين المصدرين وبين المنتجين، وتسعى إلى الربط بين السياسات الإنتاجية والتصديرية كما تهدف المجالس التصديرية إلى تنمية الصادرات المصرية من مختلف السلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تعزيز مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية وتوفير العملة الصعبة.

كما تقوم **المجالس التصديرية** في نطاق عملها بإعداد الدراسات ووضع الخطط والبرامج التي تكفل تخفيض تكلفة الصادرات المصرية وبصفة خاصة في أساليب توفير مستلزمات الإنتاج وضمان تدفقها ورفع مستوى الوحدات الإنتاجية ومستوى جودة الإنتاج والرقابة عليها، ورفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية القائمة على الإنتاج وعلى أنشطة التسويق الداخلي والخارجي مع تنمية حجم الطلب الحالي على الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية والعمل على دخول أسواق جديدة، إضافة إلى إعداد قاعدة معلومات لخدمة المتعاملين في مجال عمل المجالس.

وترى بعض المجالس التصديرية، أن الاتجاه لأفريقيا ضروري لتعويض الأسواق العربية، وأخرى تعتبرها فرصة حقيقية أمام الصادرات المصرية للانتشار في أسواق واعدة، خاصة مع اتجاه الحكومات الأفريقية لتفعيل التكتلات الأفريقية (الكوميسا – السادك – شرق أفريقيا) والاستفادة من اتفاقية الكوميسا،

وما تقدمه من حوافز ومزايا جمركية للدول، مما يتيح ميزة تنافسية للمنتجات المصرية، مقارنة بالكثير من الدول الأخرى.

ويجب أن تشمل **خطة التجارة الخارجية** سياسات لتنمية الصادرات السلعية غير البترولية وضبط الميزان التجارى، وحل مشاكل المصدرين المصريين، وتطوير الجهود التسويقية في الأسواق العالمية، ووضع سياسات لترشيد الواردات وخفض معدلات نموها والعمل على إحلال الإنتاج المحلى محل الواردات وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يلى أهم البرامج والمشروعات التي تتضمنها استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة:

- **مشروع إنشاء شبكة التجارة المصريةEgypt Rader**

- **وصف المشروع:** إنشاء منصة تكنولوجية متكاملة على المستوى الوطنى للربط بين مقدمى الخدمة (هيئة الميناء – الجمارك – هيئة الرقابة – مراكز لوجيستية..) والمستفيدين منها (مصدرين، مستوردين، وكلاء شحن، تخليص..) بحلول عام 2020.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- توفر التبادل الآمن والسريع والدقيق للمعلومات داخل مجتمع التجارة والخدمات اللوجيستية داخل وخارج الموانئ، وتوفير مستوى أعلى للشفافية وبيئة خصبة للاستثمار تتوافق مع الأنظمة الدولية المعمول بها.
- المحافظة على سرية المعلومات والأنظمة الحديثة لكافة الأجهزة العاملة داخل الموانئ وتوفير البيانات المختارة للجهات ذات العلاقة وفق قواعد منظمة وقواعد اتفاقيات خدمة SLA.
- تقليص الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة إلى الحدود الدنيا، وتدعم الشركات في قطاعي التجارة والخدمات اللوجيستية لتشكيل اتحادات لدمج تجارتها الرئيسية والخدمات اللوجيستية بمنصة موحدة على مستوى الجمهورية.
- التكيف مع مختلف نماذج الموانئ المميكنة كلياً أو جزئياً.
- استخدام تقنيات معمول بها لعشرات السنين والتى اثبتت كفاءة في الموانئ العالمية وشركات الطيران والبنوك وغيرها.
- توفير الخدمات حسب توافرها وجاهزية الجهات المختلفة لتوفير خدماتها للجمهور مثل الملف الإلكترونى للصادرات والواردات ومتابعة فحص رسائل الصادرات والواردات وخدمات الدفع الإلكترونى بالإضافة إلى توفير بيانات التجارة الخارجية وتحليلاتها.

- **مشروع محور الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر**

- **وصف المشروع:** قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بتقديم مساعدات فنية وإدارية للدول النامية والأقل نمواً لتعظيم صادرات السلع المتوافقة مع البيئة (Green Products) وزيادة قدرتها على النفاذ إلى الأسواق بحلول عام 2020 من خلال مراجعة الاستراتيجية والوطنية لقطاعات السلع الخضراء في هذه الدول.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تنفيذ وتطوير سياسات الاقتصاد الأخضر.
- وضع الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لتعزيز القدرة والكفاءة.
- زيادة القدرة التنافسية للقطاعات الخضراء (السلع البيئية) والتي يتولد عنها خلق فرص عمل وفرص تصديرية للقطاعات الخضراء.
- تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم السياسات الوطنية لتشجيع الاقتصاد الأخضر.
- زيادة قدرة الصادرات المصرية للنفاذ إلى الأسواق.

وفي ضوء استراتيجية تنمية الصادرات المصرية وهدف تقليل فجوة الميزان التجاري يمكن ابداء الملاحظات الاتية:

1. ترجع أهمية استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لعام 2020[1] أنها تركز على تنمية الصادرات السلعية غير النفطية المصرية في معالجة فجوة الميزان التجاري، باعتبارها أهم المصادر المستقرة والمستمرة لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية في مصر، كما تزداد أهمية التصدير في تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادية ومعالجة الاختلالات التي تعانيها البلاد.
2. يلاحظ أن استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة تركز على الصادرات السلعية غير النفطية، بينما تشمل اس1تراتيجية وزارة التخطيط على الصادرات السلعية والبترولية، وإن كان كلاهما يصلح كخطة متوسطة المدى، حيث تتراوح المدة بين خمس سنوات في الأولى وثلاث سنوات فقط في الثانية.
3. تساعد زيادة حصيلة الصادرات على خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، كذلك خفض أعباء الدين، واستقرار سعر الصرف وارتفاع احتياطي النقد الأجنبي.
4. إن من أهم نتائج تنمية الصادرات هو كسر حلقة الركود الاقتصادي للدولة وتسارع معدل النمو والتشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، والإبداع وتحسين جودة المنتج الوطني لزيادة قدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية والمحلية.

---

[1] حسين صالح: نشرة إبداء الرأي: استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لعام 2020– سلسلة قضايا التنمية والتخطيط – 2017– معهد التخطيط القومي– القاهرة.

5. ويرجع انخفاض مستوى أداء الصادرات المصرية، كماً ونوعاً إلى أسباب خارجية، والتي من أهمها: التقلبات الاقتصادية ومعدلات النمو المتدنية التي يشهدها العالم حالياً، وانخفاض أسعار البترول وما يتبع ذلك من هبوط للطلب الكلي، وازدياد التدابير الحمائية، وتباطؤ عمليات التحرير التجاري، وتعثر الإنتاج في بعض دول الجوار وتوقف حركة التجارة معها وكذلك مع أسواق بعض الدول الأخرى بسبب الأبعاد السياسية، وتغيير بعض الدول لسياستها المالية والنقدية وتخفيض عملاتها ونقل صناعتها إلى أسواق خارجية نتيجة لظروفها الاقتصادية، وعلى الأخص الصين والتي تمثل 10% من واردات العالم، وانعكاس كل هذه العوامل على الاقتصاد المصري.
6. ومن الجدير بالذكر أنه إذا كان انخفاض مستوى أداء الصادرات المصرية كماً ونوعاً يرجع إلى أسباب خارجية السابق ذكرها، إلا أنه يرجع في المقام الأول إلى عوامل داخلية أهمها عدم كفاية الإنتاج لتغطية الاحتياجات المحلية والتصدير معاً، وكذلك لانخفاض جودة المنتج، وارتفاع تكاليف إنتاجه وارتفاع نسبة الفاقد، وضعف القدرة التسويقية مما يؤدي إلى صعوبة صموده في المنافسة النوعية والسعرية، رغم أن السعات السوقية العالمية يمكنها استيعاب أضعاف الصادرات المصرية.
7. تؤكد الدراسات أن نسب التبادل الدولي للصادرات والواردت السلعية في مصر في السنوات الأخيرة تؤثر بالسالب على الميزان التجاري.
8. التأكيد على ضرورة الاستمرار في دراسة تطور سعات الأسواق العالمية، والتغير في أذواق المستهلكين وكافة الظروف والشروط التسويقية، ومن ثم تطوير وزيادة الإنتاج المحلي لتنمية صادراتنا إليها وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة مع مصر.
9. يجب أن تركز الاستراتيجية في المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي على جانب العرض، وتبني سياسات التوسع والتنوع في الإنتاج، وزيادة الإنتاجية في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية للاقتصاد القومي، ودعم دور القطاع الخاص في الإنتاج والتصدير بالمعالجة الشاملة للعوامل المسئولة عن الصادرات.
10. تؤكد نتائج متابعة وتقييم تجارة مصر الخارجية أن الصادرات السلعية حققت 60% من المستهدف بينما تجاوزت أهداف الواردات السلعية 100% من المستهدف.
11. أهمية إعداد استراتيجية تنمية الصادرات الزراعية والصناعية والبترول والثروة المعدنية وباقي القطاعات في إطار استراتيجية تلك القطاعات، حتى يمكن تحديد الأهداف الكمية والنوعية لهيكل الصادرات، ووضع السياسات والبرامج والإجراءات بناءً على أسس واقعية وموضوعية والتي تأخذ في الاعتبار مراحل الإنتاج والنقل والتعبئة والتخزين والتسويق الداخلي والخارجي والاتفاقيات المبرمة حالياً والمتوقعة مستقبلياً.

12. يمكن تحقيق مضاعفة الصادرات المصرية غير البترولية من 18.6 مليار دولار في عام 2015 إلى ما يزيد على 30 مليار دولار في عام 2020 عن طريق الالتزام بتنفيذ سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي من أهمها تعويم الجنيه المصري، وتبسيط الإجراءات، وحوافز التصدير، والسياسات الائتمانية والضريبة التفضيلية، وتشغيل الطاقات العاطلة، وعدم تصدير المنتجات المصرية في صورتها الخام وزيادة قيمتها المضافة بتصديرها مصنعة أو نصف مصنعة.
13. إن معالجة الفجوة في الميزان التجاري يجب أن تتم من خلال تنفيذ وتكامل سياسات زيادة الصادرات مع ترشيد الواردات من السلع الكمالية وغير الضرورية، وتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية، والإحلال محل الواردات وخاصة في السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج، وترسيخ الإجراءات الإصلاحية واستكمال خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي.
14. يجب أن يكون معدل النمو في الصادرات أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وترشيد الواردات بحيث يكون معدل نموها أقل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
15. يؤدي اعتماد السياسة التصديرية على فائض الاستهلاك المحلي إلى تذبذب كمية الصادرات وفقاً للتغير في الاستهلاك، لذلك يجب أن تلتزم القطاعات الإنتاجية بتحقيق أهداف تصديرية كمية ونوعية في ضوء احتياجات الأسواق العالمية من المنتجات المصرية المصدرة.
16. يقترح الاستفادة من الموازين السلعية للسلع الاستراتيجية وجداول التشابك الاقتصادي وميزان الموارد والاستخدامات وميزان المدفوعات، لما تحظى به هذه الموازين من الاتساق والترابط بين المتغيرات على المستوى الكلي والقطاعي وتوضح الارتباط بين الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات والاستثمار.
17. أهمية التنسيق بين وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ووزارة الصناعة والتجارة فى إعداد أهداف وبرامج ومشروعات خطة التجارة الخارجية.

2-4 أهداف التجارة الخارجية فى برنامج عمل الحكومة (مارس 2016)

ينطلق **برنامج عمل الحكومة** متسقاً مع الاستحقاقات الدستورية ورؤية مصر 2030 للتنمية المستدامى، ومؤكداً على بناء الإنسان المصرى هدفاً استراتيجياً من خلال تطوير شامل للعملية التعليمية والإرتقاء بمستوى الخدمات الطبية، ويستهدف البرنامج تحقيق النمو المتوازن وبناء اقتصاد تنافسى ومتنوع ومنضبط قائم على المعرفة، وتحقيق تنمية عمرانية فى إطار ترسيخ مبادىء المواطنة والتكافؤ الاجتماعى، ومواصلة تنفيذ البرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى، ويتضمن برنامج عمل الحكومة من خمسة أهداف رئيسية هى:

1- المفهوم الشامل للأمن القومى

2- بناء الإنسان المصرى

3- التنتمية الاقتصادية ورفع أداء الجهاز الحكومى

4- التنمية المتوازنة فى كل القطاعات وفقاً للمزايا النسبية والنتافسية

5- تسحين مستوى معيشة المواطن المصرى

يواجه **الاقتصاد المصرى** تحديات كثيرة منها : إصلاح الاختلالات الهيكلية، وتشمل منها : اختلال الخارجى بين الصادرات والواردات وميزان المدفوعات . الاختلال الداخلى بين الإيرادات والمصروفات فى الموازنة العامة للدولة، ترشيد الدعم وتوجيه إلى مستحقيه، تقوية شبكة الأمان الاجتماعى، وتنيمة رأس المال البشرى، وتحقيق الرخاء الاقتصادى والاجتماعى، الاختلال فى سوق العمل بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، الاختلال بين الموارد والاستخدامات على المستوى القومى، الاختلال بين الاستثمار والادخار وزيادة المديونية، دفع عجل النمو الاقتصادى، خفض معدلات التضخم والعجز فى المواونة العامة للدولة، وتحييد أثر البرنامج على محدودى الدخل من خلال تقوية شبكة الأمان الاجتماعى، و يشمل **البرنامج** عدة إجراءات متعلقة بالسياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف و السياسة الحمائية ومكافحة الإغراق والحماية والمساندة الاجتماعية، وإقرار ضريبة القيمة المضافة، وترشيد دعم المواد البترولية، وتطبيق قانون الخدمة المدنية، وإصدار قانون الاستثمار، والتوسع فى برامج الحماية الاجتماعية، وإصلاح منظومة بطاقات التموين الحالية... وغيرها.

ويساعد **الهدف الثالث** على تحقيق أهم أهداف التجارة الخارجية ويركز على الإصلاح المؤسسى، كما يساعد **الهدف الرابع** على التنمية المتوازنة فى كل القطاعات وفقاً للمزايا النسبية الطبيعية و المكتسبة التي تساعد على تنمية الصادرات والإحلال محل الواردات.

2-5 نتائج مراجعة بعثة صندوق النقد الدولى

أنهت **البعثة** مع مصر الإجراءات الخاصة بالمراجعة والأخيرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، فى ظل "تسهيل الصندوق الممدد" بإجمالى قيمة 12 مليار دولار، وذلك بعد اسبوعين من زيارتها مصر، التى أجرت خلالها لقاءات مع عدة وزارات وجهات مختصة بتطبيق برنامج الإصلاح – وأكد تقرير الصندوق أن مصر التزمت على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، بتطبيق برنامج وطنى طموح لصلاح الاقتصادى، واستهدف تصحيح الاختلالات الخارجية والداخلية الكبيرة، وتشجيع النمو الاحتوائى، وتوفير فرص العمل، وزيادة الإنفاق الاجتماعى الأكثر استهدافاً، مع الاستمرار فى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية حتى نهاية مدة البرنامج فى نوفمبر 2019.

من المتوقع أن ينخفض إجمالى **دين الحكومة العام** إلى نحو 85% من إجمالى الناتج المحلى فى 2019/18 بعد أن بلغ 103% فى 2017/16، ونتيجة زيادة الاحتياطيات الدولية من 17 مليار

دولار فى يونيو 2016 إلى 44 مليار دولار فى مارس 2019، أصبحت مصر أكثر صلابة فى مواجهة ارتفاع عدم اليقين بالبيئة الخارجية والتقلبات الداخلية.

أن **البنك المركزى المصرى** فى إطار سياسته النقدية، التى تركز على خفض التضخم كهدف أساسى فى ظل نظام لسعر الصرف المرن، تمكن من ضبط السياسة النقدية بصورة ملائمة، وهو ما ساعد على تخفيض التضخم من 33% فى يولية عام 2017 إلى 13% فى أبريل عام 2019، برغم الصدمات العارضة المتعلقة بعرض السلع، والتقلب المفرط فى أسعار بعض المواد الغذائية، وأن معالجة الاختناقات المؤثرة على حجم المتاح من المواد الغذائية تعد بمنزلة خطوات مهمة للحد من هذا التقلب، وذلك من خلال الاستثمار في القطاع الزراعي (بإنشاء المشروعات الزراعية الكبرى مثل إقامة المجتمعات الزراعية الصناعية المتكاملة، ومشروع زراعة 1.5 مليون فدان، وإنشاء 100 ألف صوبة زراعية وغيرها)، وفي الصناعات التحويلية، وفى البنية الأساسية، والتجهيزات اللوجيستية، ومنشآت التخزين، والبنية التحتية للنقل.

أن **مصر** تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الضبط المالى المستهدف خلال فترة البرنامج الممتدة ثلاث سنوات، الذى يهدف إلى تحقيق تحسين تراكمى فى الفائض الأولى قدره 5,5% من إجمالى الناتج المحلى، بعدما أصبح هدف تحقيق الفائض الأولى البالغ 2% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى 2019/18 قريباً من التحقق، وهو مستوى تنوى مصر الحفاظ عليه فى المدى المتوسط لإبقاء دين الحكومة العامة على مسار تنازلى مستمر، وذكرت البعثة فى تقريرها إن إصلاح دعم الوقود يوشك على الاكتمال بنجاح، وسيكون استكماله بمنزلة لإنجاز كبير، حيث أسهم هذا الإصلاح بدور حيوى فى تحقيق أهداف المالية العامة، التى حددها البرنامج الاقتصادى، بجانب إصلاحات زيادة الموارد، وترشيد الإنفاق الجارى.

وأوضحت **البعثة** أن الهدف من الإصلاحات الهيكلية هو تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولاً لمختلف شرائح المجتمع، وتوفير فرص العمل للمصريين الذى تتزايد أعدادهم، وتمثل فئة الشباب النسبية الغالبة منهم، وهناك تقدم مستمر فى تنفيذ إجراءات زيادة الإنتاج والإنتاجية، وإزالة الحواجز أمام الاستثمار، و تسهيل إجراءات التجارة الخارجية، وتحسين الحوكمة، وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد.

وتشمل **مجالات الإصلاح الأساسية** لتحسين طرق إتاحة الأراضى الصناعية، وتشجيع المنافسة، وزيادة شفافية المؤسسات المملوكة للدولة، وتحسين إدراتها، ومكافحة الفساد، ومن شأن استكمال الإجراءات المخططة فى الوقت المحدد تحقيق مكاسب كبيرة، من حيث زيادة الاستثمار والنمو الاحتوائى وتوفير فرص العمل.

6-2 الاقتصاد المصرى بعد برنامج صندوق النقد الدولي:

بإنتهاء المراجعة الخامسة والأخيرة بين خبراء صندوق النقد الدولى والحكومة المصرية، فى مايو 2019 تكون مصر قد انتهت من تنفيذ الاتفاق مع الصندوق فى إطار تسهيل المساندة والذى

استغرق تنفيذه الفترة (16–2019)، وقامت الحكومة المصرية فى سياق هذه السياسة، بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادى اعتمد على أربعة محاور أساسية :

- **المحور الأول** : إصلاح الخلل فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات عن طريق تعديل سعر الصرف واعتماد سعر الصرف مرن يكفل إلغاء التقييم المفرط للجنيه المصرى، وذلك باعتبار أن سعر الصرف العملة المصرية مغالى فيه كثيراً، وهو ما يؤدى إلى ضياع القدرة التنافسية للاقتصاد القومى، ويشجع على المزيد من الاستيراد، وبالتالى تفاقم مشكلات الميزان التجارى، وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية، والغاء القيود على المعاملات الجارية، بغية توفير أمان من الصدمات الخارجية. وينطبق القول نفسه طبقا – لوجهة النظر هذه – على سعر الفائدة الذى يجب أن يعكس الندرة النسبية لرأس المال، والعمل على احتواء التضخم بتشديد السياسة النقدية، حيث يمكن تحفيز المدخرات وتشجيع الاستثمار المنتج، وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والائتمانية والمالية، بهدف استعادة التوازن الاقتصادى على المستوى الكلى.
- **المحور الثاني**: تثبيت أوضاع الاقتصاد، أى تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة عن طريق إعادة النظر فى سياسات الإنفاق العام.
- **المحور الثالث** : إعادة التوازن الداخلى فى إطار سياسة الإصلاح الهيكلى مع البنك الدولى والتى تعتمد على إصلاحات هيكلية لدعم النمو الاحتوائى، وتهدف إلى تحويل الاقتصاد وتتم عبر التأثير فى القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتجارة وتحرير الأسعار، بحيث تترك فى معظمها لتحدد وفقاً لآلية السوق دون تدخل، وذلك بهدف تحسين تخصيص الموارد وتشجيع الاستثمارات الخاصة.
- **المحور الرابع**: علاج الآثار السلبية لهذه السياسة على الدخول الحقيقية للفئات الفقيرة، بتقوية شبكات الآمان الاجتماعى وتعزيز المؤسسات الأخرى للتخفيف من وطأة هذه الإجراءات على الفئات المتضررة من هذه السياسة، حيث تم التوسع فى برامج تكافل وكرامة والأسر المعيلة وغيرهم.

التصنيف الإئتماني لمصر

صنفت **وكالة بلومبرج** الجنيه المصرى كثانى أفضل عملة أداءً على مستوى العالم، إن أهم المؤشرات التى ساهمت فى تحسن أداء الجنيه المصرى، وقد جاء فى مقدمتها ارتفاع صافى الاحتياطيات الدولية ليصل إلى 44,4 مليار دولار فى يونيو 2019، مقارنة بـ 20,1 مليار دولار لنفس الشهر من عام 2015، ارتفاع حصيلة الصادرات لتصل إلى 29,2 مليار دولار عام 2018، ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج لتبلغ قيمتها 25,5 مليار دولار عام 2018، مقارنة بـ 18,3 مليار دولار عام 2015، وكذلك

ارتفع صافى الاستثمار الاجنبى المباشر ليصل إلى 7,7 مليار دولار عام 2018/17 مقارنة بـ 6,4 مليار دولار عام 2015/14، فى المقابل تراجع عجز الحساب الجارى ليصل إلى 6 مليار دولار عام 2018/17 مقارنة بـ 12,1 مليار دولار عام 2015/14.كما أن **التصنيف الانتمائى لمصر قد تحسن،** حيث رفعت مؤسسة "فيتش" تصنيف مصر الائتمانى من (B) 2015 إلى (+B) عام 2019، كما رفعت مؤسسة "موديز" أيضا التصنيف الإئتمانى لمصر من (B3) عام 2015 إلى (B2) عام 2019، فضلاً عن رفع مؤسسة "ستاندر أند بورز" التصنيف الائتمانى لمصر من (–B) عام 2015 إلى (B) عام 2018، وأخيراً، تحسن ترتيب مصر فى مؤشر التنافسي العالمى لتحتل المركز الـ 94 عام 2028 مقارنة بالمركز 116 عام 2015.

7-2 توقعات إيجابية لصندوق النقد الدولى لمستقبل الاقتصاد المصرى

أكد **صندوق النقد الدولى** أن مصر نجحت فى استكمال برنامج "تسهيل الصندوق الممدود" المتفق عليه مع الصندوق وحقق البرنامج أهدافه الرئيسية التى انعكست عل تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلى، كما قامت مصر باصلاحات اقتصادية "بالغة الأهمية" ونجحت فى تحقيق الاستقرار المصرى، وأن توقعات الصندوق لمستقبل الاقتصاد المصرى إيجابية مع الاستمرار فى الإصلاحات التى تستهدف خلق فرص العمل وتحقيق نمو يشمل كل شرائح المجتمع ويقوده القطاع الخاص، وأوضح أن **الاتفاق مع مصر** لا يزال سارياً حتى نهاية نوفمبر 2019 رغم صرف إجمالى قيمة القرض البالغة 12 مليار دولار، وسيتم إعطاء الأولوية فى المرحلة الراهنة لضمان استمرار مصر فى تنفيذ سياسات سليمة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادى والحفاظ على النجاح الذى تحقق بجهد كبير، وكما هو الحال مع جميع الدول الأعضاء، فإن الصندوق يشارك فى مجال الرقابة على أوضاع الاقتصاد الكلى بإجراء فحص لسلامة الاقتصاد أو ما يسمى مشاورات المادة الرابعة. كما يقدم الدعم لمصر من خلال توفير المساعة الفنية وأنشطة تنمية القدرات فى عدد من المجالات موضحاً أنه إذا ما قررت مصر طلب الدخول فى برنامج جديد مع الصندوق لترسيخ إصلاحاتها الاقتصادية فإننا على استعداد لدعم مصر وشعبها فى سعيهما المستمر لإحداث تحول فى الاقتصاد من أجل تحقيق نمو مرتفع ومستمر واحتوائى وخلق فرص العمل، كما أشار **الصندوق** إلى أن مصر اتخذت إجراءات عديدة للحماية الاجتماعية.

الفصل الثالث

أثر السياسات الاقتصادية على هيكل تجارة مصر الخارجية

يتناول هذا الفصل آثار تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي وأهمها سياسة سعر الصرف، السياسة الحمائية، سياسة الإغراق على هيكل تجارة مصر الخارجية.

3-1 سياسة سعر الصرف

يتأثر حجم وهيكل التجارة الخارجية لأى دولة من الدول بكافة السياسات التى تتبعها هذه الدولة فى مختلف جوانب الحياة المجتمعية سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم تعليمية. وقد أفضت التطورات العلمية والتكنولوجية والسلوكية المتلاحقة على الساحات الدولية والإقليمية والمحلية فى مختلف الدول إلى عدم انفراد السياسات والعوامل الاقتصادية بالتأثير على حجم وهيكل التجارة الخارجية فيما بين الدول ليصبح هذا التأثير من الناحية الواقعية انعكاسا ليس فقط لهذه السياسات والعوامل الاقتصادية وإنما أيضا للعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية.

بيد أنه ما زال يحلو لكثير من الاقتصاديين والساسة (خاصة من ينشغلون منهم بقضايا من قبيل الإصلاح الاقتصادى وعلاج عجز الميزان التجارى) العودة إلى "افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها other things being equal" وهم يناقشون مثل هذه القضايا وما يطرحونه بشأنها من سياسات وإجراءات، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما يتكرر ويحدث فى معظم – إن لم يكن كل – برامج الإصلاح الاقتصادى من ضرورة تخفيض قيمة العملة الوطنية للدول التى تعانى عجزا متواصلا فى موازينها التجارية لعلاج هذا العجز بزيادة الصادرات وتقليل الواردات. ومنطق ذلك يتمثل ببساطة فى أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدى لانخفاض أسعار الصادرات السلعية والخدمية للدولة محل الاهتمام (مقومة بعملات شركائها التجاريين) وارتفاع أسعار وارداتها السلعية والخدمية (مقومة بعملتها الوطنية) فيزداد الطلب على صادرات هذه الدولة ويقل طلبها على الواردات مما يؤدى إلى علاج عجز ميزانها التجارى. ويبدو أن بساطة هذا المنطق لا تغرى فقط كثير من فرادى الاقتصاديين على تبنيه وإنما أيضا منظمات اقتصادية دولية على رأسها كل من البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. فكل برامجها واستشاراتها وتوصياتها، لتتمكن دول العجز فى موازين مدفوعاتها من علاجه، لا تكاد تخلو من مطالبة هذه الدول بتخفيض قيمة عملاتها الوطنية لعلاج هذا العجز، وكثيرا ما يتجاوز الأمر التوصية إلى الفرض خاصة فى حالات اتفاقات المساندة بقروض ومنح أو هبات.

ومن الواضح أن هذا المنطق يفترض بقاء كثير من الأشياء الأخرى على حالها:

- إذ يفترض أن الدول التى تكون صادراتها منافسة للصادرات الوطنية لن تعمد إلى تخفيض أسعارها و/أو تخفيض عملاتها بقدر يلغى تأثير خفض الدولة المعنية لعملتها الوطنية.

- ويفترض أن طلب المواطنين على الواردات فى دولة التخفيض مرن بحيث إن ارتفاع أسعار هذه الواردات سيقلل طلب هؤلاء المواطنين عليها بنسبة أكبر.
- كما يفترض أن طلب الأجانب على الصادرات الوطنية مرن بحيث إنه سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض فى أسعارها.
- كما تفترض سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية عدم تولد ضغوط تضخم زاحف، وربما أيضا راكض، يستشرى فى الاقتصاد الوطنى فيرفع من تكاليف إنتاج الصادرات، ومن ثم أسعارها، على نحو يعادل – وكثيرا ما يفوق – أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية فى تحقيق انخفاض فى أسعار الصادرات.
- ولعل الأكثر أهمية أن هذا المنطق يفترض مرونة الجهاز الإنتاجى للدولة التى تعمد إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية بغية علاج العجز فى ميزان مدفوعاتها، فما لم يكن الجهاز الإنتاجى مرنا، بحيث يستجيب لما تتوقعه سياسة التخفيض هذه من زيادة فى الطلب على الصادرات وإحلال محل الواردات، لا يفلح تخفيض قيمة العملة الوطنية فى علاج عجز ميزان المدفوعات ما لم تسانده تدخلات إدارية مباشرة مثل تخصيص منتجات بعينها و/أو حصص كمية منها للتصدير، أو اللجوء لأساليب غير مباشرة لدعم الصادرات، أو تقييد كمى للواردات... وكلها إجراءات كثيرا ما يصعب قبولها، أو مواصلة تطبيقها لفترات تتجاوز الأمد القصير، فى ظل الاتجاه العام للأخذ بقواعد وآليات اقتصاد السوق ونمو وتعميق هذا الاتجاه على حساب التدخلات الإدارية المباشرة للسلطات العامة فى إدارة الحياة الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى قواعد وآليات منظمة التجارة العالمية التى تحصر فى أضيق نطاق استخدام الأساليب الإدارية المباشرة وغير المباشرة فى التجارة الدولية[1].

وربما يكون من المفيد أن نضيف إلى ما تقدم حالا مجموعة استخلاصات –من واقع مسح للأدبيات ذات الصلة فضلا عن بعض الاستنتاجات– وردت فى مقدمة دراسة عن إدارة سعر الصرف ونمو الصادرات (دروس لإثيوبيا)[2]، وتتلخص هذه الاستخلاصات فى الآتى:

- لسعر الصرف أهمية بالنسبة للصادرات، بيد أن هذه الأهمية تتفاوت إلى حد بعيد من بلد لآخر ومن قطاع لآخر، حيث تنخفض هذه الأهمية كثيرا بالنسبة لصادرات السلع الأولية ولصادرات

---

[1] وهو الفرض الأشهر فى كل القوانين الاقتصادية، بل وحتى مع تطور الكثير من فروع علم الاقتصاد فى اتجاه استخدام الأساليب القياسية والنماذج الرياضية ظل هذا الفرض قائما من خلال ما يعرف بحد الخطأ error term الذى يعبر عن درجة من القصور فى القدرة التفسيرية لتأثير المتغير أو المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

[2] Alexis Ferrand; Exchange Rate Management and Export Growth: Lessons for Ethiopia; Knowledge, evidence and learning for development (K4D) 27 April 2018.

السلع المصنعة التى تتضاءل فيها نسبة القيمة المضافة المحلية، وذلك بالمقارنة بالصادرات مرتفعة الحساسية للسعر والتى يرتفع فيها المكون المحلى (بما فى ذلك العمل).

- استخدمت أسعار الصرف التنافسية (بل والمبخوسة القيمة) بواسطة عدد من الدول ذات النمو الموجه بالصادرات خاصة فى شرق آسيا، بيد أن ذلك جاء فى الغالب تابعا لنمو مبكر وسريع فى الصادرات، كما أن استخدام سعر الصرف وغيره من الإجراءات ذات الصلة بتحرير التجارة كان تدريجيا وانتقائيا فى معظم الأحوال.
- لعبت الاستثمارات المبكرة فى علاج القيود الهيكلية، وخاصة تلك التى استفادت من تدفقات المنح والمساعدات من الخارج فى مجالات تكوين وتطوير رأس المال البشرى، دورا هاما فى تفعيل وتعزيز دور سعر الصرف فى زيادة الصادرات خاصة من خلال الانخراط فى سلاسل القيمة الدولية.
- فى جميع الأحوال تم تبنى وتطبيق نظام واضح لحوافز للمصدرين، وشملت هذه الحوافز واردات معفاة من الجمارك، والاستفادة من تمويل تفضيلى، وإمكانية الاحتفاظ بجزء من قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية، والبحث عن فرص الحصول على رسوم جمركية تفضيلية فى الأسواق الرئيسية.
- يساعد سعر الصرف الثابت أو المقيد على استقرار الواردات ومن ثم التقليل من المخاطرة وعدم اليقين مما يراه مفيدا كل من مصدرى السلع الزراعية وصناع السلع الصناعية الأكثر تعقيدا.
- يمكن الارتفاع المعتدل لقيمة العملة الوطنية من زيادة القدرة على الاستثمار فى البنية الأساسية فضلا عن شراء السلع الرأسمالية، وكلا الأمرين بالغ الحيوية للتصنيع سواء الموجه للتصدير أو للسوق المحلية. وهذا يعنى أنه بينما قد يكون سعر الصرف التنافسى مفيدا للصادرات فإنه قد لا يكون كذلك بالنسبة للاقتصاد الوطنى ككل خاصة عندما يكون هناك تدفق يعتد به من المساعدات الخارجية إلى هذا الاقتصاد.
- فى كل حالات النجاح كان هناك التزام فعلى بالتدرج فى تحرير سعر الصرف وتحرير قطاع التجارة عامة، نظرا لأن بناء الصناعة المحلية من خلال الحماية له بعض المزايا. ولكن هذه المزايا لا تتضح آثارها الإيجابية إلا إذا بعدما يتم تعريضها للمنافسة وبقدر سعيها لتحقيق أفضل الممارسات من خلال التجارة.
- لا يمكن الفصل بين سياسة سعر الصرف والسياسة المالية، فمزايا الاستقرار التى يحققها سعر الصرف الثابت أو المقيد يتعين موازنتها بضمان معدل تضخم منخفض. وتعد السياسة المالية المحافظة (مع مراعاة سعر فائدة إيجابى معتدل فى المتوسط) أمرا حيويا لهذا الغرض، بيد أن مثل هذا الأمر غالبا ما لا يراعى.

هل تعنى هذه الاستخلاصات، وما سبقها من مناقشة للافتراضات المتصلة بتخفيض قيمة العملة الوطنية كسياسة لتحقيق توازن ميزان المدفوعات، أن سعر الصرف يفقد قيمته كأداة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق توازن ميزان المدفوعات؟

الإجابة قطعا بالنفى ولكن شريطة أن تتوافر مقومات فاعلية سعر الصرف فى تحقيق ما تتغياه السلطات النقدية والسياسة الاقتصادية للدولة عامة من توظيف هذه الأداة ارتفاعا أو انخفاضا، وربما لا يمارى أحد فى أن غاية ما تطمح –أو يجب أن تطمح– إليه هذه السلطات فى دولة نامية كمصر هو تحقيق التوازنين الداخلى والخارجى للاقتصاد الوطنى مع تجنب المخاطر الاجتماعية والسياسية لجموح الأسعار. فهل تحقق ذلك فى حالة مصر على امتداد ما يقرب من سبعة عقود مضت من الزمان؟ ذلك ما نحاول الإجابة عليه من خلال إلقاء نظرة تحليلية موجزة على تطورات سعر صرف الجنيه المصرى وحالة كل من ميزان المدفوعات (باعتبارها المؤشر الرئيسى لحالة التوازن الخارجى) والموازنة العامة للدولة (باعتبارها مؤشرا رئيسيا لحالة التوازن الداخلى).

أولا: نظرة تحليلية على تطورات سعر صرف الجنيه وحالة كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة فى مصر:

3-1-1 <u>سعر الصرف وميزان المدفوعات</u>:

على امتداد الفترة 1950–2019، والتى تكاد تساوى سبعة عقود من الزمن، شهد سعر صرف الجنيه المصرى تخفيضات متعددة بعضها كان ضمنيا ومقنعا بينما البعض الآخر كان صريحا وسافرا، وكان الهدف المعلن من ذلك فى جميع الأحوال هو علاج العجز المزمن فى ميزان المدفوعات خاصة من خلال زيادة الصادرات وانخفاض الواردات السلعية والخدمية. فهل تحقق ذلك؟ وإلى أى مدى؟ للإجابة على ذلك نشير إلى:

1- أن ميزان المدفؤعات المصرى ظل فى حالة عجز مزمن على امتداد الفترة من 1950 إلى 1981، باستثناء عام 1954 الذى تحقق فيه فائض بسيط (3.1 مليون جنيه) يعزى إلى فائض قدره 3,4 مليون جنيه حققه ميزان المعاملات الجارية بفضل تجاوز حصيلة الصادرات الخدمية للمدفوعات عن الواردات الخدمية فى الوقت الذى حقق فيه ميزان التجارة السلعية عجزا متواصلا على امتداد هذه الفترة[1].

2- أن الفترة 1950–1981 شهدت انخفاضا سافرا أو مقنعا لسعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى، وبالتبعية غيره من العملات الأجنبية. ففى بداية هذه الفترة "كان الجنيه المصرى يعادل 2,87 دولارا أمريكيا على أساس المحتوى الذهبى لكل من العملتين (2,552 جرام من الذهب الخالص للجنيه المصرى، 0,889 جرام من الذهب الخالص للدولار)، ثم فى مايو 1962 تم تخفيض سعر صرف

(1) راجع: محمود محمد عبدالحى: دور التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية المخططة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة 1974. ص162.

الجنيه بالنسبة للدولار فأصبح الجنيه يعادل 2,3 دولارا وساد هذا السعر حتى بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض سعر صرف الدولار، ولكن سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار ارتفع عندما خفضت الولايات المتحدة سعر صرف الدولار مرة أخرى عام 1973 فأصبح الجنيه يعادل 2,556 دولارا (أى أن الدولار أصبح يساوى 39,13 قرشا) وظل هذا السعر سائدا بصفة رسمية إلى أن تم تخفيض سعر الصرف الرسمى ليصبح الجنيه معادلا 1,428 دولارا (أى الدولار يساوى 70 قرشا) عام 1978 فى إطار الاتفاق الذى عقد مع صندوق النقد الدولى فى نفس العام[1]، ومنذ ذلك العام لم تتوقف قيمة الجنيه المصرى عن الانخفاض مقابل الدولار الأمريكى[2] (ومقابل غيره من العملات الأجنبية بالتبعية بحكم اتخاذ هذا الدولار قاعدة ارتكاز لتحديد قيمة الجنيه المصرى تجاه العملات الأجنبية الأخرى).

3- ومما هو جدير بالذكر أن قيمة الجنيه المصرى لم تشهد فقط التخفيضات الرسمية المذكورة أعلاه، وإنما شهدت هذه القيمة تخفيضات أخرى مقنعة تحت مظلة ازدواج أو تثليث أسعار العملات الأجنبية فى أطر ترتيبات أشهرها ما عرف "بالاستيراد بدون تحويل عملة" و "جنيه حق الاستيراد" و "علاوة التصدير" و"السوق الموازيه" و"السعر التشجيعى" و"مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى" جنبا إلى جنب مع "مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية" وكلها ترتيبات طبقت فى مراحل امتدت منذ مطلع خمسينات القرن العشرين وحتى أول يناير 1979 حينما تم تطبيق أسعار الصرف الموحدة (70 قرشا للدولار) على جميع المعاملات فى إطار مجمعى النقد الأجنبى لدى البنك المركزى والبنوك التجارية[(3)]، ولكن ذلك لم يمنع من استمرار تجارة غير رسمية فى العملات الأجنبية فى السوق السوداء وبأسعار صرف خاصة بها، وفى إطار محاولة الدولة للقضاء على هذه السوق تم تخفيض الجنيه ليصبح سعر الصرف (87 قرشا للدولار) عام 1989، ثم مع التمهيد لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (اعتبارا من عام 1991) تم تخفيض قيمة الجنية على مرحلتين الأولى عام 1990 (حيث أصبح الدولار يساوى 1.55 جنيها) والثانية عام1991 ليصبح سعر الدولار 3.14 جنيها مصريا، ثم توالى تخفيض قيمة الجنيه ليصبح سعر صرف الدولار 6.2 جنيه تقريبا عام2011، ولم تتوقف قيمة الجنيه عن التخفيض منذ ذلك الحين حتى أصبحت الآن (ديسمبر 2019) تدور حول 0.062 من الدولار[(4)].

[(1)] انظر محمود محمد عبدالحى صلاح: مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية 1378 يناير 1984، إعادة طبع سبتمبر 1992، ص ص 56-57.

[(2)] راجع تطور أسعار صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى، وغيره من العملات الأجنبية، فى النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى عبر سنوات الفترة المذكورة أعلاه.

[(3)] راجع فى ذلك محمود محمد عبدالحى: مشكلة سعر الصرف ... مرجع سابق الفصل الثانى.

[(4)] راجع تطور أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه المصرى فى: البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة تغطى الفترة 1991-2019.

4- ما تقدم حالا يعنى أن قيمة الجنيه المصرى أصبحت تقل عن سبعة سنتات أمريكية بنهاية عام 2019 بعد أن كانت هذه القيمة تناهز 2.6 دولارا أمريكيا عام 1973، فهل أفلح تخفيض قيمة الجنيه المصرى على هذا النحو فى تحقيق التوازن الخارجى (توازن ميزان المدفوعات أو بالأحرى توازن ميزان المعاملات الجارية)؟ وماذا عن ميزان المعاملات المالية والرأسمالية، هل أظهر تقاطرا يعتد به فى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد المصرى؟

5- للإجابة على هذه الأسئلة نشير إلى أن كل هذه التخفيضات فى قيمة الجنية المصرى لم تفلح فى تحقيق التوازن الخارجى (توازن ميزان المعاملات الجارية) كما لم تؤد إلى تغيرات هيكلية مواتية فى تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى الاقتصاد المصرى. فقد تواصل عجز ميزان المعاملات الجارية ليبلغ، بملايين الدولارات، 19831 و 14394 و 5962 فى السنوات المالية من 16/2015 إلى 18/2017 على الترتيب، ثم 3853 مليون دولار فى النصف الأول من السنة المالية 19/2018[1].

6- أما عن تدفقات رأس المال الأجنبى إلى مصر فيبدو أيضا أن التخفيض المتواصل لقيمة الجنيه المصرى لم يكن مشجعا على نمو متواصل لهذه التدفقات، فعلى الرغم مما شهدته الفترة 2003-2019 من تدهور حاد فى قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار، ومن ثم لباقى العملات الأجنبية للدول التى لها علاقات تجارية واستثمارية ملموسة مع مصر، إلا أن صافى تدفقات الاستثمار المباشر تأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2005/2004-2011/2010، حيث ارتفع على نحو متواصل من 3901.8 مليون دولار عام 2005/2004 إلى 13236.5 مليون دولار عام 2008/2007 ثم تراجع على نحو متواصل إلى 2188.6 مليون دولار عام 2011/2010 ليأخذ اتجاها صعوديا عاما (مع شيئ من التذبذب) حتى عام 2017/2016 حيث بلغ 7932.8 مليون دولار، لينخفض على نحو واضح بعد ذلك ليصل إلى 7719.5 مليون دولار ثم 5902.9 مليون دولار فى العامين 2018/2017 و 2019/2018 على الترتيب[2].

7- ولا يمكن بطبيعة الحال أن تعزى تطورات تدفق الاستثمار الأجنبى إلى مصر – أو أى بلد آخر- إلى مجرد التغيرات فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية، فالحقيقة أن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى لأى بلد يعتمد على عوامل كثيرة ومتشعبة ليس من أهمها سعر صرف العملة الوطنية للبلد المضيف، وإن كان ذلك لا ينفى أنه كلما كان هذا السعر مستقرا، بمعنى ثابتا أو يمكن توقعه مع تغيير محدود وبطىء، كلما كان ذلك مشجعا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة إلى الاقتصاد الوطنى، والعكس بالعكس. ويعزى ذلك إلى أن هذه التدفقات تكون عادة شديدة الحساسية لتقلبات سعر صرف العملة الوطنية للبلد المضيف خاصة كلما كانت هذه التدفقات إلى مجالات إنتاج

---

[1] البنك المركزى المصرى: النشرة الإحصائية الشهرية، يونيو 2019 ص ص 75-76

[2] البنك المركزى المصرى: النشرة الشهرية للاقتصاد المصرى (263) نوفمبر 263 لعام 2019. إحصاءات القطاع الخارجى. انظر على سبيل المثال :

سلعية وخدمية تسوق منتجاتها فى السوق الوطنية للدولة المضيفة، ومن ثم يتأثر ما تحوله هذه الاستثمارات من أرباح إلى الدولة الأم بتقلب سعر صرف عملة الدولة المضيفة مما يرفع من درجة عدم اليقين – ومن ثم درجة المخاطرة– فى دراسات الجدوى الخاصة بهذه الاستثمارات[1].

8– كذلك فإن تأثير سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر يعتمد على مجالات الإنتاج التى تنساب إليها هذه التدفقات والأسواق التى تستهدف تصريف منتجاتها فيها. فيقل تأثير سعر صرف العملة الوطنية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية التى تتجه إلى الصناعات الاستخراجية (بترولية كانت أم منجمية) خاصة وأن معظم هذه الاستثمارات، إن لم يكن كلها، تتبع نظما لاقتسام الإنتاج مع الدول المضيفة وتحصل على عائداتها فى شكل حصص عينية إما أن تستخدمها فى مشروعاتها الخاصة أو تصدرها (ربما للدولة المضيفة) وتقتضى ثمنها بإحدى العملات الارتكازية (الحرة). كذلك يقل تأثير سعر صرف العملة الوطنية على الاستثمارات الأجنبية التى تستهدف تصريف منتجاتها خارج الدولة المضيفة، أى عندما تعتبر الاستثمارات الأجنبية هذه الدولة موطىء قدم للوصول إلى أسواق الدول المحيطة بها أو القريبة منها... أما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية تستهدف الإنتاج للسوق الوطنية للدولة المضيفة فإن عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية لهذه الدولة يكون له تأثير أكبر على مثل هذه الاستثمارات بحكم أن معظم، إن لم يكن كل، إيرادات وأرباح أنشطتها سيكون بالعملة الوطنية مما يستدعى تأثيرا قويا لسعر صرف هذه العملة على ما تحوله هذه الاستثمارات من أرباح إلى وطنها الأم.

9– وبتطبيق ما تقدم على الاستثمارات الأجنبية التى تفد إلى مصر نجد أن النسبة الغالبة منها تذهب إلى مجالات لا تتأثر كثيرا بسعر صرف العملة الوطنية (الجنيه المصرى)، فمثلا الاستثمارات الأجنبية فى البحث والتنقيب واستخراج البترول فى مصر بلغت نسبتها فى إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر 58.4% و 53.5% خلال السنتين الماليتين 2015/2014 و2016/2015 على الترتيب، وبلغت هذه النسب 52,9% و 68.4% و 71.0% خلال يوليو/سبتمبر من السنوات المالية الثلاث 2017/2016 و 2018/2017 و 2019/2018 على الترتيب[2]، وهو ما يعنى أن ما يقرب – فى المتوسط– من ثلثى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر لاعلاقة له بسعر صرف الجنيه المصرى ولا يتأثر به ارتفاعا أو انخفاضا لسبب جلى ومعروف باعتبار أن الاستثمارات الأجنبية – فى مجال البحث عن واكتشاف واستخراج البترول– تسترد نفقاتها الاستثمارية وتحصل على حصتها من البترول المستخرج عينا فى شكل نسبة من هذا البترول يمكن تصدرها للخارج أو تبيعها جزئيا أو كليا إلى مصر بالدولار أو أى من العملات الارتكازية الأخرى.

---

(1) Vinh Nguyen Thi Thuy & Duong Trinh Thi Thuy; The Impact of Exchange Rate Volatility on Exports in Vietnam; Journal of Risk and Financial Management, 6/12/2019. www.mdpi.com/journal/pfm

(2) البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة، البند 2/2/5 حساب المعاملات الراسمالية.

10- يضاف إلى ما تقدم حالا أن الاستثمار الأجنبى المباشر فى كل من القطاعين العقارى والتمويلى يكاد لا يتاثر بانخفاض سعر صرف الجنيه فى مصر – والأرجح أنه لا يتأثر على الإطلاق- بحكم أن هوامش الربح فى الاستثمار العقارى فى مصر من الارتفاع بحيث تعوض ما قد يكون لتخفيض قيمة الجنيه من تأثير سلبى على أرباح المستثمرين الأجانب فى هذا القطاع عند تحويل هذه الأرباح إلى أوطانهم فى الخارج. وتنطبق نفس هذه الملاحظة على الاستثمار الأجنبى المباشر فى القطاع التمويلى بحكم أن الاستثمارات وعوائدها فى هذا القطاع تسوى أمورها (من حيث التصفية والعوائد السنوية) بنفس العملات التى وردت بها وهى غالبا من العملات الارتكازية.

11- وإذا ما لاحظنا أن متوسط تدفق كل من الاستثمار الأجنبى العقارى والتمويلى بلغ حوالى 5.2% و 4.0% على الترتيب خلال الفترة 2015/2014-2019/2018[1] وأضفنا إلى ذلك ما سبق ذكره (الفقرة 9 أعلاه) عن أن الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع البترول (ويمثل فى المتوسط نحو 66% من جملة الاستثمار الجنبى المباشر فى مصر) لا يتأثر بتخفيض قيمة الجنيه يمكن أن نخلص إلى أن ما لا يقل عن 70% من الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يتدفق إلى مصر لا يتأثر سلبا أو إيجابا بتخفيض قيمة الجنيه المصرى.

12- وفيما يتعلق بالنسبة المتبقية من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، وهى فى حدود 30%، فإنها موزعة بين قطاعات الصناعة، والزراعة، والانشاءات، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات أخرى، واستثمارات غير موزعة. وباستثناء استثمارات الخدمات الأخرى وغير الموزعة التى لا تتوفر عنها بيانات تفصح عن كنهها، فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى باقى هذه القطاعات لا يتوقع ان يكون لتخفيض قيمة الجنيه المصرى تأثير مشجع أو مثبط عليها لأسباب متعددة أهمها أن جزءا معتبرا من هذه الاستثمارات يأتى فى ركاب الشركات متعدية الجنسيات وهى لا تعدم الوسائل والأساليب التى تمكنها، حال كونها تنتج للسوق المصرية وتحصل على قيمة منتجاتها بالجنية المصرى، من تجنب التأثير السلبى لتخفيض قيمة هذا الجنيه على أرباحها المحولة إلى الخارج[2]. ويضاف إلى ذلك أن كثيرا من هذه الاستثمارات يأتى فى إطار سياسات وإجراءات تمييزية للمستثمر

---

(1) النسب محسوبة من البنك المركزى المصرى: المرجع السابق مباشرة.

(2) من بين هذه الوسائل والأساليب المبالغة فى أسعار وتكاليف ما تورده الشركات الأم، و/أو مراكزها الرئيسية، الأجنبية إلى فروعها أو وكلائها فى مصر من مدخلات راسمالية و/أو وسيطة بهدف تعويض ما قد يكون لتخفيض قيمة الجنيه من تأثير سلبى على حجم أرباحها المحولة إلى الخارج (ربما يكون من أشهر الأمثلة على ذلك ما يحدث من جانب شركات الأدوية العالمية فى كثير من البلاد النامية، ومن بينها مصر لضمان أن تنخفض التزاماتها الضريبية تجاه الدولة المضيفة على النحو الذى الذى يؤمنها ضد الأثر السلبى لتخفيض قيمة العملة الوطنية على ما تحوله من أرباح للخارج).

الأجنبى يمكن أن يكون من بينها إعفاءات ضريبية لفترة من الزمن، وإتاحة الأراضى والخدمات بشروط ميسرة وضمانات لتيسير دخول مجالات ومناطق الاستثمار والخروج منها.

نخلص مما تقدم إلى أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى على امتداد ما يقرب من سبعة عقود من الزمن لم تحقق التوازن الخارجى، أى التوازن فى ميزان المدفوعات، فعجز الميزان التجارى تواصل فى كل سنوات هذه الفترة، وإن كانت هناك بضع سنوات حقق فيها ميزان المعاملات الجارية توازنا أو فائضا محدودا فالفضل فى ذلك يرجع إلى ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات) الذى حقق على الدوام فائضا لعب، وما زال يلعب، دورا ملطفا لمقدار العجز المتواصل فى ميزان المدفوعات المصرى بيد أن ذلك لم يكف لتحقيق التوازن الخارجى، وذلك ما يقودنا إلى استنتاج مؤداه أن تخفيضات قيمة الجنيه المصرى كانت ضعيفة الجدوى فى تحقيق هذا التوازن بالرغم من تكرارها إلى الحد الذى هبط بهذه القيمة – كما أشرنا فيما تقدم – من 2.6 دولارا أمريكيا إلى أقل من 0.07 دولارا أمريكيا. وإذا كان ذلك كذلك، فماذا عن التوازن الداخلى المتعلق بالميزانية العامة للدولة؟ هل نجح إهدار قيمة الجنيه المصرى فى المساهمة فى الوصول إلى توازن هذه الميزانية؟ ذلك ما نحاول بيانه فيما يلى.

3-1-2 سعر الصرف والموازنة العامة للدولة:

يكاد يكون عجز الموازنة العامة للدولة سمة ملازمة للاقتصاد المصرى منذ ما يقرب من ستة عقود من الزمان على الرغم مما حدث خلالها من تخفيضات كبيرة لسعر صرف الجنيه المصرى، مما يعنى أن هذا التخفيض لم يسهم فى تحقيق التوازن الداخلى معبرا عنه بالتوازن بين الإيرادات والنفقات العامة. وتجنبا لما قد يقتضيه إيضاح ذلك بالتفصيل من ابتعاد عن صلب موضوع الفصل الحالى من الدراسة فإننا نكتفى هنا بالإشارة إلى أن التخفيض الأخير لسعر صرف الجنيه المصرى فى 3 نوفمبر 2016 وترتب عليه ارتفاع سعر الدولار بأكثر من 100% خلال بضعة شهور ليصل إلى 18.14 جنيه فى يوليو 2017 ثم انخفض قليلا إلى 17.69 جنيها فى يوليو 2018 ثم انخفض أكثر إلى 16.09 جنيها فى ديسمبر 2019[1].

ومع هذه التغيرات فى سعر الصرف، بما فيها التخفيض الحاد الذى طبق اعتبار من نوفمبر 2016، استمر عجز الموازنة العامة للدولة فى الزيادة ليرتفع من 339495 مليون جنيه إلى 379590 ثم 432697 مليون جنيه فى الأعوام المالية الثلاثة على الترتيب للفترة 2015/16-2017/2018، وتشير تقديرات أولية إلى أن هذا العجز ربما يتجاوز 465000 مليون جنيه فى العام 2018/2019[2]، ومن ثم يمكن استنتاج أن تخفيض سعر صرف الجنيه لم يسهم فى تحقيق توازن الميزانية العامة للدولة بحكم ما توضحه البيانات من تزايد عجز هذه الميزانية... فهل معنى ذلك أن تخفيض قيمة العملة الوطنية

---

[1] انظر البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد الفترة 2016-2019.

[2] انظر البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 270 سبيتمبر 2019.

لا يمكن أن تكون له فائدة فى علاج العجز المتزايد للموازنة العامة فى مصر؟ ربما يكون مناسبا أن نستهل القسم الثانى من هذا الفصل بمحاولة تقديم إجابة على هذا التساؤل.

ثانيا: توجهات أساسية مقترحة للتعامل مع قضية سعر الصرف وتاثيره على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة:

- **تخفيض سعر الصرف وعجز الموازنة العامة:**

لا يكاد يختلف أى من المهتمين بالشأن الاقتصادى، أكاديميين كانوا أم تنفيذيين أم إعلاميين أو حتى من جمهور المتابعين للشأن العام داخليا وخارجيا، على أن السياسات الاقتصادية بمكوناتها المتعددة متفاعلة فيما بينها سواء من حيث مكوناتها أو آثارها ونتائجها، وأن هذه الآثار والنتائج لها أبعاد اجتماعية وسياسية وتعليمية وتكنولوجية وثقافية تؤثر فى السياسات الاقتصادية ذاتها وتتأثر بها، وإن تخفيض قيمة الجنيه المصرى ساهم فى زيادة احتياطيات النقد الأجنبى لدى البنك المركزى (أساسا بفضل زيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، حيث ارتفعت من 17077.4 مليون دولارا عام 2016/2015 إلى 26392.9 مليون دولارا عام 2018/2017 وبلغت 18211.4 مليون دولارا فى الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019/2018[1]. وهذه الزيادة دخلت بلاشك فى غطاء الإصدار النقدى مما أدى إلى زيادة السيولة المحلية بمتوسط سنوى حوالى 17% خلال الفترة من يونيو 2015 إلى يونيو 2019[2]، وبمقارنة هذا المعدل لزيادة السيولة بمتوسط معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى (4.8% تقريبا) خلال نفس الفترة يتضح لنا أن الحكومة المصرية اتبعت سياسة تضخمية واضحة خلال هذه الفترة[3]، وعلى الرغم من أن هذه السياسة جاءت فى ركاب الالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادى التى تنفذها الحكومة فى إطار اتفاقات المساندة مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وعلى الرغم من أن السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة (لتحقيق النوازن الداخلى) تعد أحد المكونات الرئيسية لمثل هذه البرامج، إلا أننا نطرح تساؤلا جوهريا: لماذا لم تعمد السياسة المالية للحكومة المصرية إلى استثمار نتائج السياسة التضخمية فى تخفيض قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة بتطبيق الضريبة التصاعدية على دخول الفئات التى تستفيد من التضخم لتصل بسعر هذه الضريبة إلى ما لا يقل عن 60% أو 70% على الدخول التى تتجاوز مثلا 1.5 مليون جنيه فى السنة (أى بما يعادل 125 ألف جنيه فى الشهر وهو مبلغ كاف لمعيشة رغدة بالنسبة لعموم الأحوال الاقتصادية فى مصر).

---

[1] انظر البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 270 سبتمبر 2019 جدول 21 ص ص 75-76.

[2] المرجع السابق مباشرة، ص ص12-13.

[3] وتتضح الطبيعة التضخمية لهذه السياسة أكثر إذا ما أخذنا فى الاعتبار أيضا رفع أسعار الكهرباء والمياه والمشتقات البترولية الأساسية (بنزين وسولار ومازوت وغاز) وكلها مدخلات أساسية للجانبين الإنتاجى والاستهلاكى فى حياة المصريين وتدفع الزيادة فى أسعارها أسعار معظم السلع والخدمات فى مصر إلى الارتفاع، مما يدعم الآثار التضخمية للسياستين المالية والنقدية.

لو نفذت الحكومة مثل هذا الاقتراح – مع بذل الجهد التفاوضى المناسب مع كبار المستثمرين ورجال الأعمال واتحاداتهم وجمعياتهم الممثلة لهم – فالأرجح أن النتائج ستكون إيجابية بوضوح فى اتجاه تحقيق توازن الموانة العامة للدولة وزيادة قدرة الدولة على تطبيق برامج رشيدة للدعم والرعاية الاجتماعية والصحية لمن يستحقونها من المواطنين بعد دراسات جادة وموضوعية لتحديد من هم المستحقين.

- **تخفيض سعر الصرف وميزان المدفوعات:**

إذا كانت النظرة التحليلية التى قدمناها عن العلاقة بين تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وحالة ميزان المدفوعات المصرى تشير بوضوح، ووفقا للأرقام الفعلية، إلى ضعف فاعلية تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات المصرى[1] فإن ذلك يشير بوضوح إلى وجود عوامل أخرى ربما تكون أكثر أهمية أو فاعلية من سعر الصرف فى تحقيق هذا التوازن، وذلك ما نحاول توضيحه من خلال مجموعة الملاحظات التالية التى نبديها فى ضوء تناول مكونات ميزان المدفوعات التى تتأثر – أو يتوقع أن تتأثر– بتغيرات سعر صرف العملة المصرية. وهذه المكونات هى بصفة أساسية الصادرات[2] والواردات السلعية والخدمية، وميزان دخل الاستثمار، والحساب الرأسمالى والمالى... وإذا كنا قد أوضحنا فيما تقدم، ومن واقع الأرقام الفعلية المنشورة، أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى كان له تأثير بسيط في علاج المشكلة المزمنة للعجز فى ميزان المدفوعات المصرى، فإننا نحاول فى الفقرات التالية أن نسترعى الانتباه إلى كثير من العوامل الأخرى –بخلاف سعر الصرف– التى يتعين الانتباه إليها وحسن إدارتها.

- **الصادرات والواردات السلعية والخدمية**

يتعلق الأمر هنا بقسمين أساسيين فى ميزان المدفوعات، أولهما الميزان التجارى، وثانيهما ميزان الخدمات:

أ) وإذا ما بدأنا بميزان الخدمات، نجد أنه يحقق فائضا متواصلا بفضل المتحصلات من النقل التى تشمل إيرادات قناة السويس (بنسبة لم تقل عن 55% خلال الفترة 2014/2013–2019/2018) وهذه لا علاقة لها بتخفيض أو رفع سعر صرف الجنيه لأنها تقتضى بالدولار أو إحدى العملات الارتكازية الأخرى. إلا أن المقارنة بين الإيرادات (المتحصلات) من السفر ومدفوعات السفر، خلال الفترة 2014/2013– 2019/2018، تكشف عن أن نسبة مرتفعة من الإيرادات السياحية لمصر

---

(1) ومما يؤيد هذا الاستنتاج ما جاء فى عرض للدراسات السابقة، بإحدى الدراسات الحديثة، من استنتاج مؤداه من أن الأثر الصافى لتغير سعر الصرف على الصادرات مراوغ طبقا لملاحظة أن نتائج دراسة هذا الأثر تتباين تبعا للفروض البديلة التى يمكن استخدامها وأيضا طبقا لاستراتيجيات النمذجة المتبعة لدراسة هذا الأثر، هذا فضلا عن أن معظم الدراسات التطبيقية التى تم الرجوع إليها توضح أن العلاقة بين صادرات أى دولة بمفردها وتقلب سعر صرف عملتها هى علاقة سلبية فى الأجل الطويل (انظر Vinh Inguyen، مرجع سابق ص 3).

(2) البيانات الواردة فى هذه الفقرة مستمدة من البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، العددين 250 يناير 2018، و 270 سبتمبر 2019. الجداول الخاصة بميزان المدفوعات.

(وقد سجلت زيادات ملحوظة فى الأعوام المالية الثلاثة الأخيرة من هذه الفترة) تستنفد فى السفر إلى الخارج، حيث بلغ متوسط هذه النسبة نحو 50% خلال هذه الفترة[1]، والملاحظ أن هذه النسبة مالت إلى الانخفاض خلال العامين الأخيرين من هذه الفترة ربما بسبب تخفيض قيمة الجنيه الذى من المتوقع أن يكون قد أثر سلبا على سفريات المصريين – من غير المسئولين الرسميين– إلى الخارج. ولكن ذلك ليس بكاف إذ يتعين ترشيد السفريات العامة والخاصة للخارج للمساهمة فى تخفيف الآثار السلبية للعجز المزمن فى ميزان المدفوعات وما يرتبط به من تدهور قيمة الجنيه المصرى بكل ما يعنيه ذلك من ضغوط تضخمية وانحرافات بتوزيع الدخل عما تقتضية اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية.

ب) وما لا شك فيه أن قطاع السياحة أحد المصادر الرئيسية لمتحصلات مصر من العملات بيد أنه من المطلوب بإلحاح العمل على رفع صافى إيرادات البلد من العملات الأجنبية من هذا القطاع بمضاعفة الجهود ليس فقط بالترويج للمزارات السياحية المصرية بأنواعها المختلفة وإنما أيضا بالعمل على تعظيم المدخلات المصرية المنشأ فى مجموع مدخلات الإنتاج لهذا القطاع بحيث يتم تعظيم الأثر الصافى لقطاع السياحة المصرى على حصيلة البلد من العملات الأجنبية مما يحد من الحاجة إلى تخفيضات أو انخفاضات أخرى فى سعر صرف الجنيه بالنسبة للعملات الأجنبية.

ت) ويتعلق بميزان الخدمات أيضا ما يرد به من متحصلات أخرى ومدفوعات أخرى وكلتاهما غير موضحتان على نحو ما تقتضى به الشفافية ومصداقية البيانات، ولكن إذا لاحظنا أن قيمة بند هذه المتحصلات الأخرى لم تتجاوز فى المتوسط 65% من قيمة المدفوعات الأخرى خلال الفترة 22019/2018–2014/2013 لأدركنا أن لهذا البند المجَهَّل أثر يعتد به فى دفع قيمة الجنيه المصرى إلى الانخفاض، ومن ثم فى تخفيض سعر صرف الجنيه.

ث) وإذا ماانتقلنا إلى الميزان التجارى، أى ميزان العلاقة بين الصادرات والواردات السلعية، فإن ما سبق ولاحظناه من ضعف فعالية التخفيضات المتتالية لقيمة الجنيه المصرى، بالنسبة للعملات الأجنبية، فى علاج العجز المزمن لهذا الميزان، على امتداد ما يقرب من العقود السبعة الماضية من الزمان، يدعونا إلى أن نسترعى الإنتباه إلى ما يلى:

- أن التجارة السلعية المصرية مع العالم الخارجى يجب أن تستند إلى دراسات جادة ومتعمقة لمرونات الجهاز الإنتاجى السلعى المصرى وقدرته على التكيف مع نمو وانكماش كل من الطلب المحلى والأجنبى على المنتجات السلعية بحد أدنى من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وبأقل قدر من الضغوط التضخمية السافرة أو المقنعة. كما يتعين أن تمتد هذه الدراسات إلى العلاقة بين هوامش ومعدلات الربح فى قطاعات إنتاج السلع القابلة للدخول فى التجارة الدولية tradable goods وتلك

[2] نفس المصدر السابق مباشرة.

غير القابلة للدخول فى التجارة الدولية non–tradable goods، فكلما كانت هوامش ومعدلات الربح أعلى فى إنتاج السلع القابلة للدخول فى التجارة الدولية كلما كانت فرص التوسع فى إنتاج هذه السلع أكبر، والعكس صحيح.

- التجارة السلعية المصرية مع العالم الخارجى يتعين أن تقوم على دراسات جادة ومتعمقة للأسواق الخارجية وفرص النفاذ إليها والتعامل معها، وهى دراسات تقتضى تكاتف جهود العديد من الأجهزة المختصة سواء كانت حكومية تخطيطية وتنفيذية، أم بحثية، أم مصرفية، أم تمثيلية كجمعيات رجال الأعمال واتحادات المنتجين والمصدرين والمستوردين. والأفضل أن تصب نتائج ودراسات وجهود كل هذه الجهات لدى مجلس أعلى للتجارة الخارجية تمثل فيه كل هذه الجهات ويرأسه رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه فى ذلك والأفضل أن يكون وزيرة/وزير التخطيط، وتكون له أمانة فنية تنسق بين دراسات مختلف هذه الجهات وتستخلص منها النتائج والتوصيات المناسبة.
- كل هذه الجهات عليها أن تدرس، كل فيما يخصه ولكن بالتعاون الوثيق فيما بينها، الأسواق الخارجية من حيث خصائصها والتحولات التى طرأت وتطرأ عليها، والقوى والمتغيرات المؤثرة فيها، والقواعد أو الأعراف المنظمة للتعامل فى هذه الأسواق والحوافز الإيجابية والسلبية للالتزام بهذه القواعد والأعراف، ومستويات دخول وأذواق وعادات وتقاليد العملاء، والخدمات اللوجستية المتاحة بها، فضلا عن أكبر قدر من المعلومات عن المنافسين فى هذه الأسواق.
- ومن الأفضل، إن لم يكن من المحتم، أن تصب نتائج كل هذه الدراسات فى منظومة التحليل الرباعى لجوانب القوة والضعف، والفرص والتحديات (SWOT Analysis). وربما تكون الميزة الأساسية لمثل هذا التحليل أنه يلخص نتائج كافة الدراسات المشار إليها أعلاه، وغيرها مما قد يضاف إليها، على نحو يوضح أولوية واتجاه ما يجب تبنيه من سياسات وبذله من جهود لعلاج مشكلة العجز المزمن فى الميزان التجارى المصرى.
- فهم طبيعة الأسواق الخارجية والجوانب التنظيمية والإجرائية الخاصة بكل منها:
- فمن حيث مفهوم السوق نفسه لم يعد مرتبطا بمكان أو موقع جغرافى محدد (محلى أم إقليمى أم عالمى) يلتقى فيه البائعون والمشترون، وإنما أصبح مرتبطا بمجال أونطاق اتصالات وتبادل معلومات بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم أصبحت مهارات التعامل من شبكة المعلومات والاتصالات واحترام القواعد القانونية والإجرائية وحجيتها من أهم عوامل بناء وتطوير القدرات على التعامل مع الأسواق والولوج إليها والترويج للمنتجات الوطنية فى الأسواق العالمية مع الالتزام بالمواصفات المعتمدة دوليا وعلى مستوى الأسواق المحلية للدول، ومن ثم زيادة الصادرات، وقد أصبحت هذه العوامل أكثر أهمية وفعالية فى زيادة الصادرات من تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ومن حيث الجوانب التنظيمية والإجرائية فى الأسواق الخارجية فإنها تعتبر بمثابة قواعد واجبة الاحترام لكل من يريد أن يصدر لهذه الأسواق، فمثلا مما يساعد فى زيادة الصادرات السلعية إلى الاقتصادات

المتقدمة ومعظم الاقتصادات الصاعدة أن تلتزم الدولة المصدرة لهذه الأسواق بالتوقيتات المتفق عليها بخصوص شحن ووصول البضائع إلى هذه الأسواق لأن التراخى فى الالتزام بهذه التوقيتات يترتب عليه ارتفاع فى التكاليف بالنسبة للمستورد لأسباب متعددة[1]. كذلك فإن اطمئنان المستوردين فى الخارج إلى سلامة ودقة المعايير الصحية والبيئية التى تطبقها جهات الرقابة على الصادرات فى بلد المنشأ من العوامل الهامة لتنمية الصادرات السلعية[2]. ومن المطلوب بإلحاح استمرار عمل مثل هذه الجهات وتنمية الصلات والروابط بينها والأسواق الخارجية لمزيد من التعرف على خصائصها ومتطلباتها وتوعية المصدرين المصريين بها.

– ومن العوامل الهامة جدا فى تشجيع الصادرات المصرية الاهتمام بعمليات التعبئة والتغليف من زوايا متعددة أهمها الأمان البيئى للمواد المستخدمة فى التعبئة والتغليف بتوضيح مطبوع على كل عبوة وتغليف عن طبيعة هذه المواد وكيفة التخلص الآمن منها إما بمجالات إعادة تدويرها (وهو الأفضل) أو بأى طرق أخرى آمنة بيئيا.

– كذلك يعتبر تنميط العبوات من حيث الحجم والوزن، وتوضيح ذلك على العبوة أو الغلاف، من العوامل الهامة فى الترويج للصادرات إلى معظم الدول الأجنبية. وتزداد أهمية هذه العامل كلما كان هناك حرص على الاهتمام ببيان بعض المعلومات الأساسية المتصلة بالجوانب الصحية (خاصة للمنتجات الغذائية والملابس) واستهلاك الطاقة (خاصة للأجهزة الكهربائية والتى تعمل بالغاز) واحتياطات الأمان الشخصى والبيئى المتصلة بهذه المنتجات.

– وإذا كان عدم مراعاة بعض أو كل هذه الاعتبارات يقلص إلى حد بعيد من فاعلية تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى زيادة الصادرات السلعية المصرية إلى الخارج، فإن هذه النتيجة تتعمق أكثر إذا ما أخذنا فى الاعتبار الدور المتزايد للبورصات السلعية فى التجارة الدولية لكثير من السلع موضوع هذه التجارة[3]، وعلى الرغم من أن هذا اتجاه عام بالنسبة لمكونات هذه التجارة (خاصة مع

---

(1) من هذه التكاليف على سبيل المثال الأرضيات التى تدفع على تجاوز فترة تحميل البضاعة من ميناء الوصول إلى الجهات المعنية حدا معينا مسموحا به من جانب سلطات هذا الميناء، كذلك فإن معظم الدول المتقدمة تضع قواعد محددة لتوقيتات تحرك شاحنات البضائع فى الطرق العامة والشوارع الداخلية بالمدن وأيضا لتفريغ وتحميل البضائع فيما بين الموانىء والمخازن ومتاجر البيع للمستلك النهائى وتفرض غرامات باهظة على مخالفة تلك القواعد.

(2) مما هو جدير بالذكر أن شهادات الهيئة العامة المصرية للرقابة على الصادرات والواردات كانت من أهم عوامل اطمئان وثقة المستوردين الأجانب فى الصادرات المصرية، وذلك ما لاحظناه من بعض المسوح التى نفذناها مع الفريق البحثى الذى عنى بدراسة واقتراح استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية (راجع USAID &Ministry of Economy and Foreign Trade; Achieving Egyptian Export Growth. Cairo 1995).

(3) يعود تاريخ بورصات السلع إلى ما بين سنتى 4500 و 4000 قبل الميلاد، وقد تطورت هذه البورصات عبر الزمن لتواكب الانتقال من النقود السلعية إلى النقود الائتمانية والانتقال من التبادل الحاضر إلى العقود الآجلة، كما اتسع نطاق السلع محل التبادل فى هذه البورصات ليشمل أغلب السلع الزراعية كالقمح والذرة والماشية والأرز والزبد والبيض والبطاطا وفول الصويا والأقمشة والخشب والأسلحة فضلا عن منتجات صناعات استخراجية كالبترول والفحم والمعادن، وأغلب الصفقات التى تتم فى هذه البورصات تتعلق بعمليات استيراد وتصدير بين الدول سواء بعقود حاضرة أوآجلة (انظر ويكيب1يديا: سوق سلع أساسية ، https://ar.wikipedia.org/wiki

الدور المتزايد للأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تصميم وتصنيع الكثير من المنتجات) إلا أن دور البورصات السلعية أكثر وضوحا وتأثيرا بالنسبة لمعظم السلع التقليدية –زراعية كانت أم صناعية– التى تغلب على الصادرات المصرية[1]... وإذا كانت مثل هذه البورصات تجعل الأسعار محددة فى الأسواق الخارجية فإن تخفيض قيمة الجنيه غالبا لن يجدى فى تخفيض سعر المنتج المصرى– ومن ثم زيادة الطلب الأجنبى عليه–فى هذه الأسواق، بل إن المصدرين المصريين لمثل هذه السلع قد يتعرضون لدعاوى الإغراق إذا ما ترجموا تخفيض قيمة الجنيه (تخفيضا سافرا، أم مقنعا كما فى حالة سياسة دعم الصادرات) إلى تخفيض فى أسعار تصديرهم للسلع التى لها بورصات عالمية.

- من المهم جدا فى الترويج للصادرات المصرية أن تتلاءم خصائصها الفنية ومواصفاتها وأعمارها فى الاستخدام مع البيئات الاقتصادية والاجتماعية والأذواق السائدة فى الأسواق المستهدفة، ومن ثم يجب مثلا أن تكون دراساتنا للأسواق الخارجية شاملة ليس فقط لتفضيلات المستخدمين النهائيين لهذه الصادرات (سواء لأغراض الاستهلاك النهائى أم لأغراض الاستهلاك الوسيط فى أنشطة إنتاجية) وإنما أيضا لأهداف الوسطاء التجاريين سواء كانوا مستوردين للصادرات المصرية أم يتاجرون فيها فى أسواقهم الداخلية. فمثلا من أهداف هؤلاء الوسطاء – خاصة فى الدول المتقدمة حيث الدخول مرتفعة – زيادة معدل دوران رؤوس أموالهم المستخدمة فى التجارة (وهو ما يترجم بالطبع إلى تعظيم أرباحهم) ومن ثم لا يفضلون الاتجار فى سلع طويلة العمر فى الاستخدام بقدر ما يفضلون أن تكون هذه السلع قصيرة أو متوسطة العمر فى الاستخدام وآمنة بيئيا وصحيا لأن ذلك يزيد من سرعة دوران رؤوس أموالهم وارتفاع ما يحققونه من أرباح.
- مما يشجع على زيادة الصادرات المصرية الاهتمام بأن تحمل السلع وعبواتها شعارا مصريا محببا لدى الناس فى الأسواق الخارجية، وأن يكون كل نوع من الصادرات مصحوبا ببطاقة بيانات وافية عن نوعية المنتج وكيفية استخدامه وصيانته والمحاذير التى يتعين مراعاتها عند استخدامه، وشروط سريان وتنفيذ ضمان الجودة، فضلا عن الاهتمام ببيان المعلومات الصحية ذات الصلة باستخدام المنتجات المصدرة.
- ومما يشجع أيضا على زيادة الصادرات المصرية العمل على تعظيم قدرة الجهاز الإنتاجى على إنتاج هذه الصادرات (أى زيادة مرونة عرضها) بما يستجيب لزيادة الطلب الخارجى عليها دون قصور فى المعروض منها فى الأسواق الداخلية، فمثل هذا القصور إن وجد يؤدى إلى رفع الأسعار

[1] فى الدراسة الخاصة بتنمية الصادرات المصرية والتى ورد ذكرها كمرجع فيما تقدم (هامش 24) أفاد المدير التجارى لواحد من أكبر مشروعات القطاع الخاص المنتجة للمنتجات الجلدية (M&M) أنه وجد فى سوق لندن بورصة تتحدد فيها أسعار الأحذية، وأن أعلى سعر كان سائدا لم يكن يغطى تكاليف إنتاج ما تنتجه شركته المصرية أحذية فى ذلك الوقت.

المحلية لهذه السلع، ومن ثم ارتفاع هوامش ربح بيعها فى السوق المحلية، مما يقلص من فرص تصديرها حتى مع تخفيض قيمة الجنيه.

- كذلك فإن فرص زيادة الصادرات المصرية ونموها تتأثر بكثير من الاعتبارات وثيقة الصلة بالبيئة والسلوكيات الاجتماعية ومدى الالتزام بالقواعد القانونية والعرفية لهذه البيئة والسلوكيات، وكلتاهما محل رصد ومتابعة على الأقل من الدول والمجتمعات الأجنبية المعنية بالتأكد من سلامة الصادرات المصرية. فمثلا ملاحظة الأجانب الذين يفدون إلى مصر (سياحا كانوا أم رجال أعمال أم لأى غرض آخر) عدم مراعاة اعتبارات الأمان البيئى والصحى فى نقل وعرض لحوم الذبائح يتوقع أنه يؤثر سلبا على فرص تصدير الكثير من المنتجات الغذائية وغير الغذائية.
- وفيما يتعلق بالواردات المصرية من السلع فمن الملاحظ – من واقع بيانات أهم الموازين السلعية التى تلخص العلاقة بين صادرات وواردات مصر من نفس السلع أو المجموعات السلعية[1] – أن معظم نوعيات هذه الواردات لها إنتاج مصرى بديل ويصدر منه جزء إلى الخارج. ولهذه الملاحظة أهمية بالغة من منظور علاج عجز الميزان التجارى دون الحاجة إلى تخفيض قيمة الجنيه بآثاره السلبية على مستوى معيشة المواطنين (من خلال ارتفاع الأسعار وتدنى مستوى دخولهم الحقيقية) وعلى الموازنة العامة للدولة(من خلال ارتفاع تكاليف برامج الدعم والحماية الاجتماعية وتكاليف الاستثمارات العامة). فمن جهة يمكن العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروعات المنتجة لهذه السلع بحيث تلبى نسبا متزايدة من الطلب عليها فى السوق المصرى، على أن يرتبط ذلك – من جهة أخرى– ببذل كل ما يمكن من جهود وبرامج لتنمية ولاء المصريين وإقبالهم الطوعى على المنتجات المصرية ليتحول طلبهم من المنتج المستورد إلى المنتج المحلى دونما إخلال بقواعد منظمة التجارة العالمية التى تسعى إلى تعزيز حرية التجارة.
- فهذه القواعد أصبحت ملزمة للغالبية العظمى من الدول، ورغم أن ظاهرها تحرير التجارة لمصلحة جميع الدول والشعوب إلا أن باطنها الحفاظ على تفاوت عناصر القوة الاقتصادية (وما يرتبط بها من عناصر القوة السياسية والتكنولوجية والعسكرية وعوامل الاستقرار الاجتماعى والسياسى) لصالح حفنة من الدول والمجتمعات وعلى حساب الكثرة الباقية من المجتمع الدولى... ومن ثم فالحماية الحقيقية لدول ومجتمعات هذه الكثرة، ومصر من بينها، تتمثل فى ولاء مواطنيها للمنتجات الوطنية من جهة، وتتمثل أيضا فى ولاء منتجيها لهؤلاء المواطنين بإتاحة المنتجات عالية الجودة والمتوافقة مع أذواقهم وعاداتهم وبالسعر الذى يتناسب مع مستويات دخول الغالبية العظمى من هؤلاء المواطنين... كل هذا من شأنه تخفيض الميل للاستيراد دون مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية، ومن ثم المساهمة فى علاج مشكلة العجز المزمن فى ميزان المدفوعات المصرى.

---

[1] انظر على سبيل المثال البنك المركزى المصرى، أعداد مختلفة، جدول 30 أهم الموازين السلعية.

وأخيرًا ربما يكون مناسبا أن نسترعى الانتباه إلى أننا فى القسم الأول ألقينا نظرة تحليلية على تطورات سعر صرف الجنيه وحالة كل من ميزان المدفوعات المصرى والموازنة العامة للدولة المصرية، وقد اثبتنا فى هذا القسم عدم فاعلية التخفيضات المتتالية لقيمة الجنية المصرى، على امتداد ما يقرب من سبعة عقود من الزمن، لا فى تحقيق التوازن الخارجى (توازن ميزان المدفوعات) ولا فى تحقيق التوازن الداخلى (توازن الموازنة العامة للدولة)... أما القسم الثانى فقد طرحنا فيه مجموعة من المقترحات للتعامل مع قضية سعر الصرف وتأثيره على ميزان المدفوعات ولعل من أهم هذه المقترحات ضرورة أن تتكامل السياستين المالية والنقدية فى التعامل مع مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى، وعلى أن يكون ذلك ليس على أساس طروحات نظرية أو توجهات للمؤسسات الدولية كثيرا ما تغيب عنها كثير من الحقائق والخصوصيات فى هذه الدول أو تلك، ومن أهم مظاهر غياب هذا التكامل بين السياستين المالية والنقدية فى مصر أن ما لجأت إليه الحكومة المصرية من تخفيضات متعددة لقيمة الجنيه المصرى على امتداد العقود السبعة الماضية لم يصطحب على نحو واضح بتطبيق سياسة للضرائب التصاعدية كى يتحمل من استفادوا من الآثار التضخمية لتخفيض قيمة الجنيه العبء الأكبر فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، بل بالعكس استفحل هذا العجز نتيجة زيادة اعتمادات الدعم التى تتحملها الموازنة العامة بفعل ارتفاع الأسعار الذى ينجم عن تخفيض قيمة الجنيه... وربما يكون مناسبا أيضا فى نهاية هذا الفصل أن نسترعى الانتباه إلى أن سياسة تخفيض سعر الجنيه المصرى لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات لم يحقق هذا الهدف طالما أن النسبة الكبرى من الواردات المصرية من الضروريات التى تنخفض مرونة الطلب المحلية عليها، والنسبة الكبرى من الصادرات ترتفع مرونة الطلب الأجنبية عليها[1].

3_2_الإطار العام للحمائية التجارية الدولية الجديدة (مع تركيز خاص على حالة "أمريكا – الصين")

التجارة و السياسة صنوان لا يفترقان. وهكذا كان. بعد الحرب العالمية الثانية انبثق نظام عالمي مزدوج على مدى أربعين عاما أو يزيد (1945–1990): غربي/شرقي أو رأسمالي/اشتراكي أو أمريكي/سوفيتي. ولكل من الطرفيّن احجار بناء مختلفة اقتصاديا وعسكريا بالذات. وبالتركيز على الجانب الغربي بالقيادة الأمريكية، فقد شجعت الولايات المتحدة على إقامة تحالف عسكري يجمعها وشركاءها من أوربا، حلف الأطلنطي –ناتو، كما شجعت على إقامة تجمع اقتصادي أوربي صرف أخذ

[1] يوضح استقراء بيانات التجارة الخارجية المصرية حسب المجموعات السلعية أن مايتراوح بين 85–92% من الواردات المصرية عبارة عن منتجات بترولية وسلع وسيطة زراعية وصناعية ومعدنية وكيميائية مما لاتستغنى عنه معظم الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية والمنزلية فى مصر. (راجع البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 273، ديسمبر 2019.

يتطور ويتغير حتى استقر أخيرا على "الاتحاد الأوربي"، وفي داخله تجمع اقتصادي أكثر تكاملية وتوثّقا هو "منطقة اليورو" مع مطلع القرن الجديد.

وبالتوازي، أقام **الغرب (والولايات المتحدة)** نظاما اقتصاديا دوليا يوشك أن يكون عالميا، في المجالين التجاري والنقدي–المالي بالتحديد، في عزل كامل للمجموعة السوفيتية والصين عن كل من الدائرتيْن. ففي المجال التجاري، تم عقد "الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة"–جات–1947، وحدث عليهاعدد من التعديلات، خلال عقديْ الستينات والسبعينات من القرن المنصرم.

تبنّت "**الجات**" مبدأ حرية التجارة، المقيّدة أو المنقوصة، بشكل عام. وبالتوازي معها، اتخذت الولايات المتحدة، ومعها الغرب الأوربي، نهجا متسامحا، إلى حد بعيد، خلال الستينات والسبعينات ومطلع الثمانينات، مع تجارة الصادرات الآسيوية، القادمة بشكل موسع من اليابان وبعض البلدان الآسيوية السائرة على النهج الياباني، وفق نموذج "النمو المدفوع بالصادرات"، والذاهبة إلى مقاصدها الأساسية في أمريكا ثم أوربا. وكان أن فرضت الولايات المتحدة قيودا على وارداتها تلك، غير جمركية بالذات، فيما أطلق عليه في أوائل الثمانينات "الحمائية الجديدة".

بعد **سقوط الاتحاد السوفيتي** عام 1990، ارتأى العقل الاستراتيجي الأمريكي أن يستبدل السوفييت بالصين، وأن تحولها من عدو محتمل إلى شريك موثوق. وكان الصعود الصيني العظيم، الذي واصل طريقه دون هوادة حتى أحدث آثارا عميقة غير مواتية على الصعيد المحلي في الولايات المتحدة، في موجة حملت رئيسا جديدا على سدّة البيت الأبيض في مطلع العام 2017. ومن ثم تهيّأ الظرف لموجة جديدة من الحماية التجارية وِجْهَتُها المحددة الصين بالذات، ثم شركاء تجاريون آخرون. موجة يمكن أن تسمى بالحمائية "ما بعد الجديدة" أو "الحمائية المجَّددة". تلك هي الموجة التي ترتبط باسم الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب.وهذا هو محور الدراسة الحالية بفقراتها التالية:

- **<u>"الحمائية ما بعد الجديدة" و الحروب التجارية</u>**

في البداية من الحرب التجارية العالمية الجارية، وقّع الرئيس الأمريكى دونالد ترامب يوم الخميس 8 مارس 2018 قرار فرض رسوم جمركية على واردات الصلب (بنسبة 15%) و الألمونيوم (بنسبة 10%) من العالم الخارجي. وقد ذكر في معرض تبرير القرار إن التجارة الدولية (العدائية) دمرت صناعة الصلب فى أمريكا و أن أمريكا تخسر 500 مليون دولار سنويا بسبب التجارة عموما منذ فترة طويلة. هذا علماً بان واردات الصلب والألومنيوم معاً لا تزيد حصتها عن 2% من إجمالى الواردات السلعية الأمريكية للعام الماضى والبالغة فى جملتها 2,4 تريليون دولار.

وتضَمّن **قرار فرض الرسوم** استثناء المكسيك وكندا حتى يتم إعادة التفاوض فى إطار "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" (نافتا). ويبدأ سريان التعريفة الجديدة بعد 15 يوماً من تاريخ إصدار

القرار، ويكون فرضها مرتبطاً –جزئياً– بالعلاقات العسكرية مع الدول الأخرى؛ (و سنكون منفتحين على الإعفاء للدول الصديقة) وفق ما قال.

وذكر **مسئولون أوربيون** آنذاك (منهم مفوض الشئون المالية فى الاتحاد الأوروبى) أن القرار يمثل اعتداء على نظام التجارة الدولية، مع تهديد بإعمال (ترسانة) كاملة من الإجراءات المضادة المحتملة، وذلك بالنظر إلى أن الاتحاد الأوربي أكبر المتضررين من الإجراء، إذ يصدر قرابة 5 مليون طن من الصلب إلى الولايات المتحدة في السنة، ومنه ألمانيا التي تصدر إلى أمريكا بما قيمته نحو 2 مليار يورو، وفرنسا بحوالي 2,5 مليار يورو. ودعا بعضهم إلى فرض رسوم على الواردات من السلع الأمريكية مثل الدراجات والتبغ والمشروبات الروحية والبرتقال، بالاستناد إلى نصوص اتفاقات "منظمة التجارة العالمية"WTO بما في ذلك المادة 21 من اتفاقية (جات 1994) ويميل الاتجاه الغالب إلى تقديم شكوى في إطار آلية فض المنازعات بالمنظمة المذكورة. وبمثل ذلك تحدث اليابانيون. أما الصينيون فقد نددوا بالقرار بوصفه نذيرا بحرب تجارية، قائلين إن التصنيف الأمريكي للصين كمنافس استراتيجي خاطئ تماما، وذلك في ضوء عمق علاقة الشراكة ذات الطابع التكاملي بين الطرفين.

من **الوجهة الأخرى**، ونظرا للربط الذي أجراه دونالد ترمب بين الإعفاء من الرسوم والعلاقات العسكرية مع الدول الأخرى، فقد بلغت ميزانية الإنفاق العسكرى للحكومة الأمريكية نحو 700 مليار دولار فى عام 2017، مقابل 611ملياراً تقريبا فى عام 2016 بما يمثل 36% من الإجمالى العالمى للإنفاق العسكري.

فهل نحن على **أبواب حرب تجارية** حقا؟ ولماذا تبدأ مثل هذه الحرب–إن كانت كذلك حقا– بسلعة مثل الصلب..؟

لنتذكر هنا أن **دونالد ترامب** حين جاء إلى سدّة الرئاسة، اعتمد إلى حد كبير على أصوات العمال الأنجلو سكسون ذوي البشرة البيضاء، الذين تضرروا جرّاء المنافسة من الدول الأجنبية، وبالأحْرى: من الشركاء التجاريين الكبار للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة دول الاتحاد الأوروبى، واليابان، والصين، ودول (نامية) عدة في مقدمتها كوريا الجنوبية. فقد انتقل شطر واسع من الصناعات التقليدية (الأمريكية) منذ سبعينات القرن المنصرم من عقر دار أمريكا إلى بلدان أخرى، تنخفض فيها تكلفة الإنتاج نسبياً، أو تتوفر لديها ميزات تنافسية قوية بفعل عوامل أخرى.. وكانت حركة (انتقال الصناعات) جزء من عملية أوسع للتحول الهيكلى الكبير فى الاقتصادات المتقدمة، بما فيها الاقتصاد الأمريكى، قصد مزيد التركيز على الصناعات الخدمية للتكنولوجيا العالية (هاى تك) فى قطاعاتها البارزة، اتصالاً بما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة فالرابعة أو "التحول الرقمى". من أجل ذلك تخلت أمريكا، أو (تخففت) من بعض صناعاتها ذات تكلفة العمالة المرتفعة إلى حيث (الأجور المنخفضة) أو (العمالة الرخيصة) فى شرق آسيا، أو تلك (الملوثة للبيئة). كما تركت المجال لشركائها للتوسع فى صناعات (الثورة الصناعية) الأولى والثانية والثالثة أيضا، ابتداء من الحديد إلى شرائح السيليكون الرقيقة. كان ذلك، من الجانب

الآخر، جزء من لعبة دولية أوسع فى عصر (الحرب الباردة) بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) – عصر "القطبية الثنائية" – التى صاحبها اشتداد الحرب "الساخنة" منذ الخمسينات والستينات (فيتنام...الخ) على وقع حرب أيديولوجية معلنة بين منظومة التفكير الرأسمالى "الحر"، ومنظومة التفكير "الاشتراكى" تحت راية (الشيوعية) وخاصة من طرف الروس والصينين بطرق مختلفة، برغم نزاعهما العقائدى المشهود.

كان **تزويد الشركاء الرئيسيين فى الحرب الساخنة والباردة والعقائدية**، من طرف أمريكا، بأسباب القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، جزءً من "اللعبة الكبرى" آنئذ. ومن هنا انبثق نموذج إنمائى كامل سمّى بنموذج النمو المدفوع بالصادرات، ابتداء من اليابان بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية، وخاصة منذ 1957 (..... التنمية السريعة) اتصالا بالبلدان الآسيوية التى اقتفت أثر اليابان متتبعة نموذجها الإنمائى – التصديرى، القائم– فى البدايات – على أساس استغلال (ميزة العمل الرخيص). هذه هى عملية تعميم النموذج اليابانى فى التنمية. وصبرت أمريكا طويلاً على شركائها الآسيويين، و قد نمت صناعاتهم سواء فى المجال التقليدى (المنسوجات والملابس) أو فى المجال غير التقليدى (الأجهزة الكهربائية والالكترونية) وكذلك صناعات الصلب و بناء السفن.

فتحت **أمريكا** أبوابها مشرعة منذ النصف الأخير للستينات، مروراً بالسبعينات وحتى أوائل الثمانينات، أمام السلع الواردة من آسيا الشرقية.. اليابان ومعها الدول السائرة على النموذج اليابانى سواء من "الجيل الأول"، كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة ومقاطعة هونج كونج الصينية، أو من "الجيل الثانى"– تايلند والفلبين وخاصة ماليزيا.

ثم كان لحاق **الصين** بسائر آسيا الشرقية منذ مطلع الثمانينات على يد "دينج هيسياو بينج"، الذى نفذ العملية الكبرى للانفتاح المتبادل، مع فتح الأبواب على أوسع مصاريعها، أمام الاستثمارات الأمريكية و الأوروبية. ثم فى المقابل فتح الأبواب على مصاريعها – فى أمريكا – أمام الصادرات الرخيصة من السلع التقليدية و"فوق التقليدية" القادمة من آسيا الشرقية بمعناها الواسع : اليابان و(اليابانيون) الآخرون، بمعنى ما، والصين. وكذلك حدث من طرف الاتحاد الأوروبى المتوسع فى حقبة ازدهار مشروعه الاندماجي الاقتصادي والسياسي، عبر مسيرة التطور الدائبة : من جماعة أوروبية للفحم والصلب فى أواسط الخمسينات، إلى مشروع سوق مشتركة فى إطار "الجماعة الأوروبية" فى الستينات والسبعينات والثمانينات، ثم "السوق الواحدة" فى مطلع التسعينات، والاتحاد النقدى وتوحيد العملة (اليورو) باستثناء بريطانيا في مطلع الألفية– ومن ثم إعلان قيام (الاتحاد الأوروبى).

ويلاحظ هنا أنه مع **عملية انهيار القطبية الثنائية وشحوب حرب الباردة**، خلال الثمانينات، كانت الولايات المتحدة قد بدأت فى انتهاج شبه حرب تجارية صوب شرائها الآسيويين والأوروبيين عبر ما يسمى بالحمائية الجديدة. كانت تلك الحمائية الأمريكية بالذات – فى الثمانينات، ومطلع التسعينات – قائمة على استخدام سلة أدوات غير مجربة كثيراً، تسمى بالأدوات غير الجمركية مثل ما كان يسمى "قيود

التصدير الاختيارية" التى تفرض على الشركاء، والتشدد فى المواصفات التقنية والبيئية والمهنية والصحية، وفرض رسوم الإغراق و "فيضان الواردات". واستغلت أمريكا فى ذلك، النصوص "المطاطة" فى اتفاق التعريفات والتجارة (الجات) لعام 1947 وخاصة ما يسمى (نص التخلص من الالتزام بتحرير التجارة) بدعوى "المصلحة الوطنية". علما بأن إدارة ترامب قد استندت أخيرا إلى قانون أمريكى قلما تم اللجوء إليه، يسمح للرئيس بحماية الصناعة المحلية بحجة الأمن القومى(القسم 232 من القانون التجاري الأمريكي لعام 1962)، وذلك برغم أن معظم واردات الصلب تأتي من دول حليفة لأمريكا ولا تشكل تهديداً للأمن القومى، وهى كندا و الاتحاد الأوروبى والمكسيك وكوريا الجنوبية.

وفي أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، شرعت **الولايات المتحدة** فى البحث عن مخارج من تهديد الحرب التجارية المتبادلة تحت ظل " الحمائية الجديدة" – ومن ثم بدأت جولة موسعة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فيما سمى بجولة أوروجواى منذ عام 1986.

وبعد مفاوضات شاقة تم التوصل إلى معالم نظام تجارى جديد يحقق للجميع – الكبار خاصة– مزايا مشتركة من خلال فتح الباب أمام حرية التجارة المتبادلة على أوسع نطاق، بما فيها حرية الاستثمار، وتنظيم حقوق الملكية الفكرية وفق القياس المناسب لحرية الحركة للشركات عابرة الجنسيات فى نقل التكنولوجيا.

حينئذ تهيأ المناخ –بعد لأْي – لعقد اتفاق إقامة منظمة التجارة العالمية أو"اتفاقية مراكش" لعام 1994. ومع الاتفاق الأساسى لإقامة هذه المنظمة الدولية الجديدة، عقدت سلسلة من الاتفاقات فيما سمى (الجات الجديدة) أو (جات 1994) فى مجالات:السلع الزراعية، و الألياف والمنسوجات، وتجارة الخدمات ؛ واتفاقية الاستثمار، واتفاقية الملكية الفكرية – ذائعة الصيت (تريبس).

كان **تحرير التجارة** أهم معالم النظام التجارىّ الجديد، مع نصوص بتخفيضات جمركية متدرجة، واستثناءات وإعفاءات للدول النامية بالذات، مع السماح بفرض رسوم جمركية فى حالات الضرورة وخاصة: حالة الإغراق أىْ الخفض المتعمّد لأسعار السلع المصدرة إلى دول أخرى؛ وحالة "فيضان الواردات" الذى يعنى بالتوسع الكمّي غير الاعتيادي فى أحجام الواردات، بما يهدّد فى الحالتين بالإضرار بالصناعات والقطاعات المحلية.

وتم النص بصفة خاصة على تقييد أو تقنين "الحواجز غير الجمركية" على التجارة مثل دعم الإنتاج المحلى والصادرات، بالإضافة إلى جداول بالخفض المتدرج للتعريفات الجمركية على التجارة وفق التعهدات المقدمة من الدول الأعضاء. كما تمت العناية بتحرير تجارة الخدمات – خدمات النقل والخدمات المالية والسياحة..إلخ. أما فى حالة التضرر من تحرير التجارة من قبل طرف أو عدة أطراف، فقد تضمنت الأحكام المنظمة للتجارة، نصوصا تبيح تقديم الشكاوى، و وضعت آلية قانونية وقضائية لفض المنازعات التجارية.

ولكن.. مرة أخرى.. تأكد أن **حرية التجارة** تلعب دائما فى صالح الطرف الأقوى. لذلك بدأت الدول النامية – بقيادة الهند والبرازيل وجمهورية مصر العربية وجنوب إفريقيا– بالمطالبة بمراعاة حقوقها إزاء الأطراف الأكثر تقدماً، وخاصة من حيث حماية السلع الزراعية للدول النامية من طوفان الدعم الذى تتمتع به السلع المصدَرة من دول الاتحاد الأوروبى خاصة، بالإضافة إلى ضرورة وضع ضمانات لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية فى وجه الممارسات الاحتكارية للشركات عابرة الجنسيات، كما في حالة الدواء. من أجل ذلك انعقدت جولة مفاوضات تجارية، على المستوى الوزارى، تُوّجت بما يسمّى "إعلان الدوحة" عام 2001، والذى تقرر من خلاله عقد جولات تفاوضية مكمّلة، بغية التوصل إلى حلول توافقية تراعى مصالح مختلف الأطراف.

بعد أربعة عشر عاماً من المفاوضات غير المثمرة، وفي عام 2015، ظهر إخفاق جولة الدوحة، إذْ لم يتم التوصل إلى أية اتفاقات ملزمة فيما يتعلق بقضايا (إعلان الدوحة)، وأصبح المناخ الدولى معبأ بأجواء "الحماية التجارية". فى هذا المناخ جاء "دونالد ترامب" إلى سدة الرئاسة الأمريكية في يناير 2017، ببرنامج اقتصادى يقلب رأساً على عقب الالتزام بنظام حرية التجارة، رافعاً شعار "أمريكا أولاً". وفى سبيل ذلك قام بسلسلة من الإجراءات والتصرفات ذات الطابع الجذرى: مثل الانسحاب من "اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادى" لاحتواء التوسع التجارى الصينى،علماً بأنه تم بعد ذلك تثبيت الاتفاق بين الدول الأعضاء الأحد عشر الآخرين. و كذلك دعا ترامب إلى إعادة التفاوض حول "اتفاق الشراكة عبر الأطلنطى"، لمحاولة احتواء القوة التجارية للاتحاد الأوروبى، وخاصة بعد بدء مسيرة الانسحاب البريطانى من الاتحاد الأوربي وفق "بريكست"، فضلا عن الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية الإطارية للمناخ – اتفاقية باريس.

يضاف إلى كل ذلك، دعوة متكررة لمراجعة الالتزامات الأمريكية بتحرير التجارة، وإلى استعادة الصناعات الأمريكية التى تم نقلها منذ السبعينات. وقامت الولايات المتحدة أيضاً، فى مناسبة فرض الرسوم على واردات الصلب والألمنيوم، بدعوة الشركات الأجنبية إلى الاستثمار الصناعي داخل أمريكا، فيما يشبه "النقل المعاكس للصناعات". ويمثل ذلك تجسيداً للدعوة إلى إعطاء الأولوية لمصالح أمريكا و خاصة الشق التقليدي لصناعتها التقليدية، بما ذلك من آثار على العمالة المحلية، وهو ما يترجم من خلال العمل على زيادة معدل التشغيل وخفض البطالة، إلى جانب التخفيضات الضريبية على الشركات الكبيرة.

3-2-1 الحمائية الدولية من المنظور "الجيوبوليتيكي" (حالة أمريكا–الصين)

"**الجيوبوليتيكا**" مصطلح يدمج الجغرافيا فى المنظور الاستراتيجى بمعناه الكلى، الذى يحتوى على الأبعاد العسكرية (الحرب) والاقتصادية (بما فيها الحصار والاحتواء المادى والمالى والرقمى) والثقافية (أدوار المكونات الإثنية والدينية والثقافية – اللغوية..) وكذا اتجاهات الرأى العام وتوجهات النخب أو الصفوات، بل وأيضا "اللاشعور السياسى"، والميراث المتأصل للعلاقات بين الأمم من عدوات أو تحالفات

(علاقات عدائية أو ودّية..) [1]، ولا ننسى شبكات النقل (البحرى والجوى والبرى) واللوجيستيات، واختراق أجواز الفضاء.

الجيوبوليتكا إذن أشمل وأعم من الجغرافيا السياسية، حيث تنصرف فى التحليل الأخير إلى وصف أنماط السلوك العلاقى بين وحدات السلطات لسياسية فى الدائرتين الداخلية والخارجية، من زاوية التأثير والتأثر بين إرث الماضى ومشارف المستقبل.

ورغم ما قد يبدو من بُعْد الشقة بين موضوع "سلاسل العرض" وبين "الجيوبوليتكا"، إلا أن الصلة وثيقة. ففى ظل التشابك الاقتصادى الدولى أثناء تدويل الإنتاج وعولمة التجارة، تصير السلسلة المترابطة للإنتاج والتجارة (فيما يسمى سلاسل العرض) موضوعاً لتعدد التخصصات. ولنأخذ مثالاً على ذلك ما يجرى فى سياق الحرب التجارية الراهنة بين الولايات المتحدة والصين؛ فمن حيث بواعثها الأساسية، وبرغم أن مظهرها اقتصادى، نجد المنافسة Rivalry متعددة الأبعاد بين الدولتين على الساحة الدولية عموماً، والشرق آسيوية خصوصاً. ونبدأ بالصين، حيث تبرز وتختلط مخاوفه، سواء منها الفعْلية أم المتخيّلة، ممّا يلى :

1- التدخل الأمريكى المباشر وغير المباشر فى منطقة بحر الصين الجنوبى.

2- إمكانية العمل الأمريكى من أجل قطع خطوط النقل والإمداد للصادرات والواردات الصينية.

3- الضغط الأمريكى من أجل رفع سعر صرف "اليوان" الصينى مقابل الدولار في محاولة لكبح توسع الصادرات الصينية، وكذا فرض رسوم تعريفية إضافية ضد الصادرات الصينية (في السوق الأمريكية).

4- العمل بالوسائل غير الجمركية للضغط على الصين من أجل تقليل الاعتماد على التصدير كآلية رئيسية حاملة للنمو، و استبداله إلى حدّ معين بالطلب المحلّي الصيني.

أما **مصادر الخشية الأمريكية من الصين** فتتبع من :

أ – تفاقم فجوة الميزان التجارى الأمريكى – بالعجز – لصالح الصين.

ب- انتقال الصناعات والاستثمارات من جانب الشركات الأمريكية باتجاه الصين، مما تسبب فى تقلص الطاقة الإنتاجية لهذه الشركات فى الوطن الأم (الولايات المتحدة)، وبالتالى نقص التوظف وانخفاض مستويات الأجور لشطر من العمالة الأمريكية، و بخاصّة بين الشرائح الأدنى مهارة.

ج- تعاظم قوة "الجيش الأحمر" الصينى.

د- تزايد النفوذ الصينى فى كل من أمريكا اللاتينية – الفناء الخلفى المفترض للولايات المتحدة – والقارة الأفريقية، لمبادلة المواد الأولية بالسلع والخدمات الصينية.

---

[1] See: George Friedman, Supply Chains and Geopolitics, in: Geopolitical Futures, 12/6/2019.

إن هذه الشبكة المعقدة من المخاوف والمخاوف المتبادلة بين أمريكا والصين، تمثل ما يمكن اعتباره نوعا من "الخشية الإستراتيجية"، و النابعة من مصادر شتّى.

وفى هذه المعادلة المعقدة، تبرز الضغوط الداخلية فى كلا البلدين كعامل مؤثر فى سلوك كل منهما تجاه الآخر. ولكن أيهما يمكنه الصمود أكثر ؟ كل منهما مُعرّض للضرر من جراء التصرفات الأمريكية المتعاقبة على طول سلاسل العرض، وخاصة من جراء رفع الحوائط الجمركية الأمريكية على الواردات من الصين، من جهة أولى، والإجراءات "غير الجمركية" ذات الطابع العقابى، والموجهة إلى الدول المتعاملة تجارياً واستثمارياً مع الولايات المتحدة والصين، كما هو الحال بالنسبة لمنتجات شركة "هاواوى" الصينية.

فبالإضافة إلى ما قامت به الولايات المتحدة من حظر تعامل "هاواوى" مع "جوجل" الأمريكية فيما يتعلق بتطبيقات الهاتف من نوع "أندرويد"، فإنها قد مدّت حظر التعامل مع "هاواى" إلى الشركات غير الأمريكية، إذا كان رُبع التكنولوجيا المستخدمة لديها، على الأقل، أمريكيّ المنشأ، وهو ما حدث بالفعل من جراء قرار الشركة البريطانية ARM بوقف الترخيص الممنوح للشركة الصينية بصنع نوع خاص من الشرائح الدقيقة المستخدمة فى مراكز البيانات الدولية.

- **فماذا حلّ بشركة هاواوي بالضبط من جراء الإجراءات الحمائية العقابية..؟**

فى مايو 2018 أدرجت وزارة التجارة الأمريكية **شركة هاواوى**، ذلك العملاق التكنولوجى الصينى، فى القائمة السوداء، و70 من الشركات التابعة لها، حيث منعت الشركات الأمريكية من بيعها بعض المنتجات التكنولوجية بدون موافقة حكومية. وهذا قد سلط الضوء على عنق زجاجة آخر وهو الرقائق، فإن **هواوى** لن تستطيع النجاة بدون الرقاقات المصممة فى أمريكا.

وبالرغم من أن **هواوى** لديها ما يكفى أشباه الموصلات، **هاى سيليكون**، فإنها ما زالت تستورد معظم رقائقها من "الشرائح الدقيقة"، وقد أنفقت 11 مليار دولار في العام 2017على استيراد تلك المكونات من أمريكا. والشركة الأمريكية **كوالكوم** Qualcomm، و قاعدتها فى سان دييجو، تقوم بتصنيع حوالى نصف ما يوجد بالعالم من رقاقات ال "مودم" التى تدير الاتصالات اللاسلكية، ورقاقات المعالج القاعدى baseband Processor.

وشركة **إنتل الأمريكية** تصنع عمليا كل الرقاقات الخاصة بالخوادم المستخدمة فى مراكز البيانات العالمية، وهذه الرقائق مصنعة على أساس تصاميم مرخصة من قبل شركة بريطانية تسمى آ.ر.م ARM، وهذه الرقائق توجد غالباً فى كل "تليفون ذكي". وأبدت هذه الشركات الاستعداد لتقييد المبيعات إلى "هواوي"، وذلك خشية السقوط في عواقب الحظر الأمريكي.

وفيما يخص شركتيْ **كوالكوم** و "**آرم**" ومصممى الشرائح الدقيقة الآخرين، فإنهم يعتمدون على مسابك متخصصة لتحويل السيليكون إلى معالجات صغيرة micro processors. وأكبر تلك المسابك تملكه "شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات"TSMC " وهى واحدة من أصل ثلاثة شركات فقط قادرة

على تصنيع المعالجات الصغيرة الحديثة والمتطورة. والشركتان الأخريان هما **إنتل** والتى تركز على صناعة الرقائق (الشرائح الدقيقة)، والأخرى هى **سامسونج** من كوريا الجنوبية.

وطبقا لمصادر مطلعة، فإن المعالجات التى تستخدم فى (**آى فون**) جميعها مصنّعة فى (شركة تايوان) المذكورة TSMC، وتايوان مثل اليابان معرضة للزلازل (وإن كانت مصانع الرقائق الخاصة بشركة TSMC قد صممت مقاومة للزلازل العنيفة).

شركات إنتل وسامسونج و (تايوان...) تعتمد فى المقابل على مجموعة من مورّدي المعدات المتخصصة والمستخدمة فى مصانعها، وأحد هؤلاء المصنّعين المورّدين شركة ASML، الهولندية، وهى الشركة الوحيدة فى العالم المصنِّعة لمعدات الطباعة الحجرية والتى تستخدم الأشعة فوق البنفسجية القصوى، فى تصنيع ترانزيستورات صغيرة بالقدر الكافى لاستخدامها فى الجيل القادم من الرقائق المطورة. لقد أنفقت ASML مليارات الدولارات ومر عليها عقود من الزمن حتى تحقق هذه التكنولوجيا، وإن الماكينة من هذا النوع تزن 180 طن، وسعرها 120 مليون يورو (135 مليون دولار). و كل من إنتل وسامسونج و(شركة تايوان..) قد اشترت حفنة منها، وشركة SMIC وهى شركة صينية لصناعة الرقائق قد طلبت واحدة، وإذا تم منع SMIC أو أى شركة صينية أخرى من شراء المزيد من الماكينات فإن طموح الصين لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى صناعة الرقائق المتطورة سوف ينهار، على حسب قول (روبرت كاتسلانو – محلل صناعى).

وبعد كل ما سبق، هناك البرمجيات. ثلاثة أرباع "التليفونات الذكية" فى العالم، بما فى ذلك هواوى تستخدم نظام تشغيل الموبايل "جوجل أندرويد". الحظر الأمريكى يعنى أن بالرغم من أن هواوى احتفظت بميزة استخدام نسخة أند رويد ذات مصدر مفتوح، إلا أن **جوجل** قالت أنها لن تقدم للشركة الصينية المميزات المخصوصة مثل "مركز التطبيقات" و "تحديثات الأمان"؛ و هذا لن يؤذى هاواوى فى الصين، حيث أن هذه الخدمات مغلقة بالفعل، ولكن سيؤثر عليها فى الغرب، حيث يعتمد عليها المستهلكون اعتمادا تامّا.

وعدا عن الحمائية العقابية الأمريكية على الشركات الصناعية التصديرية الأجنبية، ومثالها الأبرز "هاواوي الصنية، فإن هناك التهديد الأمريكى بقطع شريان التحويل المصرفي (سويفت) SWIFT، وبمنع نظام المقاصة بالدولار عن المؤسسات المالية الأجنبية المنتمية إلى دول أو كيانات لا ترضى عنها، وهو ما تم بالفعل فى مجال التعامل الأمريكى مع كل من الصناعة النفطية فى إيران، ومع المصارف اللبنانية التى تتهمها أمريكا بتسهيل تحويل الأموال إلى كيانات مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من وجهة نظرها، بـقوى سياسية معينة في لبنان (حالة مصرف "جمال ترست") مما أجبر هذا الأخير على إعلان التصفية ووقف النشاط، لتجنب اللجوء إلى إشهار الإفلاس.

إن **الضرر الناجم عن التصرفات الأمريكية (الجمركية) و (غير الجمركية)** بما تحدثه من اضطرابات فى سلاسل العرض العينية، وبموازاتها سلاسل التحويلات المالية، يمسّ كلّا من البلدين محل البحث على كل حال. و لا يتوقف أثر هذه الاضطرابات عند إرباك سلاسل العرض العينية، ولكن إلى السلاسل الموازية المتعلقة بالتحويلات المالية أيضا، عن طريق الاضطراب "الناعم" عبر شبكات نقل الأموال الرقمية، وكذلك عن طريق "الاضطراب الملموس" الناجم عن احتمال التدمير الكلى أو الجزئى لمرافق شبكة الإنترنت. فإن "السحابة الإلكترونية" مثلاً هى عبارة عن مجموعة كبيرة جداً من "الخوادم" (السيرفيرات) والتى توجد فى مكان بعينه وتستخدم أجهزة (مادية بالطبع) تمت صناعتها وتوصليها إلى الموقع، وتنقل نواتجها الإلكترونية عبر شبكة واسعة من الألياف الضوئية إلى خوادم أخرى ثم إلى المستخدم. ومن هنا تكون أسرع طريقة إلى إتلاف الإنترنت ليس بالحرب الإلكترونية بالضرورة، بمفهومها المعتاد، وإنما بإطلاق القذائف الموجهة إلى مزارع الخوادم. إن أية طريقة لنقل البيانات هى حدث مادى إلى التحليل الأخي، ويمكن تعويقها كليا أو جزئيا.

لذلك يمتد الخطر الذى تتعرض له سلاسل العرض على طيف عريض من الكيانات المادية ذات الطابع العينى و الكيانات"اللامادية" ذات الطابع المالي وغير المالي، وتتوقف قدرة كل من البلدين على تحمل المخاطر (:أمريكا والصين) على وجود سلاسل عرض بديلة، أو إيجاد طريقة لتحمل الألم الناتج عن سلسلة العرض القائمة، خلال وقت معين.

وتبدو إمكانية التعرض للمخاطر فى البلدين المذكورين – "نظريا" و من حيث المبدأ– متماثلة تقريباً، خاصة أن بعض مصادر الخطر ذات طابع عرضىّ بحت، أو غير قابل للتنبؤ به بسهولة، كما حدث فى حالة زلزال اليابان عام 2011 و الزلزال البحري "تسونامى" قبل ذلك، حيث توقف الإنتاج و التصدير لمنتجات يابانية حساسة مما دفع الكثير من الشركات إلى العمل على الحد من مخاطر سلسلة العرض عبر البحث عن بدائل أخرى.

ولكن قدرة **أمريكا** على الصمود ذات وجهين، الوجه الأول منهما يمثل القوة، سواء من ناحية القدرة الناجمة عن احتكار قمم التكنولوجيا الرقمية لدى أمريكا وحلفائها الاستراتيجيين فى العالم، فى الغرب الأوربي والشرق الآسيوى كما تكَشّف من أزمة هواوي. كذلك الحال فيما يتصل بالدرجة المرتفعة نسبياً لإمكانية الاعتماد على الذات فى مجال مصادر الطاقة، من النفط بالذات، بفعل التوسع فى إنتاج النفط الصخرى رغم التكلفة المرتفعة والتى تكون مبررة حال الإرتفاع النسبى للأسعار فى الأسواق الدولية. هذا بعكس الصين، المعتمدة على واردات النفط فى تلبية احتياجات الطلب المحلى للطاقة لدعم "خلطة

الطاقة" المناسبة، القائمة حالياً على تكثيف استخدام الفحم والتوسع فى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة [*].

أما عن **السيطرة النسبية للولايات المتحدة** على المسارين العينى والمالى لسلاسل العرض العالمية فهو واضح إلى حدّ كبير، ليس أقله عن طريق الوجود والنفوذ العسكرى الأمريكي المباشر وغير المباشر، من خلال مبيعات الأسلحة المتطورة و تكنولوجياتها المعقدة والقواعد والنقاط العسكرية المتناثر على أجزاء "رقعة الشطرنج" العالمية، على امتداد القارات فى أوربا – الغربية والشرقية والشمالية والجنوبية – وفى آسيا : شمالاً شرقياً (اليابان)، وشرقياً (كوريا الجنوبية) وجنوبيا(الباكستان و أفغانستان)، وفي منطقة غرب آسيا أيضا. وفى هذه المنطقة الأخيرة يمتد الوجود الجيوبولتيكى الأمريكى بمفهومه الواسع للمشاركة فى حماية منافذ نقل النفط. وأخيراً فى قارتيْ أفريقيا وأمريكا اللاتينية يتكثف ويتنوع الوجود النفوذ العسكرى والسياسى الأمريكي، بما يسمح للولايات المتحدة بسيطرة نسبية على سلاسل العرض العينية إلى حد معين، برغم الوجود الاقتصادى الصينى المتزايد فى كل من القارتين.

أما عن **السلسلة المالية الموازية لشبكات العرض**، الأفقية والرأسية على المستوى العالمى، وكما ذكرنا آنفا، فإن السيطرة الأمريكية على آلية (سويفت) وأذرعها المالية بادية من خلال حمل أوروبا مثلا على الامتناع حتى الآن عن تفعيل آلية أوروبية بديلة لتحويل الأموال إلى إيران، لقاء مبيعاتها المحتملة من النفط والغاز الطبيعى إلى شركائها التجاريين (آلية إنستكس).

فضلاً عما سبق، تبدو القاعدة الاقتصادية للتجارة الأمريكية – الصينية المتبادلة، أكثر صلابة بوجه عام لصالح الولايات المتحدة، حيث تقدر نسبة صادرات الصين إلى أمريكا حوالى 4% من الناتج المحلى الإجمالى للصين، مقابل 0,5% كنسبة للصادرات الأمريكية إلى لصين من ناتجها المحلي الإجمالى[1].

ولكن التعرض المباشر للمخاطر التجارية عبر سلاسل العرض، يتسم بتماثل نسبي بين البلدين محل البحث، ذلك أن قطع السلسلة من الطرف الصينى باتجاه الولايات المتحدة، كلياً أو جزئياً، يمكن أن يكلف المستهلك الأمريكى أعباء مرتفعة من جراء انقطاع الواردات من السلع الرخيصة المنتجة فى الصين، أو الحدّ منها، سواء كمنتجات نهائية أو كسلع وسيطة، و كآلات ومعدات وأجهزة مختلفة.

أما **قطع السلسلة من الطرف الأمريكى تجاه الصين** فله آثار محتملة قوية، وخاصة فى مجال الإمداد بالتكنولوجيا غير المجسدة، وبالمواد ذات الأهمية الخاصة لصناعة الإلكترونيات والإلكترونيات الدقيقة بالذات.

---

[*] فى التغطية الجارية لذلك، أنظر مثلاً : محمد عبد الشفيع عيسى، الصين: تنويع مصادر الطاقة، فى مجلة "الشروق" ، الشارقة ، العدد(1294–1306، 23–2017/1/29، ص ص 14–19.

[1] أنظر : George Friedman, **Op.cit**

3-2-2 العودة إلى منظمة التجارة العالمية

تثير الأفعال والأفعال المضادة في المجال التجاري الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من دول الاتحاد الأوربي والصين واليابان، وخاصة من حيث فرض رسوم جمركية إضافية على بعض السلع محل التبادل من قبل كل طرف إزاء الطرف الآخر، التساؤل عما إذا كان هناك تنظيم متفق عليه بالفعل للمبادلات التجارية العالمية، وعما إذا كان هذا التنظيم فعالا وإلى اي حد؟ و هل من بديل؟

وبدايةً، يجب القول إن هذا التنظيم موجود، و قد وُجد أصلا بالتوازي مع المؤسسات الأخرى الناظمة للعلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين تمت إقامة كل من صندوق النقد الدولي" والبنك الدولي" بمقتضى "اتفاق بريتون وودز" عام 1944، ثم إقامة "الأمم المتحدة" نفسها وفق "ميثاق الأمم المتحدة" المنبثق عن مؤتمر "سان فرانسيسكو" عام 1945، وكذا إبرام "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" –الجات–في جنيف 1947، ثم ماتلا كل ذلك من مؤسسات دولية.

ويُذكر أن "**الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة**"لعام 1947–أو "الجات" – قدمت إطارا دوليا مقبولا من الأطراف المتعاقدة لتيسير إجراءات التبادل التجاري الدولي، بالتركيز على تخفيض مبرمج متبادل للتعريفات الجمركية، غير أنه كان يعيبها عدة امور: **أولا** أنها جعلت مناط اهتمامها إزالة الحواجز الجمركية، ولم تضع تنظيما محددا للحواجز أو القيود غير الجمركية، والتي سرعان ماتبين، عبر الزمن، أنها أشد تأثيرا على التجارة من مجرد فرض الرسوم. فقد تحايلت الدول على الرسوم بفرض قيود أخرى يصعب الوصول إليها و معالجتها. **وثانيا** أن الاتفاقية المذكورة سمحت للدول الأعضاء بالتحرر من قواعد تخفيض التعريفة بحجة "حماية المصلحة الوطنية" حيث توسعت الدول في تعريف مصلحتها القومية من خلال أسوار تعريفية عالية. **وثالثا** أن الاتفاقية لم تضع قواعد ناظمة تأخذ في اعتبارها الوضع الخاص بالدول النامية وضرورة إعطائها مزايا تفضيلية خارج قاعدة "المعاملة بالمثل" وخارج قاعدة "الدولة الأوْلى بالرعاية" القاضية بأن الدولة تلتزم بإعطاء أي ميزة قدمتها لدولة أخرى، إلى أي "طرف ثالث"، أي لعموم الدول الأخرى في الاتفاقية. (وقد حاولت "الجات" بعد ذلك التغلب على هذا العيب من خلال ماسمّي بالنظام المعمم للتفضيلات الصناعية.) كما لم تضع الاتفاقية في اعتبارها ضرورة تشجيع الاتفاقات الإقليمية للتجارة المتبادلة بين البلاد النامية وبعضها البعض، وان سمحت بها من حيث المبدأ عموما. **ورابعا** أنها كانت ذات "قاعدة تمثيلية" ضيقة نسبيا للمجتمع العالمي، إذ بقيت خارجها دول ومجموعات مؤثرة في التجارة الدولية أبرزها "الاتحاد السوفيتي" السابق والمجموعة الدولية الموالية له في ذلك الوقت.

ومن أجل التغلب على هذه النواقص في "اتفاقية الجات "القديمة"، أخذت الدول الأعضاء في عقد سلسلة جولات للمفاوضات متعددة الأطراف اعتبارا من عام 1986، في إطار ما سمّي بمفاوضات "أوروجواي"، بهدف التوصل إلى إطار تعاقدي جديد يأخذ في الاعتبار كافة الملاحظات التي أبديت على الاتفاقية المذكورة.

وبالفعل تم التوصل بعد مفاوضات استمرت زهاء ثماني سنوات إلى اتفاق جديد تم التوقيع عليه في مدينة مراكش –العربية المغربية– في مايو 1994، تمت بموجبه إقامة منظمة دولية جديدة باسم "منظمة التجارة العالمية" WTO؛ ومرفق به مجموعة اتفاقات سميت "جات 1994" و مجموعة "إعلانات مباديء تفصيلية" ممثلة في عدة اتفاقات أهمها" اتفاقية التجارة في الخدمات"، و "اتفاقية الملكية الفكرية" و"اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف".

وقد اشتملت الاتفاقات المرفقة على قواعد تفصيلية تنظم خفض وإزالة التعريفات، والقيود غير الجمركية على اختلافها، وحددت حقوق و التزامات الأطراف المتعاقدة من أجل تجارة عادلة سواء من حيث المجال الجمركي او غير الجمركي، وطرق تسوية المنازعات من خلال الآلية القضائية للمنظمة. كما بينت أحكام الاتفاقية الحالات التي يجوز بموجبها "التخلص من الالتزام" بحرية التجارة، كما في حالة فرض رسوم جمركية إضافية. و قد قدمت الدول الأعضاء بعد ذلك ما سمّي بجداول التزامات أو تعهدات الدول الأعضاء في مجال خفض الرسوم الجمركية، على كل مجموعة سلعية، توصلا إلى الإزالة التامة للقيود التعريفية في آجال محددة. وقدمت الاتفاقيات المعنية تسهيلات للدول النامية بإعطائها إعفاء من الالتزام بأحكام الاتفاقية لمدد زمنية معينة تتراوح في أغلبها بين خمس و نحو عشر سنوات، وقنّنت الحق في إقامة اتفاقات تفضيلية بين مجموعات الدول المختلفة، بما فيها الدول النامية (كما هو الحال مثلا بشأن "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى").

وفيما يتعلق **بالنزاع التجاري** القائم في الفترة الحالية بين الولايات المتحدة، من جهة، وكل من الصين و الاتحاد الأوربي، و اليابان إلى حدّ ما، من جهة أخرى، نجد محاولة واضحة من الولايات المتحدة لممارسة نوع من (التعسف) في استعمال الحقوق المنصوص عليها في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، للتخلص من الالتزام بحرية التجارة، من خلال رفع –من طرف واحد– للحواجز التعريفية، أعقبتها تصرفات مضادة مماثلة من الدول المستهدفة، بخصوص مجموعات سلعية معينة ذات ثقل نسبي كبير في التجارة المتبادلة.

ويجري ذلك، إلى حدّ كبير، خارج إطار الآلية المنظمة لتسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

والأهم أن ذلك يتم دون مراعاة كافية لمصالح الدول النامية، بل ودون انخراط من جانب هذه الدول النامية، بصورة جدية، من اجل إصلاح القواعد الناظمة للتجارة في السلع والخدمات ذات الأهمية الخاصة للعالم النامي، مثل السلع الزراعية والغذائية، والأدوية، وحقوق الملكية الفكرية، والتي قد تعوق الممارسات التقييدية الجارية بشأنهاعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الناهضة والنامية و الأقل نموا في القارات الثلاثة لإفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية.

ومن أجل ذلك، يجب العودة لإطار المفاوضات الدولية متعددة الأطراف، استئنافا للأعمال المرتبطة ب "أجندة الدوحة" لعام 2001، بغرض الأخذ بعين الاعتبار المصالح المتبادلة لجميع الأطراف، وإدخال البلاد النامية فيالمسار التفاوضي بشكل فعال، وإحياء الاهتمام بضرورة تسوية المنازعات وفق آلية

منظمة التجارة الدولية، وإعادة التأكيد على تقنين حالات الإخلال بالالتزام بحرية التجارة وحالات التخلص "القانوني" من هذا الالتزام.

ولعل من الأهمية بمكان، ان تقوم الدول النامية التي لعبت دورا هاما في المفاوضات التجارية الدولية متعددة الأطراف، ان تعاود نشاطها، بصورة اكثر فعالية، لحمل جميع الأطراف على تثبيت وتطوير الالتزام الأساسي بمنظمة التجارة العالمية، وأخذ مصالح كل الأطراف بعين الاعتبار، وخاصة مصالح الدول النامية. ومن اهم هذه الدول الهند والبرازيل ومصر وإندونيسيا.

وفيما يلي نقدم مثالا تطبيقيا على كيفية حماية المصالح الوطنية في إطار مراعاة قواعد القانون الدولي المرعية وأسس التنظيم الدولي التي تم إرساؤها بعد جهد جهيد.

3-2-3 حماية المصالح الوطنية مع الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية:

المادتان 18 و28 من اتفاقية "الجات"

من المهم أن نشير في هذا الصدد إلى نص المادتين رقم (18 و 28) من (اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة العالمية) واللتين تسمحان للدول، وخاصة النامية منها، باتخاذ الإجراءات الضرورية والكافية لحماية منتجاتها المحلية. وفى مقابل الطريقة "الهجومية" التي أبداها عدد من الدول المتقدمة لحماية مصالحها الوطنية– كما يبدو من المعركة الجارية بشأن "الرسوم الجمركية" –أبدي بعض المسئولين في البلاد النامية اعتراضه على فكرة استخدام "الرخصة" التى تتيحها اتفاقات التجارة العالمية من أجل وضع وفرض تطبيق إجراءات الحماية الجمركية وغير الجمركية للإنتاج المحلي وخاصة من القطاع الصناعي.

وقد يتبادر إلى الذهن أن المادتين المذكورتين المتعلقتين بحق الدول فى حماية انتاجها المحلى، يقعان فى صلب الاتفاقات المذكورة لعام 1994 وخاصة (اتفاق السلع) الذى هو أحد تلك الاتفاقات الأساسية المنبثقة عن المفاوضات المسماة بجولة أوروجواى، والتى أفضت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ولكن الحقيقة أن الاتفاق المنشىء لمنظمة التجارة العالمية و(اتفاق السلع)، لايتضمنان ذكرا للمادتين. وإنما توجد إشارة صريحة فى ديباجة (اتفاق السلع لعام 1994) إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام 1947 باعتبارها جزء لا يتجزأ من مجموعة اتفاقات 1994 والتى سميت (جات 1994).

وإننا نجد بالفعل فى المادتين رقمىْ 18 و 28 من (جات 1947) سندا قانونيا يمنح للمشّرع الوطنى سنداً قويا لحماية الإنتاج المحلى ضد كل ما من شأنه أن يضر بالمنتجين الصناعيين والزراعيين ومنتجى الخدمات على اختلافها، وخاصة الخدمات المالية وخدمات النقل البحرى والاتصالات وغيرها. فماذا تقول المادتان –وفق ترجمتنا لهما– وخاصة المادة 18 ؟

نقرأ في النص الرئيسى للمادة 18 تحت عنوان "المساعدة الحكومية للتنمية الاقتصادية" ما يلي:

1- تؤكد الأطراف المتعاقدة أن تحقيق أهداف هذه الاتفاقية يمكن تيسيره عن طريق التطوير المتقدم لاقتصاداتها، وخاصة تلك الأطراف التى لا تسمح إمكانياتها الاقتصادية سوى بمستويات منخفضة من المعيشة وما تزال فى مراحلها الأولى من التنمية.

2- تؤكد الأطراف المتعاقدة، أكثر من ذلك، أنه يمكن أن يكون من الضرورى لها – من أجل تطبيق برامج وسياسات التنمية الاقتصادية الهادفة إلى رفع المستوى العام للمعيشة لشعوبها – أن تتخذ إجراءات حمائية، و غيرها، ذات التأثير على الواردات، وذلك فى حدود ما تسهّل به تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

وتوافق الأطراف المتعاقدة، من ثم، على أنه من اللازم أن يتوفر لديها من الأدوات (أو التسهيلات) الإضافية ما يمكّنها من :

أ – أن يكون لديها مرونة كافية فى هياكل التعريفة الجمركية بما يمكّنها من تقديم الحماية الجمركية المطلوبة لتأسيس الصناعة الخاصة بها.

ب- أن تطبق القيود الكمّية لأغراض توازن ميزان المدفوعات بطريقة تأخذ فى اعتبارها الكامل المستوى المستمر والمرتفع للطلب على الواردات والمتولّد بالذات من برامج التنمية الاقتصادية لديها.

3- تؤكد الأطراف المتعاقدة أخيراً أنه فيما يتعلق بتلك الأدوات (أو التسهيلات) الإضافية المنصوص عليها فى القسمين (أ) و (ب) من هذه المادة، فإن نصوص هذه الاتفاقية كافية فى الأحوال الاعتيادية لمساعدة الأطراف المتعاقدة على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية لديها. وتوافق الأطراف المتعاقدة مع ذلك على أنه قد يكون هناك من الظروف ما يؤدى إلى عدم قابلية التطبيق للإجراءات المتوافقة مع نصوص الاتفاقية، و بما يسمح لطرف متعاقد يمر بعملية التنمية الاقتصادية بأن يمنح الدعم الحكومى المتطلّب للمساعدة فى إقامة صناعات معينة على طريق رفع المستوى العام للمعيشة للشعب. ولمواجهة هذه الحالات، تم النص على إجراءات مخصوصة فى القسمين (ج) و (د) من هذه المادة.

4- (أ) يترتب على ما سبق، أن الطرف المتعاقد الذى لا تمكنه قدراته الاقتصادية إلا من الوفاء بمستويات منخفضة للمعيشة، ولم يزل فى المراحل الأولى من التنمية، سوف يكون حرّاً فى الخروج بصفة مؤقتة من نطاق نصوص المواد الأخرى فى هذه الاتفاقية كما هو مبين فى الأقسام (أ) و (ب) و (ج) من هذه المادة.

(ب) الطرف المتعاقد الذى يمر اقتصاده بعملية التنمية ولا يندرج فى نطاق الفقرة السابقة (أ) يمكنه أن يتقدم بطلبات أخرى للأطراف المتعاقدة ككل، تحت القسم (د) من هذه المادة.

5- تؤكد الأطراف المتعاقدة أن متحصلات التصدير للأطراف ذات الاقتصادات الموصوفة فى القسمين (أ) و (ب) من الفقرة رقم (4) السابقة، و التى تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع

الأولية، هذه المتحصلات قد تنخفض بشدة نتيجة نقص المبيعات من هذه السلع. طبقا لذلك، فإنه حينما تتأثر صادرات السلع الأولية لمثل ذلك الطرف بالإجراءات المتخذة من طرف آخر، فإنه يمكنه اللجوء إلى النصوص الخاصة بالتشاور (بين الأطراف) وفق المادة رقم (22) من هذه الاتفاقية.

6- تتم مراجعة سنوية من قبل الأطراف المتعاقدة لكل الإجراءات المطبقة تبعاً للقسمين (ج) و (د) من هذه المادة.

وفيما يلى نورد الفقرة الأولى فقط من المادة (28) مع التصرف :

المادة (28)

- **تعديل جداول (التخفيضات الجمركية)**

من حق الطرف المتعاقد – فى حالات معينة و بشروط محددة – والذى قدم امتيازات لطرف أو أطراف أخرى، أن يعدل أو يسحب الامتيازات المتضمنة فى الجدول المناسب من ملاحق هذه الاتفاقية.

ومن العرض السابق، الخاص بالمادتين رقميْ 18 و 28 من "اتفاقية الجات"، يمكن أن نخلص إلى نقطتين:

1- إن الدول عموما –أعضاء منظمة التجارة العالمية خصوصا- ينبغي عليها التمسك بقواعد منظمة التجارة العالمية، والاحتكام إليها، فيما يتعلق بتصرفاتها في مجال التجارة الخارجية، كسبيل أمثل لتحقيق مصالحها الوطنية، دون افتئات على سائر أعضاء المنتظَم الدولي. وتطبيقا لذلك،، فإنه يمكن للولايات المتحدة مثلا أن تستفيد من نص المادة رقم 28، سالفة الذكر، والتي تقضي بأنه **(من حق الطرف المتعاقد – فى حالات معينة و بشروط محددة – والذى قدم امتيازات لطرف أو أطراف أخرى، أن يعدل أو يسحب الامتيازات المتضمنة فى الجدول المناسب من ملاحق هذه الاتفاقية).**

والمهم هنا كلمتان : "الحالات المعينة"، و "الشروط المحددة". بمعنى انه يحق للدولة المعنية ان تسحب ما اوردته من تعهدات بخفض الرسوم الجمركية في "جدول التعهدات" الذي قدمته للسلطات المسئولة في منظمة التجارة العالمية، وذلك في إطار الحالات، وبالشروط،المنصوص عليها. فإن وجدت في ذلك إخلالا بمصالحها فيمكن أن تلجأ إلى تقديم شكوى إلى المنظمة مشفوعة بطلب التحقيق، فإن كان لها الحق فسيمكن لها طلب التعويض المناسب مقابل الضرر الذي لحق بها من جراء خفض الرسوم في وقت سابق.

2- إن الدول النامية يحق لها اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة، ذات الطابع الحمائي، لحفظ حقها في تطوير الإنتاج المحلي والصناعة المحلية.

ومن ذلك نخلص إلى أن "منظمة التجارة العالمية" تمثل، في عموميتها، الإطار الأنسب، والبديل الأفضل لحماية المصالح الوطنية للأطراف المتعاقدة الممثلة للمجتمع العالمي ككل. ومن الواجب إصلاح هذا الإطار، كلما أمكن ذلك، باعتباره الطريق الأفضل لتطوير التجارة الدولية.

ولكن فيما يبدو ان الطريق الذي يتنهجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن يشي بمخاطر قوية وخاصة من خلال ما يسمى "سلاسل القيمة المضافة العالمية"، كما يتضح مما يلي .

3-2-4 سلاسل القيمة المضافة العالمية والآثار المحتملة على النظام العالمي للتجارة المفتوحة

قام كل من "**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**" – "أنكتاد"، و "**منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**" – "يونيدو"، بتطبيق الإطار المنهجي القائم على أساس مفهوم "**سلاسل القيمة المضافة العالمية**" GVCs Global Value-added Chains. وخلاصة المفهوم أن عملية الإنتاج السلعي والخدمي، يتم تدويلها وفق صيغة تقسيم العمل الدولى بين مجموعتين : مجموعة الدول المتقدمة، معبراً عنها تقريباً بمجموعة الدول الصناعية السبعة G7 في المقدمة، ومجموعة الدول النامية، التى تنقسم من داخلها إلى : مجموعة دول ناهضة، ومجموعة أخرى أقرب إلى المفهوم الدارج للأسواق الناشئة، ثم شرائح متتالية على مقياس الدخل : بلدان متوسطة الدخل، و أخرى منخفضة الدخل، وبلدان أقل نمواً، و بلدان "أقل الأقل نمواً".

هذا الاستقطاب بين مجموعتين عريضتين، لا يستبعد، بل يستدعي، قدراً ملحوظاً من التدرج داخل "المجموعتين القطبيْن"، يتبعه استقطاب شديد التعقيد على المستوى الإنتاجى والتكنولوجى. وفي هذا السياق، استحدثت بعض الأعمال البحثية و التقارير الدولية – خاصة "**التجارة والتنمية**" للأنكتاد – تقسيماً أفقياً للأنشطة الاقتصادية إلى ثلاث شرائح لعملية الإنتاج إلى : مرحلة ما قبل الإنتاج (السلعى والخدمى)، ومرحلة الإنتاج، ومرحلة ما بعد الإنتاج.

بالتوافق مع التقدم أو (الثورة) فى المجال الرقمي، يشير مفهوم "**سلاسل القيمة المضافة العالمية**" إلى أن عملية الإنتاج تنقسم إلى شرائحها ومراحلها الثلاثة هذه فى إطار تكوين وتوزيع "**القيمة الاقتصادية**"، حيث تتوزع القيمة المضافة على امتداد سلسلة إنتاجية و جغرافية، حيث تتكون السلسلة الإنتاجية من ثلاث حلقات (ما قبل الإنتاج – الإنتاج – ما بعد الإنتاج) بينما أن امتدادها الجغرافى يشمل الكرة الأرضية بكاملها.

هذه السلسلة موزعة الحلقات بشكل غير متكافىء: فبينما تقوم الدول المصنّعة الأكثر تطوراً فى العالم بالتركيز على مرحلتىْ ما قبل الإنتاج وما بعد الإنتاج من السلسلة؛ يترك للبلاد النامية، باختلاف شرائحها أن تعمل على الحلقة الوسطى: أى الإنتاج. والإنتاج هنا سلعى وخدمي، أىْ تصنيع و "تخديم" Servicification. **التصنيع** بهذا المعنى يتحول إلى ما يقترب من مفهوم "**التشطيب الصناعى**" fabrication كعمل إنتاجى يتركز على الجانب العينى البحت، سواء كان كثيف الاستخدام لرأس المال العيني (الآلات والمعدات) أو كثيف الاستخدام للعمل متوسط المهارة ومنخفض المهارة.

وبينما تذهب الخدمات المتقدمة علميا وتكنولوجيا إلى الدول المتقدمة، فإن الصناعة – التشطيب الصناعى السلعى – تذهب أجزاء متزايدة منها إلى الدول النامية والناهضة صناعياً، بدرجات مختلفة، لتظل فى إطار ما يسمى باقتصادات المصنع.

ويتم الاستقطاب المزدوج داخل الإنتاج المدوّل، ممثلاً فى سلسلة القيمة المضافة العالمية، ليس فقط بعدم التكافؤ بين الطرفيْن المتطرفيْن، من أقصى سلسلة إلى أقصاها، ولكن أيضا بعدم التكافؤ داخل كل طرف منهما حيث : ينقسم العالم النامى (الثالث سابقاً) إلى عوالم ثلاثة أو أربعة، وتنقسم المجموعة المتقدمة إلى متقدمة وأكثر تقدماً. وذلك –بتعبير آخر – يعنى التقابل بين التخصص النسبى للدول المتقدمة فى إنتاج "اللاملموسات" – أي البنود ذات الطابع "الناعم" أو المعرفي، و بين تخصص البلاد النامية في إنتاج "الملموسات"أي المصنوعات و المزروعات و المعادن والنفط.

ويتعزز واقع الاحتكار في أسواق التكنولوجيا الرقمية العالمية، بناء على الانقسام غير المتكافئ في بنْية سلاسل القيمة المضافة العالمية.

ويتضح ذلك اكثر من واقع سيطرة الدولة الأهم في الاقتصاد العالمي–الولايات المتحدة الأمريكية_في فترة ولاية الرئيس ترامب، ونشوء ما يسميه البعض "اقتصاديات ترامب".

وإن "اقتصاديات ترامب" أو "الاقتصاد الترامبي" Trumponomics مصطلح ظهر في الفترة الأخيرة بين، ليدل على نهج خاص للرئيس الأمريكي الحالي في إدارة الاقتصاد المحلي والعلاقات الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة؛ على غرار ما جرى خلال الثمانينات من القرن المنصرم، إزاء مصطلح "الاقتصاد الريجاني" Reaganomics فيما يتعلق بالرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان.

ومعلومٌ ان الرئيس الأمريكي قد أعلن إجراءاته التجارية (العقابية) إزاء الشركاء التجاريين للولايات المتحدة في الثامن من شهر مارس 2018، بدءً من فرض الرسوم الجمركية الإضافية على واردات الصلب والأومينويم بنسبة 15% و10% على التوالي. وما فتئت إجراءاته والإجراءات المضادة، من جانب الصين و الاتحاد الأوربي، تتوالى.

فإلى أيّ حدّ يستند ذلك السلوك إلى ركيزة أو ركائز من واقع العلاقات الاقتصادية الدولية ؟ نشير هنا إلى ثلاث نقاط متضمنة في تقارير أخيرة للمنظمات الاقتصادية الدولية المعنية، وخاصة "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"– الأنكتاد، وبصفة اخص: تقريره لعام 2018، المعنون: "القوة والمنصات و أوهام التجارة الحرة".

أولاها: التباطؤ فى نمو الطلب العالمى، وخاصة على جانب الواردات. إذ تدل الشواهد المتاحة على حدوث تباطؤ ملحوظ فى نمو الواردات. وكانت الدول النامية (الديناميكية) هى المحرك الأكبر للزيادة فى الطلب الاستيرادى العالمى، و قد تَرَكّزتَ هذه الزيادة، فى المحل الأول، لدى **الدول** الناهضة صناعياً فى **شرق آسيا** والتي حققت معدلاً للنمو الاستيرادى بنسبة 8,8% فى العام (2017) تليها أمريكا اللاتينية (6,2%)، **وكانت الولايات المتحدة صاحبة أعلى معدل للنمو الاستيرادى بين الدول المتقدمة**

بنسبة 4%، و لعلّها أكبر سوق استهلاكى لدولة منفردة فى العالم، مقابل 3,1% لدول منطقة "اليورو".

ولكن بيانات **(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – أنكتاد)** عبر الشهور الأربعة الأولى من العام 2018 كانت تشير إلى تراجع مكانة شرق آسيا كمصْدر رئيسى للطلب، بفعل تباطؤ النمو الاستيرادى فى الصين بصفة أساسية، وخاصة من جراء تراجع الطلب على الواردات الاستثمارية فيها.كما أن الطلب العام أو الحكومى، على المستوى العالمي، يتقلص بفعل انتشار سياسات "**التقشف المالى**" التى ينتهجها عدد متزايد من الدول المتقدمة والناهضة صناعياً، أما **الطلب الخاص** فيتقلص بفعل انخفاض الدخول الحقيقية للمشتغلين فى مختلف دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة والولايات المتحدة، لأسباب راجعة فى جانب منها إلى الأثر السلبى للتقدم التكنولوجى – الرقمى – على هيكل قوة العمل : حيث لم تستطع الاقتصادات المتقدمة والناهضة حتى الآن تعويض النقص فى العمالة التى جرت إزاحتها بفعل الآليات الرقمية، بزيادة موازية فى التشغيل خلال الأجل القصير والمتوسط. وكانت راجعة فى جانب آخر، إلى انتشار "السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة" أو " النيو–ليبرالية" **و**التى تحمل تحيزاً لصالح "**حملة الأسهم**" مقابل كاسبى الأجور من العمال والمشتغلين.

وهكذا يمكن الإشارة إلى أن تقلص أهمية الواردات وتناقص أهمية الطلب المحلي لدى الدول الرئيسية، وخاصة الصين، يقابله استمرار الدور المحورى للسوق الاستهلاكية المحلية للولايات المتحدة الأمريكية كمصدر رئيسي لنمو الطلب العالمى.

وهنا يشير تقرير "الانكتاد" عن "التجارة والتنمية 2018"، إلى القول بأن "تهديد الولايات المتحدة برفع الأسوار العريضة للحمائية يمكن أن يكون له أثر محتمل أشد ضرراً على النمو فى مناطق العالم الأخرى، لكونه يأتى فى وقت يشهد بالفعل تراخياً فى الطلب العالمي".

النقطة الثانية، هي تزايد الأهمية النسبية للصادرات كمحرك للطلب العالمى. وقد قام (الأنكتاد) بمسح لعينة من 30 دولة، و وجد أنّه من بين الـ30 دولة فإن هناك 19 دولة يعتمد النمو الاقتصادى فيها على الصادرات الصافية بأكثر من الطلب المحلى. و غالبية الدول المعتمدة على فائض التصدير كمحرك للنمو، تتشكل من الدول المتقدمة والنامية الناهضة صناعياً. فمن الدول المتقدمة : المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا وفرنسا، ومن الدول النامية الناهضة صناعياً : كوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا وإندونيسيا والهند.

والخلاصة أن منحنى العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادى فى العالم يميل بشكل عام وفى أغلب تجارب التنمية إلى تفوق المكون التصديرى للتجارة بالمقارنة مع المكون الاستيرادي، و أن الطلب على الواردات لا يمارس دوره كمتغير حاكم للنمو سوى فى أقلية من الدول المتقدمة (فى طليعتها الولايات المتحدة) و الدول الناهضة صناعياً (فى مقدمتها الصين).

النقطة الثالثة، تتعلق بهيمنة الولايات المتحدة على عملية إنتاج التكنولوجيا المتقدمة في أحدث أطوارها على مستوى العالم، وهي تكنولوجيا العصر الرقمي، لدرجة ممارسة قوة احتكارية هائلة بالمقارنة مع سائر الدول المتقدمة و الدول النامية الناهضة الأخرى.

ويلاحظ هنا مثلا أن **أكبر المنصّات الرقمية للأسواق التجارية في العالم، وأكثرها قوة،** تقع مقراتها بصفة غالبة فى الولايات المتحدة. ونقصد هنا المنصات الخمسة، بالترتيب التنازلي من حيث القوة: **أمازون، علي بابا، جوجل بلاى، متجر تطبيقات آبل، أوبر**. فهي كلها تنتمي إلى الولايات المتحدة ماعدا واحدة (**علي بابا – من الصين**). وبالمثل فإن **منصّات الأسواق الدولية الرئيسية للخدمات** مقامة فى الولايات المتحدة ثم أوربا و آسيا، وتتعامل بصفة رئيسية فى مجال التمويل والإسكان والفندقة و اللوجيستيات والنقل. ويدلنا ذلك على أن لدى أمريكا "**فائض قوة تكنولوجية**"، بالإضافة إلى فائض قوتها العسكرية والديبلوماسية أيضا، **بالإضافة إلى دورها "المتمم" كمستهلك ومستورد رئيسي في الأسواق الدولية** لأوربا والصين.

3-3 تأثير الإغراق على الاقتصاد المصري وجهود مواجهته على الصعيدين المحلي والدولي (دراسة تحليلية)

يوضح هذا الجزء من قضية الإغراق في محورين رئيسيين هما:

3-3-1 المحور الأول: النظام المصري لمكافحة الإغراق

فى عام 1970، انضمت مصر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات)، إلا أنها لم تكن بين الدول الموقعة على قانون كينيدي لمكافحة الإغراق، فقد ترك التعامل مع حالات الإغراق ودعم الصادرات لقانون الجمارك رقم66 لسنة 1963، ويلاحظ أن القانون لم يشر إلى كلمة الإغراق، وتم الاكتفاءبالمادة التاسعة منه التي تشير إلى أن قرارات رئيس الجمهورية المشار إليها فى المادة تكون فى قوة القانون. ولكن من الناحية العملية لم تطبق تلك المادة حيث لم يصدر أي تشريع أو لائحة تنفيذية تبين كيفية تطبيق هذه المادة رغم ما أعطاها القانون من قوة ونفاذ[1].

فى عام 1983، أصبحت مصر من الأطراف المتعاقدة على نتائج جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتي تمت ضمن جولات مفاوضات اتفاقيات الجات المتتالية. كانت مصر من الدول المعدودة الموقعة على قانون جولة طوكيو لمكافحة الإغراق، يرجع الخبراء القصور التشريعي المصري فى شأن مكافحة الإغراق فى تلك الفترة، إلى أن قانون التجارة فى مصر وكذا قوانين الاستيراد والتصدير ومنع التدليس والغش والقرارات الصادرة بشأنها، قد خلت جميعها من أي نصوص تشريعية أو لائحة فى شأن الإغراق ومكافحته. يمكن تبرير هذا القصور التشريعي بشأن الإغراق فى مرحلة ما قبل

[1] مجدي محب حافظ ، "الموسوعة الجمركية"، القاهرة، بدون ناشر، 1997، ص518-519.

الإصلاحات الاقتصادية، لذا يمكن القول إن السياسة الحمائية التي أتبعتها الدولة كانت تتعامل مع موضوع مكافحة الإغراق وإن لم يتم تقنين ذلك بشكل واضح[1].

بالرغم من انضمام **مصر** لاتفاقية الجات إلا أنها لم تستخدم حقها فى فرض الرسوم المقابلة للدعم، رغم وصول واردات من الخارج أضرت بالاقتصاد الوطني وذلك لعدم وجود نظام متكامل حول سياسة مكافحة الإغراق ولاعتماد مصر خلال تلك الفترة على القيود الكمية على الواردات وهي وسائل سهلة التطبيق مقارنة بتدابير مكافحة الإغراق.

منذ عام 1991، سعت برامج الإصلاح الاقتصادي الى التخلص من التشوهات الاقتصادية التي نتجت عن التركيز على دور القطاع العام فى التنمية، إلى تشجيع الصادرات وتبنى آليات السوق والانتقال من نظام الحماية المعتمد على القيود الكمية إلى الحماية المعتمدة على التعريفية الجمركية.

فى 1995/05/1، انضمت مصر رسمياً لعضوية منظمة التجارة، ترتب على ذلك التزامها بتحرير تجارتها وتطبيق القواعد المنظمة للتجارة العالمية. تتضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ثلاث اتفاقيات مسموح بها لحماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير العادلة فى التجارة الدولية وهي: اتفاقات المعالجة التجارية، اتفاق مكافحة الإغراق والدعم والإجراءات التعويضية، واتفاق الوقاية.

في 1998، تم إصدار القانون رقم 161، بشأن حماية الاقتصاد القومي من الأثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية. يتكون القانون من (11) مادة، وقد جاء خالياً من أية محاولة لمعالجة وتفسير بعض المواد التي تتسم بالغموض وعدم الوضوح فى اتفاق مكافحة الإغراق فى منظمة التجارة العالمية، كما لم تتم الإشارة فيه إلى بعض الممارسات المطبقة فى بعض الدول فى مجال مكافحة الإغراق ولم يرد حولها نص فى اتفاقية مكافحة الإغراق، وقد يكون ذلك متماشياً مع رغبة المشرع فى الاستفادة من مرونة الاتفاقيات فى تفسير العديد من موادها بما يخدم مصلحة المنتجين عند الممارسة الفعلية. لم يشأ المشرع أن يفقد هذه الميزة بالنص على قواعد ملزمة، ليترك الأمر لما تقضية المصلحة العامة بحيث لا يتعارض كلما كان ذلك ممكنا مع اتفاقية مكافحة الإغراق[2].

تم **تحديد الجهة المعنية فى مصر** بالتحقيق فى الممارسات الضارة فى التجارة وهي، جهاز مكافحة الدعم والإغراق واتخاذ التدابير الوقائية، والذي تم إنشاؤه فى أكتوبر 1995، حيث يتكون الجهاز من أربع إدارات عامة هي: الإدارة العامة لمكافحة الدعم، الإدارة العامة لمكافحة الإغراق، الإدارة العامة للوقاية، وإدارة المعلومات. نص القرار على أن اختصاصات الإدارة العامة لمكافحة الإغراق هي[3]:

---

[1] سعيد النجار،" الحقوق الأساسية للبلدان النامية فى ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية " ورقة عمل مقدمه فى ندوة الاقتصاد المصري فى مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية، جامعة حلوان القاهرة، 23– 24 مارس 2005 ، ص17.

[2] منى الجرف، **مرجع سبق ذكره**، ص163.

[3] المادة (37) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 161 لسنة، ص 65–66 .

- تلقى ودراسة الشكاوى وأجراء البحث والتقصي للشكاوى التي يحيلها إليها وزير التجارة أو تقدمها الصناعة الوطنية بشأن التضرر من ممارسات الإغراق.
- المبادرة بالبحث والتقصي لممارسات الإغراق والتي تسبب ضرر أو التهديد بحدوث ضرر أو تعرقل الصناعة الوليدة فى مصر.
- القيام بالتحقيقات وجمع الدلة والبيانات وحساب مقدار هامش الإغراق ورفع التوصيات لوزير التجارة بشأن نتائج التحقيق والإجراءات فى حالة ثبوت الضرر.
- قبول تعهدات سعرية (مرهون بموافقة الوزير) من جانب الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو المصدرين لإزالة الضرر.
- إخطار مصلحة الجمارك بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق فى الحالات التي يقرر فيها ذلك.
- القيام بمراجعة الرسوم المفروضة بمبادرة منها أو بناء على طلب ذوى الشأن واتخاذ القرار المناسب فى ضوء نتائج المراجعة.

أصدر وزير التجارة اللائحة التنفيذية للقانون رقم 161 لسنة 1998، وهي مقسمة إلى ستة أبواب اختص الباب الثالث منها بمكافحة الإغراق، وهو يتكون من سبعة فصول: الأول فى حساب الإغراق، الثاني فى تحديد الضرر، الثالث فى الإجراءات المؤقتة لمكافحة الإغراق، الرابع فى الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق، الخامس فى التعهدات السعرية، السادس فى الأثر الرجعى، وأخيرا السابع فى مراجعة الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق. ويمكن القول بأن ما ورد فى اللائحة التنفيذية بشأن مكافحة الإغراق لا يخرج عما ورد فى اتفاق مكافحة الإغراق وملاحقة بكل التفاصيل[1].

هناك بعض المواد فى اللائحة التنفيذية تتباين تبايناً واضحاً مع اتفاقية مكافحة الإغراق وهي: المادة (37) من اللائحة التنفيذية الخاصة بحساب هامش الإغراق (1)، المادة (39) من اللائحة التنفيذية الخاصةبتحديد الضرر المادي الواقع على الصناعة المحلية والأدلة الإيجابية التي يجب على سلطات التحقيق فحصها، مما يترك الباب مفتوحا أمام سلطات التحقيق في تحديد الضرر، مما يجعل تحديد الضرر متحيزاً، والمادة (54) الخاصة بفرض الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق، وبالتالي الوصول إلى قرار متحيز لمصلحة المنتجين[2]. لعل أهم ملاحظة اللائحة التنفيذية هو، خلوها من أي نص حول المصلحة العامة، وهذا النص موجود فى تشريعات مكافحة الإغراق فى بعض الدول مثل الاتحاد الأوربي، والهدف من النص وضع اعتبارا لأثر الإغراق على المستهلكين والمنتجين الآخرين الذين يستعملون المنتج محل الإغراق فى العملية الإنتاجية.

---

[1] نعمان الزياتي، " مكافحة الإغراق فى اتفاقات منظمة التجارة العالمية "كراسات استراتيجية، لجنة الثامنة، العدد 71 , دار الأهرام، القاهرة , 1998.

[2] عصام سيد أحمد عاشور، "دور التكاليف فى حماية الاقتصاد القومي من الإغراق فى ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2000.

3-3-1-1 دعاوى الإغراق ضد الواردات إلى مصر

رغم انضمام **مصر** إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995 إلا أنه يلاحظ عدم قيام الشركات الصناعية المصرية برفع أي دعوى لمكافحة الإغراق إلا أواخر عام 1996 ويرجع ذلك التأخير إلى عدم تفهم شركات الصناعة المحلية لشروط رفع الدعوى والمتطلبات القانونية وقد كان المنتج المدعى إغراقه أحواض الإستلنيس ستيل stainless steel المستوردة من أسبانيا واليونان التي صدر فيها رسوم إغراق نهائية فى 1998/6/21أي بعد عشرة أيام من صدور القانون رقم 161 وقد بلغت دعاوى مكافحة الإغراق حتى نهاية عام 2001 حوالي 22 دعوى هناك تسعة منها صدر فيها قرار بفرض رسوم مكافحة إغراق نهائية وستة صدر فيها قرار بفرض رسوم مؤقته وسبعة دعاوى مازالت مكافحة إغراق نهائية وستة صدر فيها قرار بفرض رسوم مؤقته وسبعة دعاوى مازالت تحت تحقيق فى نهاية الفترة موضع البحث كما تم حفظ قضيتين لانعدام العلاقة السببية بين الواردات المدعى بإغراقها والضرر الواقع على الصناعة المحلية دعاوى مكافحة الإغراق على النحو التالى:

3-3-1-2 تطور عدد الدعاوى المرفوعة من المنتجين المحليين على الواردات المصرية:

وفيه نقوم بإستعراض عدد دعاوى الاغراق التى تم رفعها بشكل مبدئى خلال العام وكذلك عدد دعاوى الاغراق التى حكم فيها لصالح المنتجين المحليت بالإضافة إلى مجموع الدعاوى التى إستمر فرض رسوم إغراق عليها وفقاً لأحكام نهائية خلال العام وذلك من خلال الجدول رقم (3-1) التالى:

- فيما يتعلق بدعاوى الاغراق التى تم إتخاذ إجراءات أولية فقد بلغت 77 دعوى إغراق خلال الفترة(1998-2018) وقد كانت أول إجراءات من مصنعين محليين لمكافحة الاغراق عام 1998 حيث بلغت الدعوى عدد 4 دعاوى إغراق وقد وصل أكبر عدد دعاوى الاغراق الأولية فى العام 2016 حيث بلغ عدد الدعاوى 14 دعوى إغراق.
- فيما يتعلق تتطور عدد دعاوى التى صدر بشأنها قرارات نهائية خاصة برسوم الإغراق فقد بلغ 67 دعوى خلال الفترة (1998-2018) وقد حقق جهاز مكافحة الاغراق نجاح فى هذا الشأن حيث أن العدد الإجمالى لدعاوى الاغراق الأولية لتلك الفترة قد بلغ 77 بفارق 10 دعاوى فقط، وهو ما يعنى إتباع الإجراءات القانونية والمستندية السليمة فى دعاوى الإغراق.
- أما العمود الثالث بيتناول مجموع عدد الدعوى التى طبق عليها أو إستمر فرض رسوم نهائية للإغراق عليها والتى بلغت 28 فى العام 2008 وهو حدها الاقصى فى حين بلغت فى العام 2018 نحو 14 دعوى من إنقضاء بعض التدابير النهائية لرسوم الإغراق لعدد من دعاوى الإغراق.

جدول رقم (3-1)

تطور عدد دعاوى الاغراق المرفوعة من قبل المنتجين المصريين على الواردات المصرية خلال الفترة (1998-2018)

البيان	عدد دعاوى الاغراق من مصنعين مصريين بإجراءات أولية	عدد الدعاوى التى حصلت مصر فيها على تدبير نهائية	مجموع دعاوى الاغراق التى إستمرت التدابير نهائية بها خلال العام
1998	4	0	0
1999	1	4	4
2000	2	1	5
2001	7	2	7
2002	3	7	14
2003	1	3	16
2004	0	1	17
2005	12	0	17
2006	9	13	29
2007	2	2	25
2008	0	8	28
2009	2	0	22
2010	1	1	23
2011	2	3	10
2012	1	0	7
2013	2	1	8
2014	9	2	7
2015	4	9	7
2016	14	4	10
2017	0	6	16
2018	1	0	14
المجموع	77	67	-

المصدر: بيانات التدابير النهائية لمكافحة الاغراق، قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية **https://data.wto.org**

3-1-3-أبرز المجموعات السلعية للواردات المصرية التى تم إصدار قرارات نهائية عليها لرسوم إغراق:

ونتعارض هنا لأبرز المجموعات السلعية للواردات المصرية التى تم إصدار رسوم إغراق عليها وعدد الدعاوى الخاصة بها خلال الفترة (1998-2018) وذلك للوقوف على أبرز المنتجات التى سببت ضرار نتيجة الاغراق فى السوق المحلى المصرى وذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (3-2)

التدابير النهائية لدعاوى الاغراق المعمول بها على الواردات المصرية وفقاً للمجموعات السلعية

البيان	المعادن	المنتجات الكميائية	الجلود والاحذية	الاجهزة الكهربائية	معدات النقل	المنسوجات
1999	0	0	4	0	0	0
2000	0	0	4	1	0	0
2001	0	0	4	1	0	1
2002	0	0	5	1	0	1
2003	1	0	5	1	0	3
2004	1	0	5	2	0	3
2005	1	0	5	2	0	3
2006	3	0	5	7	0	8
2007	3	1	5	7	0	9
2008	3	1	11	7	4	10
2009	3	1	11	7	4	10
2010	3	1	11	8	4	10
2011	3	1	8	8	4	10
2012	3	1	8	7	4	10
2012	3	1	8	5	4	10
25013	3	1	8	5	4	10
2014	3	5	7	3	4	9
2015	3	7	7	2	4	8
2016	3	8	5	1	3	8
2017	1	8	4	1	1	8

المصدر: بيانات التدابير النهائية لمكافحة الاغراق، قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية **https://data.wto.org**

- يأتى قطاع الجلود والاحذية فى المرتبة الأولى فى القطاعات التى تعانى من ممارسات إغراق حيث نجحت مصر فى الحصول على تدبير نهائية بلغت فى حدها الاقصى 11 دعوى فى العام 2010 وصلت إلى أدنى مستوى عندى 4 عام 2018.
- يلى ذلك مصنوعات معدات النقل والتى بلغت حدها الاقصى 4 عام 2016 ونحفضت لتصل إلى 1 دعوى عام 2018.
- يلى ذلك قطاع الصناعات الكميائية التى تزايد عدد التدابير النهائية لمكافحة الاغراق لهذه الصناعة من 1 عام 2007 ليصل إلى 8 عام 2018.
- يلي ذلك صناعة المعادن ومنها حديد التسليح والتى تعرضت وارداتها إلى دعاوى مكافحة الإغراق فى مصر هي واردات صناعة الحديد والصلب.

3-3-1-4 أبرز الشركاء التجاريين الذين مارسوا الاغراق فى الورادات المصرية:

وتعرض فى هذه النقطة لعدد الدعاوى التى إتخذ بشأنها تدابير نهائية لمكافحة الاغراق مقسمة على الشركاء التجاريين وذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (3-3)

تطور دعاوى مكافحة الإغراق مقسمه على الشركاء التجاريين

خلال الفترة (1998-2018)

الدولة	إجمالى عدد دعاوى الاغراق وفق تدابير أولية للفترة (1998-2018)		إجمالى عدد دعاوى الاغراق وفق تدابير نهائية للفترة (1998-2018)	
	عدد	%	عدد	%
إجمالى عدد الدعاوى	77	%100	67	%100
الصين	24	%31.17	20	%29.85
الهند	9	%11.69	9	%13.43
تايلاند	5	%6.49	5	%7.46
تركيا	5	%6.49	5	%7.46
اندونيسيا	4	%5.19	4	%5.97
باكستان	4	%5.19	3	%4.48
كوريا الجنوبية	3	%5.90	3	%4.48
ماليزيا	3	%3.90	3	%4.48
تايوان	3	%3.90	3	%4.48
بلجيكا	2	%2.60	0	%0.00
الاتحاد الأوربى	2	%2.60	1	%1.49
ايطاليا	2	%2.60	2	%2.99

المصدر: بيانات مكافحة الاغراق، قاعدة بيانات منظمة التجارة الدولية

https://data.wto.org

يمكننا من خلال جدول رقم (3-3) توضيح ما يلي:

- تأتى الصين فى مقدمت الدول التى مارست الاغراق فى السوق المصرى حيث تم رفع 24 دعوى إغراق خلال الفترة (1998-2018) كإجراءات أولية فى حين تم فرض رسوم إغراق نهائية فى عدد 20 دعوى إغراق وهو ما يؤكد وجود ضرار وممارسات إغراق فى السوق المصرية وقدأثرت سلباً على مصنعين بالسوق المحلى.
- تأتى الهند فى المرتبة الثانية فى الشركاء التجاريين الذين مارسوا الاغراق فى السوق المصرى حيث تم إتخاذ إجراءات أولية لعدد 9 دعاوى خلال الفترة (1998-2018) بنسبة 11.69% من جملة دعاوى التى رفعتها مصر لمكافحة الإغراق وقد قبلت جميع تلك الدعاوى وتم فرض رسوم نهائية فى 9 دعاوى التى رفعتها مصر.

- تأتى فى المرتبة الثالثة من حيث عدد دعاوى الإغراق تايلاند، تركيا حيث تم رفع عدد 5 وتم فرض رسوم لممارسة الإغراق والاضرار وفقاً لتدابير نهائية لعدد 5 دعاوى وقد ركزت معظم تلك الدعاوى على مجال الغزل والنسيج والمنسوجات.
- وتمثل الدول (12) الموضحة بعالية ما يقارب 90% من دعاوى الاغراق التى تم رفعها من قبل جهاز الاغراق المصرى على مصنعين وموردين فى تلك الدول.

3-3-1-5 أثر إجراءات مكافحة الاغراق على الواردات المصرية للحديد والصلب والاجهزة الكهربائية:

ونحاول من خلال هذه النقطة التعرف على الاثر الناجم من فرض رسوم مكافحة إغراق على الواردات المصرية من الحديد والصلب وكذلك واردات الاجهزة الكهربائية كنوع من أدوات تقييم الاثار الاقتصادية لتخفيف الضرر على المصنعيين المحليين لتلك المنتجات وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (3-4)

تطور واردات مصر من الحديد والصلب والاجهزة الكهربائية خلال الفترة (2001-2018)

البيان	واردات الحديد والصلب		واردات الاجهزة الكهربائية (القيمة: بالمليار دولار)	
	القيمة (بالمليار دولار)	معدل الزيادة	القيمة (بالمليار دولار)	معدل الزيادة
2001	0.466043	-	0.919298	-
2002	0.458909	%1.53-	0.793847	%13.65-
2003	0.409738	%10.71-	0.599848	%24.44-
2004	0.521844	%27.36	0.671211	%11.90
2005	1.20768	%131.43	1.071566	%59.65
2006	1.013116	%16.11-	1.105013	%3.12
2007	1.226306	%21.04	1.574157	%42.46
2008	4.945743	%303.30	3.249814	%106.45
2009	3.563619	%27.95-	2.923741	%10.03-
2010	3.12577	%12.29-	3.376141	%15.47
2011	3.600324	%15.18	3.655273	%8.27
2012	4.307419	%19.64	3.713385	%1.59
2013	3.935689	%8.63-	4.192762	%12.91
2014	4.339354	%10.26	4.68662	%11.79
2015	3.71864	%14.30-	5.137655	%9.62
2016	2.842071	%23.57-	4.034719	%21.47-
2017	3.243805	%14.14	4.812802	%19.28
2018	4.444976	%37.03	6.744462	%40.14
متوسط الفترة	2.63172478	%27.31	2.959017444	%16.06

المصدر: قاعدة بيانات، منظمة التجارة الدولية، بيانات التجارة الدولية للواردات المصرية وفقاً للتقسيم السلعى.

1.https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=

2.https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=

يتضح من الجدول السابق رقم (3-4) ما يلي:

فيما يتعلق بواردات مصر من الحديد والصلب نجد أن حجم الواردات المصرية قد شهدت معدل نمو بلغ فى متوسط الفترة (2001–2018) نحو 27% وبمتوسط قيمة بلغت نحو 2.6 مليار دولار سنوياً وقد شهدات واردات الحديد والصلب إنخفاضاً بنسبة 14 % عام 2015 وكذلك إنخفاضاً أخر فى العام 2016 بلغ 23% ومن المحتمل يكون نتيجة رسوم التدابير النهائية للإغراق الخاصة بالمعادن وكذلك نتيجة سياسة تحرير سعر الصرف التى إنتهجتها الحكومة كجزء من حزمة الاصلاح الاقتصادى ويمكننا توضيح التطور الذى حدث لواردات الحديد والصلب من خلال الشكل التالى:

شكل رقم (3–1)

تطور واردات مصر من الحديد والصلب

خلال الفترة (2001–2018)

المصدر : من اعداد الباحث

ويتضح لنا من الشكل رقم (3–1) أن صادرات الحديد والصلب تأخذ بشكل عام إتجاها للزيادة، لكن الفترة التى أعقبت 2008 قد شهدت إنحصاراً نسبياً فى واردات مصر من الحديد والصلب، ومع إنخفاض واضح فى العامين 2015، 2016 والتى شهدات فرض رسوم إغراق على واردات مصر من الحديد والصلب وكذلك الفترة التى أعقبت التعويم قبل أن تعاود تلك الواردات الزيادة.

يمكننا تتبع أثر فرض رسوم إغراق على واردات مصر من الاجهزة الكهربائية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3–2)

تطور الواردات المصرية من الاجهزة الكهربائية خلال الفترة (2001-2018)

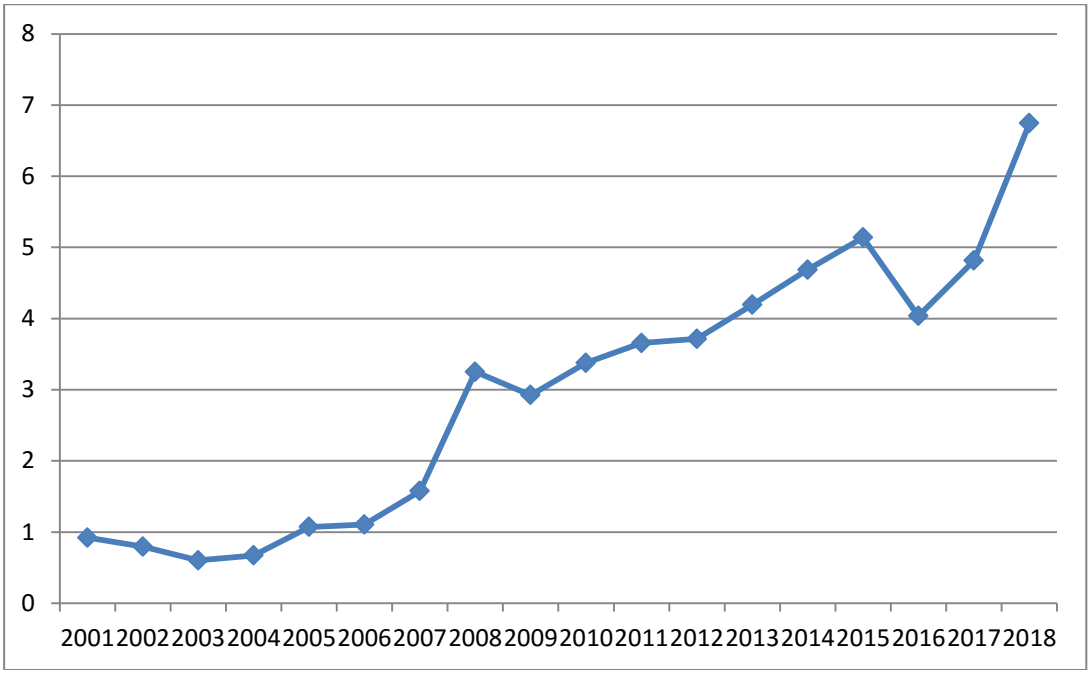

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الشكل رقم (3-2) أن واردات مصر من الاجهزة الكهربائية قد شهدات إتجاه عام نحو التزايد خلال الفترة (2001-2018) بإستثناء العام 2016 الذي إنخفضت فيه واردات الاجهزة الكهربائية بنحو 21% ويدل ذلك على كبر فجوة الطلب على تلك السلع بالاضافة إلى عدم قدرة المنتجين المحلين على الاستفادة من رسوم الاغراق التى فرضت على واردات بعض الدول من تلك السلع.

3-3-1-6 دعاوى مكافحة الاغراق ضد الصادرات السلعية المصرية

نحاول من خلال هذه النقطة معرفة عدد دعاوى مكافحة الاغراق المرفوعه على مصر وكذا أبرز الشركاء التجاريين الذين قاموا بإتخاذ تلك الإجراءات مع محاولة تتبع أثر تلك الاجراءات على صادرات مصر من كلاً من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وصادرات مصر من الحاصلات الزراعية وذلك من خلال النقاط التالية:

3-3-1-7 تطور عدد دعاوى الاغراق المرفوعه على المصدرين فى مصر:

وفيها نستعرض عدد دعاوى الاغراق التى واجهها المصدرين فى مصر سواء تدابير أولية أو تدابير وفرض رسوم نهائية أو عدد الدعاوى المسحوبه وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (3-5)

تطور دعاوى الاغراق المرفوعة على مصر خلال الفترة (1994–2018)

السنة	عدد دعاوى التدابير الأولية التى وجهها المصدرين	عدد الدعاوى التى صدرات فيها الرسوم نهائية التى وجهها المصدرين	عدد الدعاوى التى تم سحبها
1996-1994	0	0	0
1997	0	2	0
1998	2	0	0
1999	0	2	0
2000	0	0	0
2001	2	0	0
2002	0	0	0
2003	0	0	1
2004	0	0	0
2005	0	0	0
2006	2	0	1
2007	0	0	6
2008	0	1	5
2009	0	0	6
2010	0	0	0
2011	0	0	16
2012	1	0	4
2013	1	0	0
2014	5	1	3
2015	0	2	9
2016	0	1	1
2017	3	0	5
2018	0	0	5
الإجمالى	16	9	62

المصدر: بيانات مكافحة الاغراق، قاعدة بيانات منظمة التجارة الدولية https://data.wto.org

يتضح من الجدول رقم (3–5) مايلى:

- فيما يتعلق بالتدابير الأولية لمكافحة الاغراق ضد الصادرات المصرية فقد بلغ إجماليها (16) دعوى خلال الفترة (1994–2018) وقد شهد العام 2014 أكبر عدد من تلك الجراءات حيث بلغ عدد الدعاوى 4.
- فيما يتعلق بالتدابير النهائية المتخذة ضد صادرات مصرية فقد بلغ عددها (9) دعاوى خلال الفترة (1994–2018) موزعة على تلك الفترة، أما عن الت تم سحبها من قبل الدول فقد بلغت نحو (62) دعوى لعدم إكتمال مؤيدات فرض تلك الرسوم حيث كانت معظمها محاولات حمائية ضد الصادرات المصرية.

3-3-1-8 تطور دعاوى الاغراق التى تم فرض رسوم نهائية عليها مقسمة على المجموعات السلعية:

وفيها نحاول معرفة أبرز الصناعات السلع لصادرات مصرية واجهت دعاوى مكافحة إغراق وصدر بحقها رسوم نهائية وذلك على النحو التالى:

جدول (3-6)

تطور عدد دعاوى التدابير النهائية لمكافحة الاغراق المرفوعه على مصر مقسمة على السلع

البيان	الحاصلات الزراعية	المعادن والحديد	الصناعات الكميائية	الخشب والورق	المنسوجات
1996-1994	0	0	0	0	0
1997	0	1	0	0	1
1998	0	0	0	0	0
1999	1	1	1	0	0
2007-2000	0	0	0	0	0
2008	0	1	0	0	0
2009	0	0	0	0	0
2010	0	0	0	0	0
2011	0	0	0	0	0
2012	0	0	0	0	0
2013	0	0	0	0	0
2014	0	1	0	0	0
2015	0	0	1	1	0
2016	0	0	1	0	0
2017	0	0	0	0	0
2018	0	0	0	0	0
المجموع	1	4	3	1	1

المصدر : بيانات مكافحة الاغراق، قاعدة بيانات منظمة التجارة الدولية**https://data.wto.org**

ويتضح من الجدول السابق أن إجمالى الدعاوى التى تم بموجبها فرض رسوم مكافحة إغراق على سلع مصرية قد بلغ 10 دعاوى إغراق وجاءت صادرات مصر من المعادن والحديد فى المرتبة الأولى من حيث عدد الدعاوى المرفوعه على تلك الصناعة حيث بلغت 4 دعاوى يليها الصناعات الكميائية، المنسوجات بعدد دعاوى 3، 1، 1 على التوالى.

وبشكل عام فإن عدد دعاوى الاغراق المرفوعه ضد مصر هى عدد قليل ولكن لمحاولة تتبع أثرها على بعض الصادرات السلعية سوف يتم إستعراض تطور الصادرات لكلاً من المنسوجات، الحاصلات الزراعية، والصناعات الكميائية.

3-3-1-9 تطور صادرات مصر من الحاصلات الزراعية والمنسوجات والصناعات الكميائية:

نحاول من خلال هذه النقطة إستعراض تطور صادرات كلاً من الحاصلات الزراعية والمنسوجات

والملابس الجاهزة وكذلك الـصنـا عا ت الكميائية وذلك بغرض الوقوف على أثر إجراءات التدابير النهائية لمكافحة الاغراق التى فرض ضدها ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (3-7)

تطور صادرات مصر من الحاصلات الزراعية والصناعات الكميائية والمنسوجات خلال الفترة (2001-2018)

(القيمة: بالمليون دولار)

العام	الحاصلات الزراعية والحبوب		صادرات القطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية		الصادرات لمنتجات الصناعات الكيماوية	
	قيمة	معدل نمو	قيمة	معدل نمو	قيمة	معدل نمو
2006/2005	330.5	-	1017.4	-	697.1	-
2007/2006	398.8	%20.67	1188.6	%16.83	1145.2	%64.28
2008/2007	507.9	%27.36	1478.8	%24.42	1901.8	%66.07
2009/2008	350.5	%30.99-	1579.1	%6.78	2154.5	%13.29
2010/2009	618	%76.32	1731.5	%9.65	2126.7	%1.29-
2011/2010	444.9	%28.01-	2268.8	%31.03	2856.3	%34.31
2012/2011	341.7	%23.20-	1935	%14.71-	2617	%8.38-
2013/2012	457.2	%33.80	2089.8	%8.00	2587.2	%1.14-
2014/2013	472.2	%3.28	2116.1	%1.26	2283	%11.76-
2015/2014	726.4	%53.83	2000	%5.49-	1863.9	%18.36-
2016/2015	744.5	%2.49	1842.6	%7.87-	1772.7	%4.89-
2017/2016	368	%50.57-	1959.3	%6.33	2237.4	%26.21
2018/2017	402.2	%9.29	2331	%18.97	2736.1	%22.29
2019/2018	439	%9.15	2459.7	%5.52	2818.4	%3.01
متوسط معدل النمو		%7.96		%7.75		%14.13

المصدر: البحوث الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية، بيانات سنوية للميزان السلعى، البنك المركزى.

.https://www.cbe.org.eg

يتضح لنا من الجدول رقم (3-7) مايلى:

1. تطورت صادرات مصر من الحاصلات الزراعية من 330.5 مليون دولار عام 06/2005 لتصل إلى 744.5 مليون دولار فى العام 2015/16 ثم إنخفضت لتصل إلى 368 مليون دولار فى العام 2016/17، وقد حققت الصادرات من الحاصلات الزراعية والحبوب متوسط معدل نمو سنوى بلغ 7.96 % سنوياً، تم إتخاذ تدابير نهائية وفرض رسوم إغراقم فى قضية واحدة عام 1999 ولم تؤثر على حجم صادرات مصر من الحاصلات الزراعية.
2. فيما يتعلق بصادرات مصر من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فقد بلغت 1856مليون دولار فى متوسط الفترة (2005/06-2018/19) وقد حققت معدل نمو سنوى بلغ 7.74 % لمتوسط الفترة ذاته تم فرض رسوم إغراق فى قضية واحدة عام 1997 ولم تؤثر على حجم الصادرات المصرية من

المنسوجات خلال الفترة التى تلتها ويوضح الشكل التالى تطور حجم صادرات صناعة المنسوجات فى مصر خلال الفترة (2018/19-2005/06) وذلك على النحو التالى:

شكل رقم (3-3)

تطور الصادرات المصرية من القطن والمنسوجات والملابس الجاهزة للفترة (2019/18-2006/05)

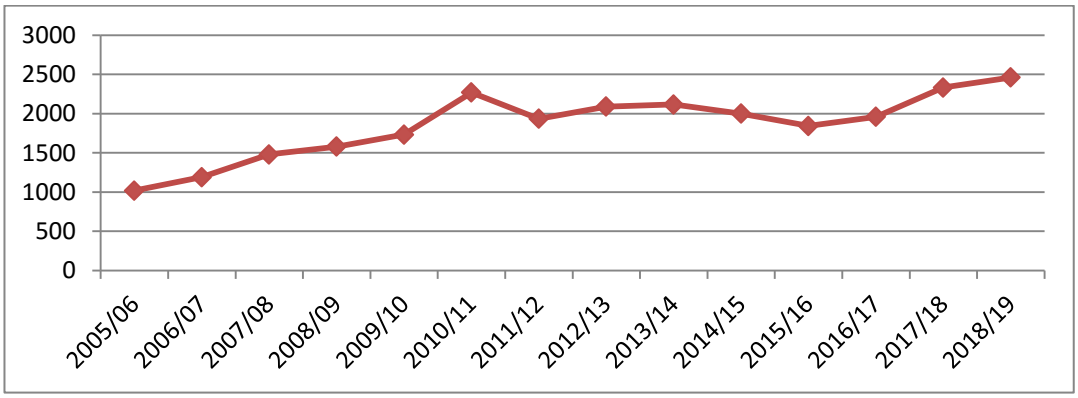

المصدر: من اعداد الباحث

3. فيما يتعلق بتطور صادرات الصناعات الكميائية فقد حققت نمو بلغ 14.13% فى متوسط الفترة (2018/19-2005/06) وقد بلغت متوسط قيمة الصادرات 2128 مليون دولار فى متوسط الفترة (2018/19-2005/06) ويمكننا توضيح التطور الذي حدث فى حجم صادرات الصناعات الكميائية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-4)

تطور الصادرات المصرية من الصناعات الكميائية خلال الفترة (2019/018 -2006/05)

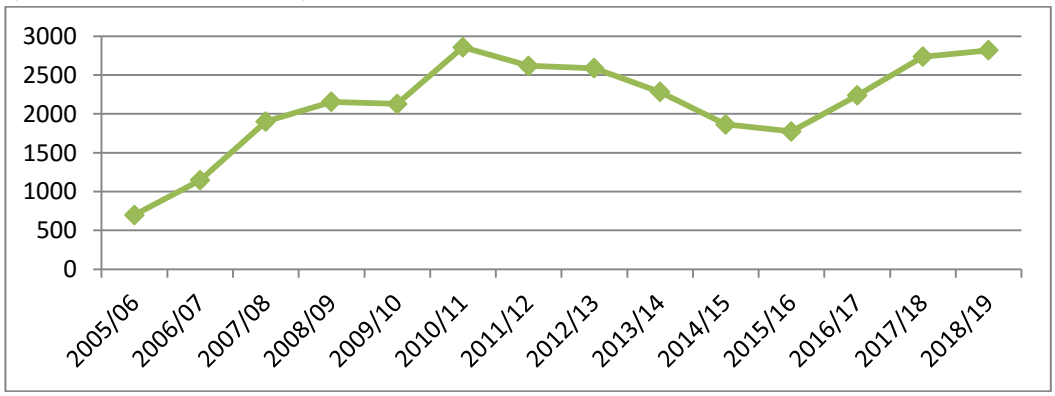

المصدر: من اعداد الباحث

ويتضح لنا من الشكل رقم (3-4) إنخفاض صادرات مصر من الصناعات الكميائية بين الاعوام (2015/16-2013/14) وهي الفترة التى تزامنت مع فرض رسوم إغراق على مصر فى قضيتين فى الفترة ذاتها وهو ما يشر إلى إحتمالية تأثير تلك الرسوم على صادرات الصناعات الكميائية.وفى المجمل فإن الصادرات المصرية لم تتأثر بفرض رسوم إضافية للإغراق فى ضوء من حيث

حجم الصادرات بإستثناء الصناعات الكميائية والتى صادف إتخفاض حجم صادراتها فرض رسوم إغراق نهائية فى ثلاثة قضايا.

3-3-2 <u>المحور الثاني</u> يركز على دراسة مكافحة الإغراق على المستوى الدولي حيث يقدم نبذه عن تقنين مكافحة الإغراق قبل جولة الأورجواي، كما يفسر اتفاق مكافحة الإغراق فى منظمة التجارة العالمية، وبيان بعض الثغرات الموجودة فيه. كما يبين بالأرقام تزايد استخدام مكافحة الإغراق على مستوى العالم والدول المتضررة وأهم أنواع السلع المستهدفة.

3-3-2-1 <u>مكافحة الإغراق على المستوى الدولي</u>

بالرغم من شيوع استخدام **ممارسات الإغراق** منذ القرن الثامن، إلا أنه لم يتم الاهتمام بسياسة الإغراق وسبل مواجهتها إلا فى الحرب العالمية الأولى، عندما زادت فى أوربا معارضة السياسة التجارية الألمانية التي لجأت إلى أساليب الإغراق بهدف السيطرة على حصص واسعة من الأسواق التجارية فى العالم. لقد دفعت التخفيضات المتتالة فى التعريفة الجمركية من خلال مفاوضات الجات الدول، إلى اللجوء إلى استخدام قيود وسياسات مستحدثة للحد من وارداتها، كان أهمها سياسات مكافحة الإغراق.

تعتبر **كندا** أول من بدأ بتطبيق إجراءات قانونية ضد الإغراق فى أوائل القرن العشرين عندما طالب المزارعون بخفض الرسوم التعريفية، بينما طالب الصناعيون برفعها، وخاصة منتجي صناعات الصلب لمنافسة منتجات صناعات الصلب الأمريكية التي تمارس الإغراق فى السوق الكندية. ونظراً لصعوبة رفع الرسوم التعريفية آنذاك فقد تم وضع أول قانون لمكافحة الإغراق فى كندا عام 1904 وذلك ضمن قانون الجمارك، ثم تلتها نيوزيلندا فى عام 1905، وقامت استراليا بوضع قانون المحافظة على الصناعات عام 1906. كما طبقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، قوانين مكافحة الإغراق قبل الحرب العالمية الأولى لحماية نفسها من التهديد الناتج عن التسعير الافتراسي من قبل الكارتلات الصناعية فى ألمانيا، وكانت هذه القوانين صورة معدلة لنموذج تشريعات مكافحة الاحتكار المحلية، وبحلول عام 1921 كان لدى كل من فرنسا، بريطانيا ومعظم دول الكومونولث آنذاك قوانين لمكافحة الإغراق[1].

فى أعقاب الحرب العالمية الأولى قامت بعض الدول كاليابان، ألمانيا، ورومانيا بوضع تشريعات تسمح بزيادة الرسوم حينما تكون صناعاتها مهددة بمنافسة أجنبية غير عادلة، على الرغم من أن هذه الإجراءات لم تشر إلى الإغراق، إلا أنها استخدمت لمكافحته. ووفقا لـ "فينر" فأن الدول الأصغر أول من استخدم إجراءات مكافحة الإغراق ضمن أدواتها الاقتصادية، لمحاربة السلوك الافتراسي للشركات الكبيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]Hoekman, B, "Competition Policy and Preferential Trade Agreements", World Bank and CEPR, 2002, P 35.

كانت **مكافحة الإغراق** مدرجة على اللائحة التنظيمية العالمية لفترة طويلة، ونوقشت مع بداية العشرينات فى عصبة الأمم التي قامت بتكليف الاقتصادي الشهير "فينر" بدراسة الموضوع عام 1923 حيث قام بإعداد مذكرته الشهيرة التي تم رفعها إلى المؤتمر الاقتصادي العالمي عام 1926. إلا أنه لم يتم التطرق إلى ظاهرة الإغراق على مستوى القانون الدولي، وبعد الموافقة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى عام 1947، تناولت المادة السادسة من الاتفاقية للموضوع، وحدثت بعد ذلك العديد من التطورات إلى أن تم التوصل إلى صيغة جولة الأورجواي وتلاها منظمة التجارة العالمية[1].

إن **قواعد النظام الاقتصادي العالمي** التي وضعت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، بمقتضى اتفاقية "بريتون وودز"، تم بموجبها أنشاء صندوق النقد الدولي ليكون حارساً على النظام النقدي الدولي، والبنك الدولي ليكون حارساً على النظام المالي الدولي، كان من المفترض أن تستكمل أركانه بأنشاء منظمة التجارة الدولية (WTO) لكي تعمل على تنمية وتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء.

3-3-2-2 تطور مكافحة الإغراق فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات 1947)

يمكن في إيجاز شديد الإشارة إلى تطور الجهود الدولية في مكافحة الإغراق في النقاط التالية:

جدول رقم (3-8)

أهم جولات مفاوضات التجارة العالمية وصولا لمنظمة التجارة العالمية.

اسم الجولة	أهم إنجازات الجولة
جولة هافانا (1947)	وضع أساس منظمة التجارة الدولية، كما وضع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، لم تصدق الولايات المتحدة على الميثاق وتبعتها عدداً من الدول الأخرى. جاء نص المادة السادسة من اتفاقية الجات لعام 1947 يشمل إجراءات مكافحة الإغراق. لم تحظ مكافحة الإغراق بالاهتمام الكافي خلال العقدين التاليين لتنفيذ الاتفاقية. حتى مايو 1958 كان هناك فقط 37 إجراء لمكافحة الإغراق نفذتها الأطراف المتعاقدة بدون أن يشمل الرقم كندا ونيوزيلندا.
جولة كيندي (1964-1967)	أصبحت مكافحة الإغراق موضوعاً بارزاً، تم تحسين تطبيق المادة (السادسة) من اتفاقية الجات، حدثت العديد من الشكاوى متزايد واستخدام الولايات المتحدة لسياسات مكافحة الإغراق. وضعت تفصيل للإجراءات الإدارية المتبعة قبل فرض رسوم مكافحة الإغراق، وحذرت من مد التطبيق بأثر رجعى لمكافحة الإغراق، أوضحت متطلبات إثبات حدوث الضرر للصناعة المحلية قبل فرض الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق. اعترض الكونجرس الأمريكي عليها، إذ يخول القانون الأمريكي فرض الرسوم بصورة أكثر حرية[2].
جولة طوكيو (1973-1979)	كان عدد الدول الموقعة عليه أربعة عشرة دولة. تم تعديل جولة كيندي لمكافحة الإغراق نظراً للتشابه الواضح بين رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية. تمخضت عن اتفاق جديد لتنفيذ المادة السادسة من اتفاقية الجات، حيث تغيرت الصياغة المتعلقة بالضرر المادي. فرضت معاملة من قبل الدول المتقدمة للدول النامية،تم أنشاء آلية للمشاورات وحل النزاعات. أضعفت جولة طوكيو الرابطة السببية بين الواردات المغرقة والضرر للصناعة المحلية المعنية، مما سهل من تطبيق مكافحة الإغراق لمواجهة الواردات المنافسة، كان من نتيجة ذلك تزايد حالات مكافحته على مستوى العالم.توصل الأربعة الكبار (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، كندا، استراليا) فى نوفمبر 1978 أي قبل اختتام الجولة إلى تفاقم

(1) National Board of Trade, Sweden, "Eliminating Anti-Dumping Measures in Regional Trade Agreements: The European Union Example", 2013, P.20.

(2) Adamantopoulos, Diego De Notaris", The Future of the WTO and the Reform of theAnti-Dumping Agreement: A LegalPerspective", Fordham International Law Journal, volume 24, issues 1,2000, p.p.30-35.

	لاعتبار أن المبيعات بأقل من التكاليف ليست فى مجرى التجارة العادي، ومن وقتها صارت الإجراءات ضد الواردات بأقل من التكاليف جزءاً متكاملاً من سياسة مكافحة الإغراق[1].
جولة بونتى دى لاستا (1986)	**إن كل من قانوني جولة كيندي وجولة طوكيو لمكافحة الإغراق يطبقان فقط على الدول التي وقعت عليها "الأطراف المتعاقدة" وقد أطلق البعض على هذه الظاهرة "الجات تحت الطلب Gatt a la Carte"، وتتعارض تماماً مع مبدا هام من مبادئ اتفاقية الجات وهو مبدا الدولة الأولى بالرعاية، وهو ما تمكنت اتفاقية الجات تجنب النزاع حوله طيلة خمسة عشر عاماً حتى اختتام جولة الأورجواي (. لم تتم الإشارة إلى موضوع الإغراق ولم يتطرق إلى قانون مكافحة الإغراق. حينذاك كانت الولايات المتحدة فى قمة استخدامها لقانون مكافحة الإغراق نتيجةلانخفاض الدولار فى بداية الثمانينات، وترتب عليه إنكماش للصناعات المنافسة للواردات، وفى أسواق التصدير أيضا.**
جولة الأورجواي	**كان الإغراق ومكافحته أكثر الموضوعات صعوبة فى المفاوضات لتباين وتعارض المصالح بين الدول وفقا لدرجة تقدمها، سواء الدول التي تضررت صادراتها من استخدام إجراءات مكافحة الإغراق كوسيلة للحماية، والدول المتقدمة التي تتمادي في استخدام هذه السياسات. كانت كوريا أول دولة مارست ضغطاً لتضمين قانون مكافحة الإغراق فى جولة الأورجواي، حيث تعرضت منتجاتها بشكل متزايد لإجراءات مكافحة الإغراق من قبل الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة، كندا، استراليا.**
جولات (مونتريال، هونج كونج، سنغافورة، الدول الإسكندنافية، مراكش	**طالبت بعض الدول بإعادة التفاوض حول موضوع الإغراق، لإعادة اختبار مفهومه وتعريفه، حيث ركزت الجات فقط على السلوك المستخدم فى قوانين مكافحة الإغراق ولم تقر بأي سلوك محدد لممارسة الإغراق، على الرغم من نص المادة السادسة من الاتفاقية على شجب الإغراق إذا كان يسبب ضرراً.**

3-2-3-3 استخدام مكافحة الإغراق على مستوى العالم

أن **فرض تدابير مكافحة الإغراق** أصبح معروفاً منذ بداية القرن العشرين، وحتى نهاية الثمانينات كان استخدام تلك التدابير محصوراً فى عدد من المستخدمين التقليديين وهم الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، أستراليا وكندا، وفى السنوات الأخيرة زاد استخدام هذه التدابير من الدول النامية والدول حديثة التصنيع مثل الأرجنتين، البرازيل، الهند، كوريا، المكسيك، تركيا وجنوب أفريقيا، أو ما يطلق عليهم المستخدمين الجدد لإجراءات مكافحة الإغراق. ولقد أصحبت تلك الظاهرة مثار بحث للعديد من الاقتصاديين وارجع أحد الكتاب ذلك إلى ثلاثة عوامل:

- أثبت المستخدمون التقليديون لسياسة مكافحة الإغراق طوال فترة الثمانينات فعاليتها كأداة للحماية الانتقائية ضد المنافسة الأجنبية.
- أن تحرير التجارة فى العديد من الدول النامية زاد من الضغوط الواقعة على الحكومات للاستجابة لنداءات إعادة الحماية،
- استخدام الكثير من الدول لسنوات طويلة إجراءات مثل فرض رسوم إضافية كما يتراءى لها على الواردات، وأسعار تفضيلية، أو فرض حد أدنى لأسعار الواردات وذلك غالباً استجابة لادعاءات الإغراق وتنفيذ الإجراءات الرسمية لمكافحة الإغراق يكمن هذا البلدان من الاستمرار فى الحماية التي تكلفها تلك الإجراءات دون نقص التزاماتها بموجب اتفاقية الجات.

3-2-3-4 تطور التدابير النهائية لدعاوى مكافحة الاغراق خلال الفترة (1994-2018):

نحاول من خلال هذه النقطة التعرض لحجم الدعاوى الخاصة بمكافحة الاغراق التى إتخذت على مستوى العالم والتى يمكنا توضيحها من خلال الجدول التالى:

---

(1) عمر صقر، **مرجع سبق ذكره**، ص330-331.

جدول رقم (3-9)

تطور عدد دعاوى مكافحة الاغراق خلال الفترة (1994-2018)

البيان	عدد دعاوى مكافحة الاغراق	المجموع التراكمى لدعاوى مكافحة الاغراق	معدل الزيادة فى عدد دعاوى مكافحة الاغراق%
2018	123	1860	%6.61
2017	123	1737	%7.08
2016	78	1614	%4.83
2015	92	1536	%5.99
2014	38	1444	%7.69
2012	20	1333	%2.18
2009	36	1304	%4.81
2006	38	1241	%4.11
2003	125	1190	%26.39
2000	140	876	%48.06
1997	82	455	%41.98
1994	264	264	-
متوسط الفترة			%14.52

المصدر: بيانات التدابير النهائية لمكافحة الاغراق، قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية https://data.wto.org

ويمكننا من خلال الجدول رقم (3-9) تتبع عدد دعاوى مكافحة الاغراق على مستوى العالم والتى بلغ إجماليها 1860 وذلك خلال الفترة (1994-2018) وقد شهدت دعاوى الاغراق بشكل عام تزايداً فى الأعوام الخمس الاخيرة حيث زادت من 1444 عام 2014 لتصل إلى إجمالى عدد دعاوى بلغ 1860 عام 2018. ويمكننا توضيح التطور الذى حدث فى عدد دعاوى الاغراق التى تم الفصل فيها بشكل نهائى من خلال الشكل التالى:

شكل رقم (3-5)

تطور عدد عاوى الاغراق خلال الفترة (1994-2018)

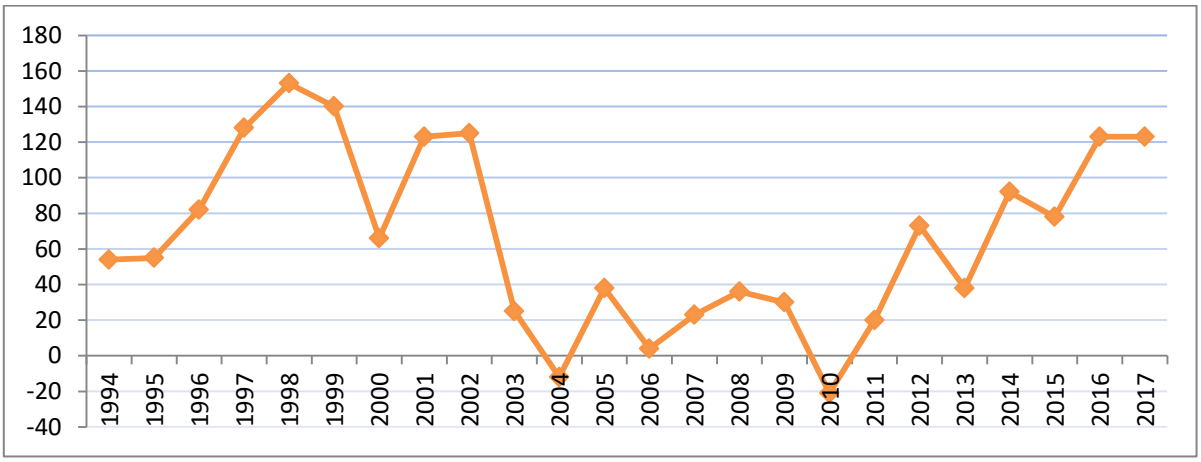

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الشكل رقم (3–5) تزايد عدد دعاوى مكافحة الاغراق خاصة فى الفترة التى أعقبت الفترة 2010 وهو ما يشير إلى موجة من الحمائية الجديدة (الاجراءات الرمادية) بإستخدام دعاوى مكافحة الاغراق، وبشكل عام فإن عدد دعاوى مكافحة الاغراق قد حققت نمواً بلغ 14% لمتوسط الفترة 1994–2018 وهو ما يؤكد تزايد الاجراءات الحمائية الجديدة ومدى تأثير ذلك على حجم التجارة الدولية.

3–3–2–5 تطور حجم التجارة الدولية فى ضوء تزايد دعاوى مكافحة الاغراق:

نحاول تتبع أثر الإجراءات الحمائية الجديدة على حجم التجارة العالمية، من خلال معرفة حجم الصادرات الدولية خلال الفترة (2001–2018) وذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (3–10)

تطور حجم التجارة الدولية من السلع خلال الفترة (2001–2018) (القيمة: بالتريليون دولار)

السنة	إجمالى الصادرات السلعية لدول العالم	معدل نمو التجارة الدولية
2001	6.13	–
2002	6.42	%4.62
2003	7.49	%14.18
2004	9.10	%17.73
2005	10.34	%12.00
2006	11.96	%13.51
2007	13.83	%13.56
2008	15.97	%13.38
2009	12.35	%29.34-
2010	15.10	%18.21
2011	18.10	%16.62
2012	18.40	%1.59
2013	18.88	%2.57
2014	18.88	%0.01-
2015	16.40	%15.12-
2016	15.88	%3.26-
2017	17.55	%9.51
2018	19.28	%8.99
	متوسط نمو التجارة الدولية للسلع	%5.81

المصدر: خريطة التجارة الدولية، قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، الصادرات السلعية للعالم
https://www.trademap.org/Country_SelProduct_TS.

يتضح لنا من الجدول رقم (3–10) ما يلى:

1. فيما يتعلق بحجم تجارة السلع على مستوى العالم فقد شهدت تزايداً ملحوظاً حيث زادت من 6.13 تريليون دولار عام 2001 لتبلغ 19.28 تريليون دولار عام 2018، مع تراجع فى حجم التجارة الدولية فى بعض أعوام تلك الفترة مثل العام 2009 حيث إنخفضت صادرات العالم بنحو 29 %

بفعل الازمة المالية العالمية، كما إنخفضت من نحو 18.8 تريليون دولار فى العام 2013 لتصل إلى 15.88 تريليون دولار فى العام 2016 كنتيجة محتملة للإجراءات الحمائية الجديدة وتراجع الطلب العالمى، كما شهد الطلب العالمى تزايد فى الفترة 2017–2018، إذ زادت الصادرات الدولية من 15.88 تريليون دولار فى عام 2016 لتصل إلى 19.28 تريليون دولار عام 2018.

2. ولتتبع أثر إجراءات مكافحة الاغراق على حجم التجارة الدولية يمكننا إستعراض ذلك من خلال الشكل التالي تطور التجارة الدولية خلال الفترة (2001–2018) وذلك على النحو التالى:

شكل رقم (3–6)

تطور التجارة الدولية من السلع خلال الفترة (2001–2018)

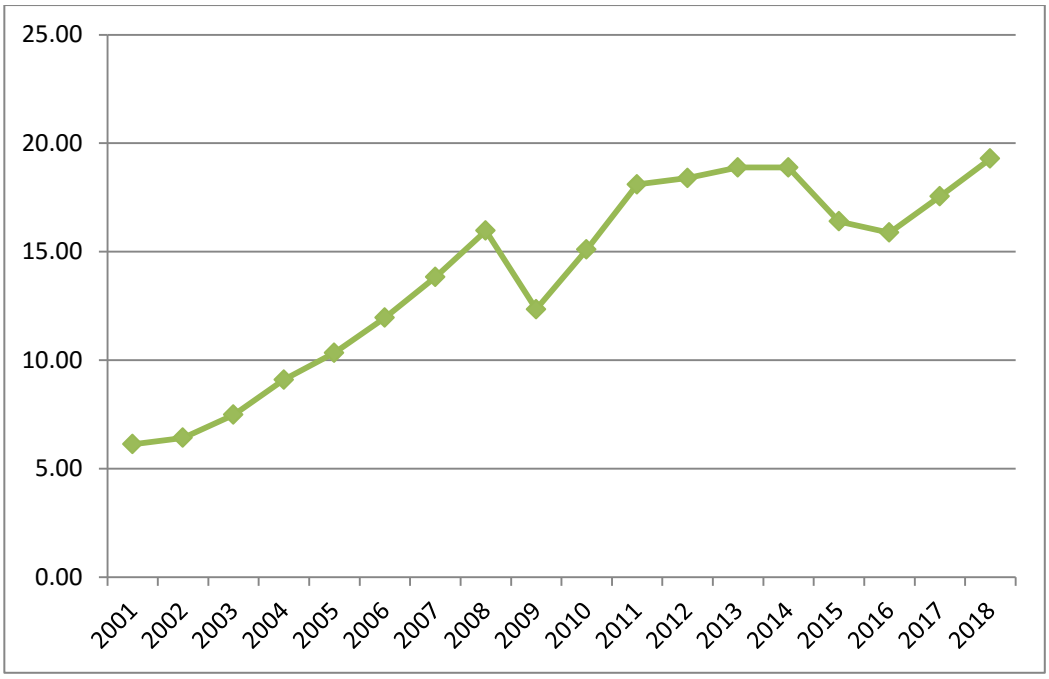

ويتضح من الشكل رقم (3–6) وجود إتجاه عام يشير إلى تزايد حجم التجارة الدولية مع وجود بعض الانخفاضات كما سبق وأشارنا ولكن هذا يختلف عن الوضع فى دعاوى الاغراق الذي تتفاوت عددها من سنه إلى أخرى وهو ما يشر إلى أن حجم التجارة الدولية من السلع لم تتأثر بشكل كبير بإجراءات الاغراق التى تتبع من عدد من دول العالم.

3–3–2–6 أكبر الدول المستخدمة لإجراءات مكافحة الاغراق على المستوى الدولى

نتناول من خلال هذه النقطة أكبر الدول المستخدمة لإجراءات مكافحة الاغراق على المستوى الدولى والتى أصبحت أحد أدوات الحماية غير الجمروكية والتى شهدات تزايداً ملحوظاً فى إستخدمها وخاصة من دول معروفه بدعمها لحرية التجارة حيث يمكن توضيح ذلك على النحو التالى:

جدول رقم (3–11)

أكبر (13) دولة إستخداماً للتدابير الحمائية لمكافحة الاغراق خلال الفترة(1994–2018)

الدولة	مجموع دعاوى مكافحة الاغراق النهائية خلال الفترة(1994–2018)	الاهمية النسبية
إجمالى عدد دعاوى مكافحة الاغراق(1994–2018)	**1680**	**%100**
الولايات المتحدة الامريكية	**361**	**%19.41**
الهند	**275**	**%14.78**
تركيا	**182**	**%9.78**
البرازيل	**168**	**%9.03**
الاتحاد الاوربى	**121**	**%6.51**
الصين	**106**	**%5.70**
الارجنتين	**97**	**%5.22**
كندا	**83**	**%4.46**
المكسيك	**70**	**%3.76**
استراليا	**64**	**%3.44**
باكستان	**45**	**%2.42**
تيلاند	**45**	**%2.42**
كوريا الجنوبية	**37**	**%1.99**
مجموع دعاوى مكافحة الاغراق لل(13) دولة	**1654**	**%88.92**

المصدر: بيانات التدابير النهائية لمكافحة الاغراق، قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية https://data.wto.org

يتضح من الجدول رقم (3–11) ما يلي:

1. تأتى الولايات المتحدة الامريكية فى المرتبة الأولى عالمياً من حيث عدد دعاوى الاغراق التى تم الفصل فيها بشكل نهائى لعدد 361 دعوى إغراق وهى بذلك إستخدمت كأداة رئيسيه لحماية صناعتها المحلية كأداة حمائية، ويلى الولايات المتحدة الهند حيث قامت بإتخذ تدبير نهائية لعدد 275 دعوى مكافحة إغراق خلال الفترة(1994–2018) وبنسبة 14.7 % من إجمالى دعاوى مكافحة الاغراق خلال الفترة ذاتها، وجاءت تركيا فى المركز الثالث بعدد 182 دعوى مكافحة إغراق خلال الفترة ذاتها وبنسبة 9.78%، يليها البرزيل والاتحاد الأوربى ب 168، 121 بنسبة 9.03%، 6.51% خلال الفترة(1994–2018) وتمثل الدول (13) الموضحة فى الجدول (3–5) ما نسبته 88.92% من جملة دعاوى الاغراق النهائية على مستوى العالم.

2. الدول الاكثر إنفتاحاً على التجارة الدولة والتى تتبنى تحرير التجارة الدولية إستطاعت إستخدام أجهزة مكافحة الاغراق لديها بشكل فعال فى حماية المنتجين المحلين لديها من خلال إستخدام مكافحة الاغراق كأداة حمائية جديدة فى حين لم تسطتع الكثر من الدول النامية لضعف البنية المؤسسية لديها فى إستخدام الادوات ذاتها على رغم تعرض كثير من الدول لممارسات إغراق من قبل الدول الكبرى فى العالم، لضعف أجهزة مكافحة الاغراق لديها أو عدم وجودها من الاصل.

3-3-2-7 المدى الزمنى لتحقيقات مكافحة الاغراق

يشكل المدى الزمنى للتحقيقات فى دعاوى مكافحة الإغراق عنصراً هاماً نظراً لما تخلقه فترة التحقيق من عدم تأكد المصدرين والمتوسط الزمنى لأنهاء تحقيقات مكافحة الإغراق فى حالات استثنائية تحقيقات مكافحة الإغراق يمكن أن تستمر لأكثر من عام ولكن دون تحديد أجل زمنى لتلك الحالات الاستثنائية وقد كان المتوسط الزمنى لأنهاء التحقيقات خلال الفترة أكثر قليلاً من عام ومتوسطها 382 يوماً وقد أخذ معظم المستخدمين الأساسيين فترة أقل من عام لأنهاء التحقيقات، ويغطى الجزء "ب" من الجدول رقم (3-2) من اتفاقية مكافحة الإغراق فى منظمة التجارة العالمية التى تنص على أن تحقيقات مكافحة الإغراق تنتهي خلال عام وفى حالات استثنائية خلال 18 شهراً[1]، ويمكننا توضيح الإجراءات المتبعة لمكافحة الاغراق من خلال الشكل التالى:

[1] Jorge Mranda et al, "the International Use of Antidumping – 1987-1997". Journal of world Trade, Oct 1997, Vol 32, No 5.

شكل رقم (3-7)

المدى الزمنى لإجراءات منظمة التجارة العالمية الخاصة بمكافحة الاغراق

يتضح لنا من الشكل رقم (3-7) أن إجراءات مكافحة الاغراق تمر بالمراحل التالية:

1. المرحلة الأولى: تلقى الشكوى ويتم فى هذه المرحلة تلقى الشكاوى من المنتجين المحليين وفحص المستندات بشكل مبدئى وخلال سبعة أيام يتم إخطار الشاكى بقبول أو عدم قبول الشكوى وعما إذا كانت هناك مستندات غير مستوفاة.
2. المرحلة الثانية: تقوم اللجنة الفنية بالتقصى خلال (30) يوماً من قبول الشكوى وتقوم برفع تقرير إلى اللجنة الدائمة لمكافحة الاغراق فى حال وجود أدلة كافية لوجود الاغراق والضرر.

3. المرحلة الثالثة: تصدر اللجنة الدائمة قرار ببدء التحقيق بشكل رسمى وينشر فى الجريدة الرسمية ويتم إخطار الاطراف ذات المصلحة ببدء التحقيق ويتم إرسال بيانات الاستقصاء لكل من المنتجين المحليين والمصدرين الاجانب.
4. المرحلة الرابعة: دراسة البيانات الواردة من كلاً من المنتجين المحليين والمصدرين الاجانب بعد فترة (37) يوم وفى حال عدم ورود بيانات من الاطراف ذات المصلحة يتم الاعتماد على بيانات التحقيق فى المرحلة السابقة، وترسل تلك البيانات إلى كل من لجنة التحقق من الاغراق والتى تقوم بفحص البيانات الواردة ودراسة ميدانية لمنشآت المصدرين الاجانب، ولجنة التحقق من الضرر وتقوم بفحص البيانات الواردة من المنتجين المحلين والزيارة الميدانية للمنشآت الصناعية، وتصدر تقريراً مبدئياً فيما يتعلق بالدعوى.
5. المرحلة الخامسة: حيث يتم فى ضوء التقرير المبدئى الذي يعرض على اللجنة الدائمة لمكافحة الاغراق والتى تتخذ قرار ايجابى بشأن الدعوى والذي يعنى وجود الاغراق والضرر والعلاقة السببية وفيها يتم إستمرار التحقيق والاستقصاء لمدة (6) أشهور إضافية ويتم فيها فرض رسوم مؤقتة لمدة (4–6) شهور لتخفيف الضرر، أما فى حالة وجود نتائج سلبية للدعوى يتم انهاء الدعوى ونشر ذلك فى الجريدة الرسمية.
6. المرحلة السادسة: إستمرار التحقيق فى دعوى الاغراق ذات التقارير الايجابية لمدة (6) أشهور لحين صدور التقرير النهائية وفرض رسوم تصل إلى (5) خمسة أعوام وينشر القرار النهائى الخاص بالدعوى.
7. ينص شرط الانقضاء فى اتفاق مكافحة الإغراق أن أي رسم نهائي لمكافحة الإغراق ينهي موعد لا يتجاوز خمس سنوات من تاريخ فرضه أو من تاريخ أخر مراجعة له، إلا إذا توصلت المراجعة إلى أن إلغاء الرسوم يؤدى إلى تكرار أو استمرار حدوث الإغراق. وعملياً طول عمر الأحكام النهائية فى مكافحة الإغراق مشكلة من حيث تكرارها وأثرها السلبي، ويبدو أن العديد من الدول يستغل الغموض فى الجزء الأخير فى الفقرة الخاصة بشرط الانقضاء فى الاتفاق.

النتائج والتوصيات

سياسات الإصلاح الإقتصادى وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية

تعتبر **التجارة الخارجية** أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأنها تلعب دور توازني في الإقتصاد المصري من خلال تصدير فائض الإنتاج عن الطلب المحلي، وإستيراد السلع والخدمات التي لا تنتج محليا، والإقتصاد المصري مثل معظم إقتصاديات الدول النامية يعاني من الإختلالات الهيكلية وأهمها إختلالات ميزان المدفوعات، وعجز في الموازنة العامة للدولة وإختلال هيكل الإنتاج، وندرة رأس المال، وإرتفاع معدل البطالة. ويعتمد الإقتصاد المصري إعتماد ملحوظ على التجارة الخارجية، حيث يستورد معظم إحتياجاته من السلع الإستهلاكية والوسيطة والإستثمارية من العالم الخارجي، بينما تمثل الصادرات ومعظمها مواد خام جزء هام من الناتج القومي. وتعتبر التجارة الخارجية إنعكاس للمتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والواردات والاستهلاك والاستثمار والصادرات في مصر.

و فيما يلي عرض موجز لنتائج و توصيات البحث:

توصل الفصل الأول حول متابعة وتقييم تجارة مصر الخارجية للسنوات 2010-2018 للنتائج التالية:

- سجلت معاملات مصر مع العالم الخارجي عجزاً كلياً في ميزان المدفوعات بلغ 1.8 مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2019/2018 (مقابل فائض بلغ حوالي 5.6 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018/2017)، كما ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى حوالي 3.9 مليار دولار في النصف الأول من عام 2019/2018 (مقابل حوالي 3.5 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018/2017). وتعزى الزيادة في عجز الحساب الجاري إلى :
  - انخفاض صافي التحويلات الجارية غير المتداولة بنسبة 7.6% إلى حوالي 12 مليار دولار.
  - ارتفاع العجز في الميزان الجاري بنسبة 25.65 % ليبلغ 3.8 مليار دولار.
  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري بنسبة 2.7% إلى حوالي 19.2 مليار دولار.
  - من ناحية أخرى، ارتفع فائض ميزان الخدمات بنسبة 36.7% ليسجل حوالي 7.3 مليار دولار.
- يلاحظ أن معدل نمو الواردات أكبر من معدل نمو الصادرات طوال فترة الدراسة، مما أدى إلى استمرار وجود عجز في الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية و الإختلالات في هيكل ميزان المدفوعات، الأمر الذي يحتاج إلى وضع البرامج و السياسات و تنفيذ الإجراءات المناسبةلإصلاح هذه الإختلالات.
- يحتاج قطاع التجارة الخارجية إلى تطوير أساليب إعداد تقارير متابعة و تقييم الآداء، و الإهتمام بإعداد قواعد البيانات سواء من المصادر المحلية أو الدولية، والتنسيق بين مصادر البيانات المحلية من البنك المركزي، ووزارة التجارة والصناعة والهيئات التابعة لها، ووزارة التخطيط، وربطها الكترونيا لضمان دقتها و توفيرها في الوقت المناسب.

• يلاحظ التناقص المُطرد في نصيب التجارة الدولية للناتج المحلي الإجمالي من نحو 45% في عام 2017/2016 إلى 29% في نهاية الخطة، وهو ما يعني حدوث تباطؤ نسبي في درجة الاندماج في الاقتصادي العالمي. وبذلك لم يتحقق هدف إستراتيجة التنمية المستدامة 2030، و التي تهدف إلى زيادة إندماج تجارة مصر الخارجية في الإقتصاد العالمي.

• تستورد مصر نحو 40% من إحتياجتها من المواد الغذائية، هذا فضلاً عن الواردات الوسيطة و الإستثمارية، مما أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.

• تشكل صادرات مصر من الوقود والمنتجات النفطية نسبة 40.7% من إجمالي الصادرات في العام المالي 2018/2017، وتأتي البضائع تامة الصنع ولا سيما الملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية، والأسمدة إلى جانب المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية في المرتبة الثانية.

• وتواجه الصادرات المصرية ثلاث تحديات أساسية، أولها معوقات إدارية وفنية بالإضافة إلى اعتماد الصادرات السلعية على استيراد جزء كبير من مستلزمات الإنتاج من الخارج، وثانيها ضعف ارتباط مصر لوجستياً بالأسواق الخارجية، وثالثها عدم ازدهار الصناعة المصرية بشكل كاف.

• ووفقاً للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وأهم الشركاء التجاريين على مستوى التكتلات الاقتصادية، يأتي الاتحاد الأوروبي في الوجهة الأولى للصادرات المصرية بنسبة 35.3% في السنوات الخمس الأخيرة، حيث يعتبر هو الشريك التجاري الرئيسي لمصر، يليه الدول العربية بنسبة 21.2% ثم دول آسيا بنسبة 12.3%، والولايات المتحدة بنسبة 9.5%.

• يوضح التحليل الرباعي لتجارة مصر الخارجية SWOT Analysis عوامل القوة و التي يجب تفعيلها و الإستفادة منها، وعوامل الضعف التي يجب معالجتها وإصلاحها، و التحديات التي يمكن تحويلها إلى فرص، وبذلك يمكن الإستفادة من تحليل الوضع الراهن لتعزيز القدرات التصديرية و الإحلال محل الواردات، وزيادة نسبة مساهمة التجارة الخارجية لمصر في التجارة العالمية.

• ويشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حول متابعة أثر نسبة التبادل الدولى على عجز الميزان التجارى كانت فى غير صالح الاقتصاد المصرى خلال السنوات 2010–2016، لذلك فإنه من الأهمية : متابعة وتقييم الاتفاقيات التجارية بين مصر والتكتلات الدولية، ويقترح إعادة النظر فيها وتقع المسئولية على وزارة التجارة والصناعة وخاصة التمثيل التجارى.

• ولتحقيق النتائج المرجوة من الاتفاقيات التجارية لابد من توافر بعض العوامل التي تساعد على نجاحها ومنها:

1–على الدولة قبل الدخول في المفاوضات على الاتفاق التجاري أن تقوم بدراسة الأوضاع الاقتصادية في الدولة الأخرى وخاصة فيما يتعلق بهياكل الإنتاج والصادرات والواردات والرسوم والتعريفات السائدة ودرجة النمو الاقتصادي ومستويات التضخم، وذلك حتى يكون لدى المفاوض المصري معلومات كافية عن بالطرف الأخر.

2- أن يكون المفاوض التجاري ملما بالقواعد المنظمة للتجارة العالمية وعما إذا كانت الاتفاقيات التي سيتم الوصول إليها متسقة مع الاتفاقيات الدولية ولا تتعارض معها خاصة إذا كان الطرفان من أعضاء منظمة التجارة العالمية وأيضا مدى الاستفادة التي ستتحقق نتيجة لهذا الاتفاق.

3- محاولة تفادي الاختلاف في اللوائح والتشريعات الاقتصادية بين أطراف الاتفاق وخاصة فيما يخص اختلاف وثائق الافراج الجمركي بين أطراف الاتفاقية لعدم اعاقة عملية الافراج في الموانئ.

4- على الحكومة إعادة تقييم الاتفاقيات الموقعة عليها مصر لزيادة تعزيز العلاقات الاقتصادية وبالتالي زيادة تدفق الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال، وذلك من خلال وضع خريطة تفصيلية لاحتياجات هذه الدولة ومدى استفادة مصر منها.

5- محاولة ايجاد طريقة ضمن الاتفاقيات التجارية لتلاشي تعسف بعض الدول في قبول المنتجات المصرية المطروحة في مناقصات على الرغم من مطابقتها للمواصفات القياسية أو المبالغة في تطبيق المواصفات والمقاييس على السلع المستوردة.

6- أن يكون هناك خطة لمراقبة تغير حركة الاسواق نتيجة تأثرها بالأحداث السياسية والاقتصادية مثل دول الاتحاد الأوربي والمنطقة العربية و الدول الافريقية وغيرها، فتتأثر حركة التجارة بالتطورات الدولية التي تغير من الأسواق المستهدفة وقد تمثل نافذة جديدة وفرص للتصدير.

7- أن يكون هناك مستثمرين مصريين جادين لديهم القدرة على التحدي وتحسين جودة المنتج المصري، في ظل منافسة شرسة من دول شرق أسيوية وأخرى غربية.

8- تنظيم زيارات مستمرة للأسواق الأجنبية والمعارض الدولية وبخاصة الافريقية، لمعرفة نقاط القوة والضعف هناك ومدي احتياجات هذه الأسواق للمنتجات المصرية.

- كذلك تناولت الدراسة متابعة أثر التنظيم الجديد لقطاع التجارة والصناعة على هيكل تجارة مصرالخارجية، حيث يعتبر الهيكل التنظيمى لوزارة التجارة و الصناعة أحد المحاور الرئيسيه لنجاح و تيسير تجارة مصر الخارجيه، حيث أن إعادة الهيكليه وتوحيد الهيكل وازالة التشوهات تساعد على انسيابيه وسهولة تجارة مصر الخارجيه من وإلى الخارج حيث يساعد على تنظيم العمل و انسيابيته وكفأة الأداء و تحقيق الرؤيه المنوطه من وزارة التجارة و الصناعه.
- قامت وزارة التجارة والصناعة عام 2013 بإعادة هيكله الوزاره بهدف القضاء على الازدواجية والتشابكات بين عمل الإدارات والقطاعات المختلفة حيث تضمن الهيكل الجديد تخفيض قطاعات الوزارة من 13 قطاعا إلى 7 قطاعات، ومن 29 إدارة مركزية إلى 20 إدارة مركزية، ومن 88 إدارة عامة إلى 67 إدارة عامة وذلك دون الإخلال بأى مزايا نقدية أو مستويات وظيفية أو المساس بحقوق العاملين بالوزارة.

- ولقد اشارت تقارير عده إلى أن هذا الهيكل يعد الأول من نوعه منذ أن تم دمج وزارة التجارة مع وزارة الصناعه فى يوليو من عام 2004 حيث يأتى متواكباً مع فكر وتوجه الدوله نحو إعادة هيكلة الأجهزة والهيئات للوصول الى الكفاءه و الشفافيه.
- إن قرار وزير التجارة والصناعة عام 2013 الى أن إعادة الهيكلة يأتى فى إطار تفعيل محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية مصر، و يأتي متوافقا مع استرتيجية التنميه المستدامه 2030 والذى يهدف إلى إيجاد جهاز إدارى كفء وفعال يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة ويخضع للتقييم ويُعلى من رضا المواطن، وكذلك متوافقا مع قانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة 2017.
- إن صياغة رؤية وزارة التجاره و الصناعه تحتاج الى تصحيح لتؤدى الوزاره مهمتها في تنميه قطاع التجارة الخارجيه، وبما يتفق مع أهميته ودوره فى التنميه الإقتصاديه، وكذا تنفيذاً لمحور الحوكمة والتطوير المؤسسي بإستراتيجية وزارة التجارة والصناعة 2020.
- ويتم تنميه وتعزيز القدرات المؤسسية لوزارة التجارة والصناعة من خلال برنامجين اساسين : البرنامج الأول هو استكمال الهيكل الوظيفى من حيث عدد الموظفين للقيام بالمهام المنوطه منهم، والبرنامج الثانى وهو التدريب سواء كان تدريب محلى يشمل تدريب فصلى أو تدريب ميدانى لزياده المهارات والكفأت أو تدريب خارجى لنقل الخبرات.

<u>وتوصل الفصل الثاني والذي يرصد أهداف تجارة مصر الخارجية</u> <u>للنتائج التالية:</u>

- يحتاج إصلاح الإختلالات في تجارة مصر الخارجية إلى خطة طويلة الأجل ترتكز على ما ورد من أهداف في وثيقة إستراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030، والخطة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2019/18 – 20/2121)، وإستراتيجية وزارة الصناعة والتجارة عام 2020، وما تضمنه برنامج عمل الحكومة مارس 2016.
- تؤكد الدراسة على أهمية تطوير أساليب إعداد خطة التجارة الخارجية في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يجب أن يكون معدل النمو في الصادرات أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وترشيد الواردات بحيث يكون معدل نموها أقل من معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- يقترح الاستفادة من الموازين السلعية للسلع الاستراتيجية ومن جدول المدخلات والمخرجات وميزان الموارد والاستخدمات وميزان المدفوعات لما تحظى به هذه الموازين من الاتساق والترابط بين المتغيرات على المستوى الكلي والقطاعي وتوضح الارتباط بين الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات والاستثمارات.
- أن معدل نمو الواردات مازال أكبر من معدل نمو الصادرات مما أدى إلى إستمرار العجز في الميزان التجاري و ميزان العمليات الجارية وإختلال ميزان المدفوعات.

- يلاحظ أن سياسات المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الإقتصادي والتي ركزت على الإصلاحات المالية والنقدية مثل سياسة تحرير سعر الصرف كانت وحدها غير كافية لتحقيق الإصلاحات الهيكلية في تجارة مصر الخارجية، لذلك يحتاج الاقتصاد المصري في المرحلة الثانية من البرنامج إلى التركيز على سياسات الإصلاح الهيكلي.
- يحتاج إعداد خطة التجارة الخارجية المصرية إلى مزيد من التنسيق بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التجارة والصناعة والوزارات والجهات الأخرى، وتوضيح الأهداف والبرامج والسياسات والمشروعات اللازمة لتنفيذها.
- تؤكد الدراسة على أهمية التنسيق بين مصادر بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن البنك المركزي المصري وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبيانات وزارة التجارة والصناعة والهيئات التابعة لها وبيانات مصلحة الجمارك.
- أهمية أن توضح خطة التجارة الخارجية تقديرات ميزان المدفوعات وتشمل الصادرات والواردات السلعية والخدمية، وتشمل الميزان التجارى، وميزان الخدمات، وميزان العمليات الجارية، وميزان العمليات الرأسمالية، وهى أهداف رئيسية لخطة التجارة الخارجية المصرية.
- التنسيق والتكامل بين أهداف وسياسات التوازن الخارجى للصادرات والواردات في ميزان المدفوعات، والتوازن الداخلي للإيرات والمصروفات، والتوازن الكلي لميزان الموارد والاستخدامات.
- يلاحظ في السنوات الأخيرة أن المحقق من الصادرات بلغ 60% من المستهدف، وفي المقابل تجاوزت نسبة الواردات المحققة 116% من أهداف الواردت الأمر الذي يتطلب دراسة واقعية للوضع الحالي للتجارة الخارجية في ضوء إمكانات القطاعات الإنتاجية للسلع والخدمات والسعة السوقية العالمية.
- يلاحظ انخفاض كفاءة التجارة الخارجية حيث زاد الميل المتوسط للواردات عن الميل المتوسط للصادرات وكذلك انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات.
- كما تؤكد الدراسة على أهمية تنمية الصادرات والانتقال من سياسة تصدير الفائض من الاستهلاك المحلى إلى الإنتاج من أجل التصدير، والإحلال محل الواردات في السلع والخدمات التي لمصر فيها مزايا نسبية.
- تعديل قانون الجمارك ومواجهة معوقات الصادرات والواردات وارتفاع تكاليفها وتبسيط الإجراءات.
- العمل على تطوير سياسات دعم الصادرات، وتسوية مطالبات المصدرين، وتفعيل دور التمثيل التجارى.
- مراعاة الأحكام الدستورية والقانونية فى العلاقة بين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج عمل الحكومة حيث أن: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تصدر بقانون ملزم وتتضمن أهداف كمية ونوعية محددة، وتشمل: البرامج، السياسات، والمشروعات اللازمة لتنفيذها، لذلك صدرت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة المدى (2019/18 – 2022/21) بقانون، أما برنامج عمل الحكومة

مارس 2016 مرتبط بتشكيل الحكومة ويتم تقديمه إلى مجلس النواب لمناقشته جملة وتفصيلاً ويبدى مجلس النواب ملاحظاته عليها حتى ينال الثقة، و عادةً يتغير برنامج عمل الحكومة بتغير التشكيل الوزارى، وفى أى وقت.

توصل الفصل الثالث والذي يهدف إلى تقييم آثار سياسات الإصلاح الإقتصادي على تجارة مصر الخارجية إلى النتائج التالية:

اولا: سياسات سعر الصرف:

- ضعف فاعلية التخفيضات المتتالية لقيمة الجنية المصرى، على امتداد ما يقرب من سبعة عقود من الزمن، لا فى تحقيق التوازن الخارجى (توازن ميزان المدفوعات) ولا فى تحقيق التوازن الداخلى (توازن الموازنة العامة للدولة، ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة داخلية أهمها ضعف مرونة جهاز الإنتاج والبيروقراطية وعوامل خارجية أهمها دراسات السوق العالمي).
- ضرورة أن تتكامل السياستين المالية والنقدية فى التعامل مع مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى، وبحيث يكون ذلك على أساس طروحات نظرية أو توجهات للمؤسسات الدولية كثيرا ما تغيب عنها كثير من الحقائق والخصوصيات فى هذه الدول، ومن أهم مظاهر غياب هذا التكامل بين السياستين المالية والنقدية فى مصر أن التخفيضات المتعددة لقيمة الجنيه المصرى على امتداد العقود السبعة الماضية لم يُصطحب على نحو واضح بتطبيق سياسة للضرائب التصاعدية كى يتحمل من استفادوا من الآثار التضخمية لتخفيض قيمة الجنيه العبء الأكبر فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، بل بالعكس استفحل هذا العجز نتيجة زيادة اعتمادات الدعم التى تتحملها الموازنة العامة بفعل ارتفاع الأسعار الذى ينجم عن تخفيض قيمة الجنيه.
- يلاحظ أن 70% من تدفق رأس المال الأجنبي المباشر في مصر لا يتأثر كثيرًا بتخفيض سعر صرف الجنيه المصري ويمثل قطاع البترول 66% منها وقطاع العقاري 5,2 % والقطاع التمويلي 4%، وإن حوالي 30% من الاستثمار الأجنبي موزعة على قطاعات الصناعة والزراعة والإنشاءات والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات أخرى أيضًا لا تتأثر كثيرًا بتخطيط سعر صرف الجنيه المصري.
- أن سياسة تخفيض سعر الجنيه المصرى وحدها لا تكفي لعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات في المدى القصير طالما أن النسبة الكبرى من الواردات المصرية من الضروريات التى تنخفض مرونة الطلب المحلية عليها، والنسبة الكبرى من الصادرات ترتفع مرونة الطلب الأجنبية عليها.

ثانيا: سياسة الحماية حيث ركزت على الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

- يلاحظ هيمنة الولايات المتحدة على عملية إنتاج التكنولوجيا المتقدمة على مستوى العالم، وهي تكنولوجيا العصر الرقمي، لدرجة ممارسة قوة احتكارية هائلة بالمقارنة مع سائر الدول المتقدمة والنامية والناهضة.
- أن أكبر المنصّات الرقمية للأسواق التجارية في العالم، فى الولايات المتحدة ثم أوربا وآسيا، وتتعامل بصفة رئيسية فى مجال التمويل والإسكان والفندقة واللوجيستيات والنقل.
- لدى أمريكا " قوة تكنولوجية"، بالإضافة إلى قوتها العسكرية والدبلوماسية أيضا، بالإضافة إلى دورها "المتمم" كمستهلك ومستورد رئيسي في الأسواق الدولية لأوربا والصين.
- بدأت الولايات المتحدة فى انتهاج حرب تجارية صوب شركائها الآسيويين والأوروبيين عبر ما يسمى بالحمائية الجديدة. وقد استندت إدارة ترامب أخيرا، عند فرض رسوم إضافية على واردات الصلب والألومينيوم وسلع اخرى من شركائها التجاريين الرئيسيين ولا سيما الصين، إلى قانون أمريكى قلما تم اللجوء إليه، يسمح للرئيس بحماية الصناعة المحلية بحجة الأمن القومى(القسم 232 من القانون التجاري الأمريكي لعام 1962، وهذا مؤشر على انطلاق ما يمكن تسميته بالحمائية التجارية "ما بعد الجديدة.
- أن النزاع التجاري القائم في الفترة الحالية بين الولايات المتحدة، من جهة، وكل من الصين و الاتحاد الأوربي، واليابان من جهة أخرى، هو محاولة واضحة من الولايات المتحدة لممارسة نوع من (التعسف) في استعمال الحقوق المنصوص عليها في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، للتخلص من الالتزام بحرية التجارة، من خلال رفع –من طرف واحد– للحواجز التعريفية، أعقبتها تصرفات مضادة مماثلة من الدول المستهدفة، بخصوص مجموعات سلعية معينة ذات ثقل نسبي كبير في التجارة المتبادلة. و يجري ذلك، إلى حدّ كبير، خارج إطار الآلية المنظمة لتسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. والأهم أن ذلك يتم دون مراعاة كافية لمصالح الدول النامية، بل ودون انخراط من جانب هذه الدول النامية، بصورة جدية، من اجل إصلاح القواعد الناظمة للتجارة في السلع والخدمات ذات الأهمية الخاصة للعالم النامي. و من أجل ذلك، يجب العودة لإطار المفاوضات الدولية متعددة الأطراف، استئنافا للأعمال المرتبطة ب "أجندة الدوحة" لعام 2001.
- أن المادتين رقمىْ 18 و 28 من (جات 1947) تمنح للمشّرع الوطنى سندًا قويا لحماية الإنتاج المحلى ضد كل ما من شأنه أن يضر بالمنتجين الصناعيين والزراعيين ومنتجى الخدمات على اختلافها، وخاصة الخدمات المالية وخدمات النقل البحرى والاتصالات وغيرها. وتؤكد المادة (18) أن الأطراف المتعاقدة، يمكنها تطبيق برامج وسياسات التنمية الاقتصادية الهادفة إلى رفع المستوى العام للمعيشة لشعوبها – وتتخذ إجراءات حمائية، ذات التأثير على الواردات.

- أن "منظمة التجارة العالمية" تمثل، في عموميتها، الإطار الأنسب، والبديل الأفضل لحماية المصالح الوطنية للأطراف المتعاقدة الممثلة للمجتمع الدولي. ومن الواجب إصلاح هذا الإطار باعتباره الطريق الأفضل لتطوير التجارة الدولية.
- يتصف الإنتاج العالمي، ممثلاً فى سلسلة القيمة المضافة العالمية، بعدم التكافؤ بين طرفيْ السلسلة، وأيضا بعدم التكافؤ داخل كل طرف منهما.

ثالثا: سياسة الإغراق

يتناول المحور الأول مكافحة الإغراق على المستوى الدولي، بينما يتناول المحور الثاني النظام المصري لمكافحة الإغراق:

- يلاحظ وجود العديد من الثغرات في اتفاق مكافحة الإغراق بمنظمة التجارة العالمية، حيث ركزت الاتفاقية على ضرورة إثبات ممارسة الاغراق ووقوع الضرر على منتجين محليين وهي آليات تعتمد على كفاءة أجهزة مكافحة الاغراق وهي مواصفات تفتقدها كثير من الدول النامية بالتالى هى أداة تستخدم من قبل الدول التجارية الكبرى فى العالم كأداة حمائية.
- ويتضح زيادة استخدام تدابير مكافحة الإغراق على مستوى دول العالم كإجراء من إجراءات الحمائية المستترة، حيث أن الدول التجارية الكبرى هى الدول الاكثر إستخداماً لفرض رسوم الاغراق كنوع من إجراءات الحمائية المستترة مستغلة ما كفلته إتفاقية مكافحة الاغراق من إمكانية قيام الدول بفرض رسوم إغراق أولية لحين الفصل بشكل نهائى فى قضايا الاغراق بالإضافة إلى كفاءة أجهزة مكافحة الاغراق فى تلك الدول وقدرتها على إثبات الممارسات التجارية الضارة يعظم الاتفاق مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية ويرسخ لزيادة التجارة غير العادلة بين الدول.
- أن النظام المصري لمكافحة الإغراق نظام كفء وفعال في مواجهة ورفع دعاوى الإغراق، حيث بلغت عدد القضايا نحو 77 قضية إغراق منذ نشأة الجهاز فى حين صدرت تدابير نهائية لعدد 67 قضية بنسبة بلغت 87% من إجمالى الدعاوى المرفوعة.
- بالرغم من التحسينات التى أدخلت على اتفاق مكافحة الإغراق فى منظمة التجارة العالمية، إلا انه ملئ بالثغرات كما إن بعض المصطلحات الواردة فيه لا يوجد لها معنى متفق عليه بين الاقتصاديين. مما يجعل الباب مفتوحاً أمام حرية التصرف لسلطات التحقيق فى الدول، ودليل ذلك ازدياد استخدام تدابير مكافحة الإغراق على مستوى العالم، وإن كل المؤشرات توضح ازدياد استخدامه مستقبلاً من قبل كل من الدول المتقدمة والدول النامية.
- أغلب التكتلات الاقتصادية حول العالم والتى هدفها تحرير التجارة بين أطرافها، قد حافظت على الحق فى استخدام تدابير مكافحة الإغراق وهو ما يؤكد على أن الدول التى تلجأ إلى التخلى عن مبدأ تحرير التجارة، كلما تعارض ذلك مع مصالحها الاقتصادية، باستخدام تدابير مكافحة الإغراق.

- يلاحظ ارتفاع عدد دعاوى مكافحة الإغراق ضد مصر وشمولها لأنواع متعددة من المنتجات فى فترة قصيرة، ونتيجة لذلك فقد انكمشت بعض صادرات مصر إلى الاتحاد الأوربي، نتيجة لتعرضها لدعاوى مكافحة الإغراق وخاصة فى قطاع المنسوجات.

الخلاصة:

يعتبر الإصلاح الإقتصادي نهج مستمر يتم تنفيذه على مراحل متتالية، و أن **المرحلة الأولي** لبرنامج الإصلاح الإقتصادي المصري للسنوات 2016–2019 قد حققت تحسن في المؤشرات الكلية حيث إرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و زاد الإحتياطي من النقد الأجنبي، و انخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، كما إنخفضت معدلات البطالة، و إنخفض معدل التضخم. و مع ذلك فإن معدل نمو الواردات مازال أكبر من معدل نمو الصادرات، وزاد العجز في الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية، كما زادت الإختلالات الهيكلية في الصادرات و الواردات السلعية و الخدمية، و من ثم زادت الإختلالات في ميزان المدفوعات. ويرجع ذلك إلى أن المرحلة الأولى للإصلاح الإقتصادي ركزت على السياسات المالية و النقدية، كما ساعدت سياسات و برامج الحماية الإجتماعية على تخفيف آثار هذه الإصلاحات، إلا أن ضعف مرونة جهاز الإنتاج السلعي و الخدمي، و إختلال هيكل الإستثمار المحلي و الإجنبي، و هيكل الإستهلاك النهائي و الوسيط، تحتاج إلى التركيز في **المرحلة المقبلة** من الإصلاح الإقتصادي على الإصلاح الهيكلي لتحديد أولويات الإستثمار لتنمية صادرات السلع والخدمات التي تتوافر لها مزايا تنافسية، و الإحلال محل الواردات، و تفعيل التعاون الأفريقي و العربي والدولي، وهذه السياسات تؤدي إلى إصلاح هيكل التجارة الخارجية وإصلاح هيكل ميزان المدفوعات.

قائمة المراجع

أولاً: <u>المراجع باللغة العربية</u>:

1. ابراهيم العيسوي2007 ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
2. إجلال راتب2007 ، تقييم موقف مصر من الاتفاقيات الثنائية، رقم 198.
3. أحمد محمد، 2015، " السياسة النقدية بين النظرية والتطبيقات الحديثة" رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
4. إسراء عادل، 2014. "أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي" رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
5. أسماء علي، 2018، التصدير في مصر، السياسات والعوائق والفرص، أركان للدراسات والأبحاث والنشر.
6. أمنية حلمي، 2005، أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 101.
7. أمنية حلمي2015 ، تأثير انخفاض سعر الصرف على الميازن التجاري المصري، المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES).
8. البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.
9. أوس أيوب، أحمد الهيتي،2012، " دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد4، العدد8.
10. ايمان خيري السيد ابرهيم،(2014)، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على ميزان المعاملات الرأسمالية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
11. إيمان محمد، (2013). "عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويله خلال الفترة من (2000–2010)". رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية اقتصاد وعلوم سياسية.
12. إيهاب يونس،2012 "نحو رؤية لتشخيص وعلاج الموازنة العامة في مصر "، مجلة النهضة، المجلد13، العدد2.
13. بشيشي وليد، (2014). "التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990–2012"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 33.
14. تغريد حسوبة، (2008)، "دور واليات السياسة النقدية في ظل نظم سعر الصرف العموم مع التطبيق على الحالة المصرية "رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
15. التقرير العربي الموحد، 2018.

16. حسين الأسرج، (2013). "تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال (1997–2004)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 5.
17. حسين صالح،1995," تطور الصادرات السلعية المصرية وتحليل العوامل المسئولة عنها وسياسات تنميتها" مذكرة خارجية رقم (1584)، معهد التخطيط القومي.
18. حسين صالح، 1994، تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية في ج.م.ع.، الأساليب الحالية وإمكانات التطوير، مذكرة خارجية رقم (1421)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
19. حسين صالح، 1994، إتجاهات الواردات السلعية، مذكرة خارجية رقم (1579)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
20. حورية بن طرية، (2016)، دراسة بعنوان دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 1970 إلى2014،الجزائر.
21. دراوسى مسعود،(2005). "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004"، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر.
22. راضية خزاز اسمهان، (2012)، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في الدول النامية والجزائر في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، رسالة ماجستير، الجزائر.
23. رنا حسني2016 ، وآخرون، أثر السياسة المالية و النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة "1991–2013"، المركز الديمقراطي العربي.
24. سعيد النجار 2005، " الحقوق الأساسية للبلدان النامية فى ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية " ورقة عمل مقدمه في ندوة الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية، جامعة حلوان القاهرة، 23– 24 مارس.
25. سعيد النجار 23– 24 مارس 2005، "الحقوق الأساسية للبلدان النامية فى ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية " ورقة عمل مقدمه في ندوة الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية، جامعة حلوان القاهرة.
26. سلام حمزة، ولدبزيو فاتح، (2014)، " فاعلية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2014/2000 "، رسالة ماجستير. جامعة أكلة محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم وعلوم التسيير.
27. سمير رضوان، وآخرون (2010)، " سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادي في مصر "، ورقة بحثيه رقم8.
28. سوزانا صبحي، (2004). "أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي" رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

29. سوسن حسين و آخرين 2019 – اتجاهات الصادرات و الواردات المصرية خلال الفترة 1964 – 2018 – وزارة التجارة و الصناعة – ديسمبر .
30. سيد عبد المعبود ناصف 1990، سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرية، المرحلة الأولي، الجزء الأول مايو 1990، الجزء الثاني،، نوفمبر. رقم 51.
31. عصام الزعيم" 2006 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي– معوقاتها – متطلبات نجاحها وتطويرها.
32. عصام سيد أحمد عاشور 2000، "دور التكاليف فى حماية الاقتصاد القومي من الإغراق فى ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
33. علي البلبل، محمد عمران وعلي فتح الدين. (2004). " التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974–2002". أوراق صندوق النقد الدولي، العدد 9.
34. عمر صقر،1996، الإغراق: آثارة ومواجهته محليا ودوليا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المصرية، العدد (4).
35. فادية عبد السلام 2008، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا والصين، " الاستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة، رقم 211.
36. فيصل لوصيف،،(2014)،" أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012–1970"، رسالة ماجستير، جامعة سطيف،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.
37. كريم بودخدخ،.(2010). "أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001_2009" رسالة ماجستير جامعة دالي إبراهيم: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
38. كريمة حبيب،،(2005)، بعنوان سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
39. كمال الجنزوري 1980، تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها رقم 13، يوليو .
40. المادة (37) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 161 لسنة.
41. مجدي محب حافظ 1997، "الموسوعة الجمركية"، القاهرة، بدون ناشر.
42. محمد راتول، وصلاح الدين كروش، (2014)، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور في الجزائر خلال الفترة (2000–2010). "، بحوث اقتصادية وإدارية، العدد 66.

43. محمد عبد الشفيع عيسى 2017، الصين: تنويع مصادر الطاقة، في مجلة "الشروق"، الشارقة، العدد(1294-1306.
44. محمد عمران 2002، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري.
45. محمود أبو العيون،. (2003). "تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 78.
46. محمود توني، (2005). "الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة 1990-2003"، أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي.
47. محمود عبد الحي، السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي، مجلد رقم 95، ابريل 1995.
48. محمود محمد عبدالحى صلاح 1992: مشكلة سعر الصرف في الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية 1378 يناير 1984، إعادة طبع.
49. محمود محمد عبد الحى 1974: دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية المخططة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.
50. مشيرة البطران، (2012)،"دور الازمة الاقتصادية في السياسات المالية والنقدية في مصر"،Journal of Agricultural Economics and Social Sciences، مجلد3،العدد11
51. مصر: مركز واعد للتجارة والاستثمار في أفريقيا والشرق الاوسط.. دراسة من إعداد كل من بنك الإسكندرية و SRM، نوفمبر 2016.
52. منتدى الاقتصاد الدولي، تقرير التنافسية الدولية مع التركيز على الاقتصاد المصري، أعداد متفرقة
53. منى الجرف 1998، " دراسة لاتفاقية الإغراق: بالتطبيق على التجربة المصرية، ورد فى هبة نصار وألفونس عزيز، مرجع ذكره،.
54. منى طعيمه الجرف 2000،" دراسة لاتفاقية الإغراق: "بالتطبيق على التجربة المصرية"، نشر فى كتاب: هبة نصار وألفونس عزيز (تحرير) "تحديات الصادرات المصرية في القرن الواحد والعشرين بالإنجليزية، مركز الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة،.
55. منى كمال،. (2010). "الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية "من الرابط-https://mpra.ub.uni:.
muenchen.de/26856/1/MPRA_paper_26856.pdf
56. مؤتمر بعنوان، السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف: الاختيارات المتاحة لمصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر 2000.

57. مؤتمر لمجموعة الفايزجراد، الإصلاحات الاقتصادية خلال فترات التحول الديمقراطي: الدروس المستفادة من مجموعة الفايزجراد، مؤتمر تعقده سفارات بلدان مجموعة الفايزجراد(Visegrad– 4) والمركز المصري للدارسات الاقتصادية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٣.
58. مولاي ولد أب، (2006)، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا خلال الفترة 1985–2004.
59. ندوة بعنوان، استدامة المالية العامة والإنفاق العام في مصر، مركز الدراسات الاقتصادية المصري، اكتوبر 2003.
60. نعمان الزياتي 1998، " مكافحة الإغراق فى اتفاقات منظمة التجارة العالمية "كراسات استراتيجية، لجنة الثامنة، العدد 71 , دار الأهرام، القاهرة.
61. نيفين إبراهيم، (2015). " أثر عجز الموازنة العامة في مصر على الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية "،بحوث اقتصادية عربية،العدد 71.
62. نيفين محمد طريح 2013، تفسير مصادر النمو الاقتصادى فى مصر ودور الإنتاجية الكلية فى تحقيق النمو المستدام، منهج تنظيرى وتطبيقى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة.
63. هايدى علي،. (2015)."هيكل الإنفاق العام المحلي كاليه للانتقال بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي" رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
64. هدى محمد هاشم 2019 : "تقييم أداء الاقتصاد المصري" (ترجمه)، وزارة التجارة والصناعة.
65. هناء خير الدين وطارق الغمراوى 2010، سياسات مقترحة لتنمية الصادرات فى مصر، ورقة عمل، أراء في السياسات الاقتصادية، ECES، العدد 24،.
66. هيفاء غدير، (2010). "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري" دمشق الهيئة العامة السورية للكتاب.
67. الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة والصناعة، استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية، وزارة التجارة والصناعة،2014.
68. وزارة التجارة والصناعة : تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الهيكل السلعي للواردات المصرية على حسب درجة الاستخدام 2014، 2018، ترجمة مارينا قديس، مارس 2019.
69. وزارة التجارة والصناعة وهيئة تنمية الصادرات، 2016، خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الإفريقية
70. وزارة التجارة والصناعة، 2017، تقرير اتجاهات الصادرات المصرية، العدد الأول، مايو.
71. وزاره التجارة والصناعة، اطلالة على الاقتصاد المصري، 2018.

72. ولاء وجيه محمود دياب،(2013)، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (1991–2011)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة بنها.

ثانياً : <u>المراجع باللغة الإنجليزية</u> :

1. Adamantopoulos, Diego De Notaris"2000 , The Future of the WTO and the Reform of the Anti-Dumping Agreement: A Legal Perspective", Fordham International Law Journal, volume 24, issues 1.
2. Ahmed Ghoneim (2017) Determinants of the Egyptian Exports Market Access to the European Union+, ERF, WP. 2037
3. Alexis Ferrand 2018; Exchange Rate Management and Export Growth: Lessons for Ethiopia; Knowledge, evidence and learning for development (K4D) 27.
4. Amer, Ziad .(2011).”Monetary Policy in Egypt: Recent Challenges and Future Priorities” ECES Working Paper Series No.28.

ثالثاً: <u>مواقع ذات صلة على الشبكة الدولية للمعلومات</u> :

1. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D9%82_%D8%B3%D9%84%D8%B.
2. http://www.damascusbar.org/arabic/dbar/issam.htm#_ftn1
3. www.tradebarriers.org
4. http://www.mckinsey.com/global-themes/middle-east-and-africa/lions-on-the-move-realizing-the-potential-of-africas-economies.
5. https://ar.wikipedia.org/
6. http://www.mti.gov.eg/Arabic
7. http://www.tamseel-ecs.gov.eg/
8. http://www.tamseel-ecs.gov.eg/
9. http://www.expoegypt.gov.eg/resources/Africa_Report_Website_EDA.pdf

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	.....
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التنجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د.رمزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	يونيو 1979		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د.رمزى ذكي	.....
10	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	.....
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د.أحمد الشرقاوي وأخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. أفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وأخرون
14	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وأخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر 1970 – 1979	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	.....
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وأخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د.رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وأخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د.سيد دحية وأخرون
20	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د.ثروت محمد على، د.راجية عابدين خير الله وأخرون
21	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وأخرين
23	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبدالقادرديباب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	ا.د بركات أحمد الفرا، ا.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحى صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وأخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب،د. محمد نصر فريد وأخرون
28	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وأخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
31	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	.....
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم	.....
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د.عماد الشرقاوى امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		.....
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس 1988	د.هدى محمد صالح	.....
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، حامد إبراهيم وأخرون
39	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى 1985/80	مارس 1988	د.احمد حسن ابراهيم	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وأخرون
41	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د.على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د.محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حسينطهالخبيروأخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د.سيد حسين احمد	.....
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير 1989	د.احمد حسن ابراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير 1990	د.سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وأخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وأخرون
50	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د.احمد برانية	.....
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وأخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر 1990	د.حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيبد الخلوى، د. حامد إبراهيم وأخرون
53	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر 1990	د.راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وأخرون
54	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر 1990	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محمد عبد العزيز عيد وأخرون
55	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي مصطفي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
57	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د.رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وأخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	.....
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د.مجدي محمد خليفه	.....
62	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل 1991	د.سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د.صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. براكات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر 1991	د.سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د.اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وأخرون
69	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د.راجيه عابدين خير الله	.....
70	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصرى	يناير 1992	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوي محمد مرسي، د. مجدى محمد خليفة وأخرون
72	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو 1992	د.عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
73	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو 1992	د.ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د.فتحى الحسيني خليل	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان	د. رافت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وأخرون
76	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر 1992	د.السيد عبد المعبود ناصف	فاديةمحمدعبدالسلام
77	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للآقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د.محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
79	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وأخرون
80	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو 1993	د.محمد عبد العزيز عيد	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وأخرون
82	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وأخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د.محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر وأخرون، د. عبد القادر محمد دياب
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وأخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د.محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وأخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 فى مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د.وفاء احمد عبد الله	.....
88	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان وأخرون، د. أحمد حسن إبراهيم
90	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د.محمد عبد العزيز عيد	.....
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د.عبد القادر دياب	.....
92	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر 1994	د.سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وأخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير 1995	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وأخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وأخرون
95	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل 1995	د.محمود عبد الحى صلاح	.....
96	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية 1995	د.ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وأخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د.إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسينى خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد الخلوى وأخرون
99	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير 1996	د.سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وأخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د.محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د.سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
104	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وأخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية(المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة وأخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د.نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وأخرون
107	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر 1996	د.راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس 1997	د.محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
109	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس 1997	د.ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وأخرون
110	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر 1997	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وأخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د.هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وأخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن21	يونية 1998	د.وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وأخرون
117	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د.ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وأخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د.عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر 1998	د.سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وأخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر 1998	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
121	حولت الى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د.ايمان احمد الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د.عبد الله الداعوشى	د.أماني عمر، د. سمير ناصر وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
123	بناء وتطبيق نموذج متعددالقطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر 1998	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وأخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصروانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
125	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د.سيد محمد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د.سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفي وأخرون
127	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر 1999	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وأخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير 2000	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وأخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
131	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير 2000	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل، د. زينات محمد طبالة وأخرون
132	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د.محمد محمود رزق	د. ممدوحالشرقاويوأخرون
134	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو 2000	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وأخرون
135	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وأخرون
136	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجى، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير 2001	د.احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي، عماد الدين.، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير 2001	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. عزة الفندري وأخرون
139	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير 2001	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
140	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى – دراسة بعض حالات الشراكه	يناير 2001	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د.السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وأخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د.هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وأخرون
146	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وأخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د.عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس 2002	د.محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د.وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وأخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو 2002	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وأخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو 2002	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وأخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وأخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى	يوليو 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المحافظات			وأخرون
157	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجديمحمدخليفةوأخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو 2002	د.السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وأخرون
159	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو 2002	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وأخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د.سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وأخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو 2003	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وأخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د.عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وأخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وأخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وأخرون
168	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د.فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون، د. اجلال راتب
171	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو 2003	د.هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو 2003	د.عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د.مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وأخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وأخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو 2004	د.نفيسه ابو السعود	د. خالد محمد قهمي، د. حنان رجائي وأخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو 2004	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وأخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وأخرون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو 2004	د.فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د.محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وأخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو 2004	د.زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفنردي
182	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وأخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د.محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د.عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد، د. زينات طبالة وأخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د.علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
189	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د.محمود عبد الحى	د. زينات طبالة، د. سمير رمضان وأخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د.فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. سيد حسين وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. عزة يحيي وأخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. حنان رجائي وأخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د.عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة، د. محمد الكفراوي وأخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي، د. فادية عبد السلام وأخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د.محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة، د. أماني عمر وأخرون
198	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د.اجلال راتب	د. نجلاء علام، د. نبيل الشيمي وأخرون
199	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر، د. محمد مرعي وأخرون
201	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د.فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
202	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نجوان سعد الدين وأخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة وهدان وأخرون
205	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام، د. عبد السلام محمد السيد وأخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د.ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي، د. أحمد سليمان وأخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني، عبد الغني محمد.، د. نادية فهمي وأخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د.فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي، د. عبد الغني محمد عبد الغني وأخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور، د. اجلال راتب وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د.نادرة وهدان	د. زينات طبالة، د. عزة الفندري وأخرون
211	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفاده	نوفمبر 2008	د.فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سيد حسين وأخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر، د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام، د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام، د. مني توفيق يوسف وأخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته، د. كامل البشار وأخرون
217	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة، د. إجلال راتب وأخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير 2010	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري، د. زينات محمد طلبة وأخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال، د. خضر عبد العظيم أبو قورة وأخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يولية 2010	د.مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج، د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د.دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة، د. إيمان الشربيني وأخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي، د. هدي النمر وأخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر2010	د.خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــــرازق جلبى، د. زينات محمد طبـــــــالة وأخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار، د. محمود صالح وأخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية، د. حسام مندور وأخرون
229	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس 2011	د.مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق، د. مني عبد العال الرزاق وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
230	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د.اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم، د. محمد عبد الشفيع عيسي وأخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. نفين كمال وأخرون
233	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار، د. زينات طبالة وأخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. هدى النمر وأخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د.نفيسه سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين، د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. سيد دياب وأخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
241	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر 2012	د.وفاء احمد عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د.مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة، د. عزت زيان وأخرون
243	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
245	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
247	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو	نوفمبر 2013	د.سهير ابو العينين	د. نفين كمال، د. هبة الباز

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام			وأخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر 2013	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين، د. إيمان احمد الشربيني وأخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق، د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتى	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
252	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. مصطفى أحمد مصطفى وأخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر 2014	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د.منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار، د. أحمد فرحات وأخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د.حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. عبد الفتاح حسين وأخرون
257	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د.محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. نفيسة سيد أبو السعود وأخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو 2015	د.ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
263	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال، د. محمود عبد العزيز عليوه وأخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة-	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم، د. بركات أحمد الفرا وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	(2016 – 2030)			
266	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وأخرون
267	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار، د. هدى النمر وأخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين، د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود، د. أحمد عبد العزيز البقلى وأخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وأخرون
272	تفعيلاستراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسوالقومى فى مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وأخرون
273	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
274	كفاءة الاستثمار العام فىمصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د.أمل زكريا	د. هدى صالح النمر، د. هبة صالح مغيب وأخرون
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر2016	د.إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. زلفى شمبى وأخرون
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى، د. مها الشال وأخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو2017	د.علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاعالأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر، د. سهير أبو العينين وأخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس2017	د.هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محرم صالح الحداد وأخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر2017	د.حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. نجوان سعد الدين وأخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. بركات الفرا وأخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب، د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر2017	د.حسام نجاتى	د. سحر البهائي، د. حنان رجائي وأخرون
285	صناعة الرخامفىمصر "الواقع	ديسمبر2017	د إيمان أحمد الشؤبينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. محمد

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان			نصر فريد وأخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر 2017	د.محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادىوقحالة البيئة	ديسمبر2017	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار، د. هبة جمال الدين وأخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن وأخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار، د. محمود عبد الحى صلاح وأخرون
292	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
293	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
295	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوى بكري وأخرون
296	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د.نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وأخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د.حجازى عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي، د. أحمد عاشور وأخرون
298	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وأخرون
299	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع، د. مجدى خليفة وأخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربينى	د. زلفى شلبى، د. محمد حسن توفيق وأخرون
301	دور العناقيد الصناعيةفى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني، د. سمير عريقات وأخرون
302	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلى، د. زينب محمد نبيل الصادى وأخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو 2019	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. سهير ابوالعيين، د. أحمد ناصر وأخرون
304	مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وأخرون
305	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى	أغسطس2019	د. محرم الحداد	

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	مصر بالنركيز على الصادرات			
306	منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحى، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف أمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د عبد الحميد القصاص	د. أحمد سيمان، د. علا عاطف وأخرون
308	تطوير التعليم الأساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وأخرون
309	النمو السكانى والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وأخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة فى مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا، د. محمد ماجد خشبة وأخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمـــد الفرا و أخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات واخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده فى مجتمع يتغير(بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د/ دسوقى عبد الجليل أ.د/ عزة عمرالفندرى واخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبوالسعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي أبو طالب واخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها" (بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI – وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو 2020	أ.د. محمد ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص –أ.د امانى الريس واخرون
316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على الاستثمارات)	يونيو 2020	أ.د. محرم الحـــداد.	أ.د.محمد عبد الشفيع عيسى أ.د. زلفـــــى عبـــــد الفتـــــاح شلبى.واخرون
317	"سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية فى ظل الثورة الصناعية الرابعة"	يونيو 2020	د مها محمد الشال	أ.د عزت النمر د. حجازى الجزار واخرون
318	دور الخدمات الدولية فى تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	أ.د. أجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام واخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	أ.د/حسين صالح	أ.د/محمود عبد الحى– أ.د/محمدعبد الشفيع عيسى واخرون

Abstract

Economics reforms policies and their effects on the structure of Egypt's foreign trade

This research studies and analyzes the evaluation of the impact of economic reform policies on the structure of Egypt's foreign trade in order to arrive at practical recommendations that help in reforming the structural imbalances that it suffers from. From this standpoint, the research presented through its five chapters to this issue as follows:

Chapter 1: Follow-up and evaluation of Egypt's foreign trade, and clarified the structural imbalances between exports and imports and in the balance of payments, the deviation of the achieved values from the target, and the identification of factors of strength, weakness, opportunities and challenges in recent years, as it became clear that the rate of import growth is greater than the rate of export growth and increasing imbalances Structural, and the study recommends the importance of developing a foreign trade plan, also the research dealt with assessing the impact of Egyptian foreign trade agreements on the structure of Egyptian exports and imports, the volume of trade exchange between Egypt and the countries of the agreements and the extent of Egypt's integration into the global economy, opening new markets, increasing competitiveness, and improving the conditions of international exchange, and analyzed the organizational structure of the Ministry of Trade and Industry and its affiliated bodies, with the aim of strengthening the Ministry's directions in finding an integrated system to simplify procedures, achieve transparency through a comprehensive system of follow-up and performance evaluation, and enhance the capabilities of workers to carry out the tasks assigned to them and achieve the goals of the foreign trade plan. Finally, the study concluded that the first stage of the Egyptian economic reform program for the years 2016-2019 focused on financial and monetary policies, and although it achieved improvement in the overall indicators, the weakness of the flexibility of the commodity and service production apparatus and the structure of domestic and foreign investment did not achieve the structural reform of the Egyptian economy.

Chapter 2: deals with the objectives of foreign trade in the sustainable development strategy, Egypt's 2030 vision, the strategy of the Ministry of Trade and Industry 2020, the medium-term plan and the government’s program of work 2016-2019. The study recommends the importance of coordination between the agencies responsible for preparing the foreign trade plan and benefiting from the financial and economic reform achieved in Previous years and the transition to structural reform in exports and imports, production and investment.

Chapter 3: focused on the effects of the application of economic reform policies, the most important of which is the exchange rate policy, which did not achieve all of its desired goals in addressing the imbalance in the structure of exports and imports, for several reasons, the most important of which is the weakness of the flexibility of the production system.

Developed countries without regard to developing countries, and therefore the study recommends a return to international multilateral negotiations. It is possible to reconcile the protection of domestic production with the principle of commitment to freedom of trade in accordance with the rules established in the World Trade Organization, but with regard to dumping policy, which This chapter dealt with the analysis is noted that there are many loopholes in the anti-dumping and weak efficiency of the control systems in developing countries, but the study refers to the ability of anti-dumping device in Egypt to achieve a good percentage of its objectives.

The study recommends that, based on what has been achieved in the financial and monetary reform of previous years, attention must be paid in the coming stage to the policies, programs and legislation for structural reform of production, investment, exports and imports, and by this it is possible to achieve structural reform of the balance of payments and the Egyptian economy.

Key words: balance of payments, competitiveness, exchange rate, protection, dumping, global value-added

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Economic Reform Policies and their Effects on the Structure of Egypt's Foreign Trade

No: (319)– june2020